الإثنين 11 أيّار 2020
العدد 4046 السنة الرابعة عشرة
Lundi 11 Mai 2020 no 4046 14ème année

24 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

«كارتيل» المدارس الخاصة يحتجز التلاميذ [6]

توسّع التحقيق في التلاعب بسعر الليرة: ميشال مكتّف في دائرة الشبهة [3]

الكهرباء: العرض الصيني يتجدّد [2]

«كورونا» هل بدأت الموجة الثانية؟ [5]

(مروان طحطح)

أدونيس
يكتب
ما تكون صورة العالم، غداً؟
16

4
تقرير
بهاء الحريري
رجل أعمال... «يتيم سياسياً»؟

10
سوريا
الحصار يدفع دمشق إلى مزيد من التقشّف

10
العراق
باكورة الكاظمي في الحكم
تحقيق التوازن أوّلاً

قضية اليوم

«سيمنز» تصرف النظر عن الاستثمار في لبنان؟

معامل الكهرباء: العرض الصيني يتجدّد

العين على الغرب للحصول على عطفه. «سيمنز» و«جنرال إلكتريك» أعلنتا الاهتمام ببناء معامل لإنتاج الكهرباء في لبنان، لكن التمويل لا يزال عالقاً، ربطاً بالوضع المالي والنقدي. وزارة الطاقة تتوقع شروطاً صعبة، لكن على المقلب الآخر، في الشرق، ثمة من ينتظر. الصين أعلنت استعدادها لبناء المعامل وتمويلها، وفق أي صيغة تريدها الحكومة، وبتوفير يتخطى الـ 100 مليون دولار. هنا يضع لبنان نفسه أمام خيارين: الكهرباء أم رضى الغرب؟

إيلي الفرزلي

(هيثم الموسوي)

يحمل وزير الطاقة ريمون غجر، غداً، إلى مجلس الوزراء، ملف معامل الكهرباء مجدّداً. يريد حصراً الحصول على موافقة المجلس على نموذج مذكرة التفاهم، التي يُفترض أن تُوقّع مع كل الشركات المصنّعة، تمهيداً لبدء المناقشات معها وتبيان فرص الاتفاق على إنشاء المعامل. تلك هي المرة الثانية التي يعود فيها غجر إلى الحكومة لمناقشة مسألة المعامل، بعدما حصل في آذار الماضي على تفويض «للتفاوض من دولة إلى دولة مع الشركات المصنّعة». إذ تم بالفعل التواصل مع شركات «سيمنز» و«جنرال إلكتريك» و«ميتسوبتشي» و«انسالدو» وغيرها. وتبين، بحسب غجر أن هذه الشركات «لا تزال مهتمة بالاستثمار في لبنان، لكن بطبيعة الحال ستتغيّر الشروط ربطاً بالواقع الاقتصادي والمالي».

بالنتيجة، بعد الموافقة على مذكرة التفاهم، يُفترض أن تبدأ المناقشات الرسمية، لكن غير الملزمة، مع الشركات. عندها ستظهر الشروط

> **غجر ينجز مذكّرة تفاهم تمهيداً للتفاوض «من دولة إلى دولة»**
>
> **شركة CMC الصينية تقدم عرضها لرئيس الحكومة ووزير الطاقة**

الفعلية، وبما يتخطى مجرد الاهتمام. تلك الشروط إن كانت مقبولة من لبنان، تبدأ المرحلة الفعلية، أي التفاوض على عقود بناء المعامل.

هل نصل إلى تلك المرحلة؟ وزير الطاقة نفسه صرّح بعد اجتماع لجنة الأشغال النيابية، بأن الأمر مرهون بتوفر التمويل، مشيراً إلى أن التمويل قبل الأزمة كان لحدود 85 في المئة، على أن تؤمن الدولة 15 في المئة. في الاجتماع، كان البحث مرتكزاً على إمكانية وصول التمويل إلى 100 في المئة، في ظل العجز الذي ترزح الدولة اللبنانية تحت ثقله، بالرغم من أن أحداً لم يضمن أن الشركات لا تزال عند التزامها أصلاً. أحد المعنيين في الملف يبدو متشائماً بإمكانية التوصل إلى اتفاق يضمن إنشاء المعامل. الشركات التي سبق أن أبدت اهتمامها بالاستثمار في المعامل، ولا سيما «جنرال الكتريك» و«سيمنز»، لم تصدر عنها أي إشارات جديدة، سوى إشارة وكلائها إلى أن الاهتمام مستمر. أما الشروط المستجدة، فتلك لم يحن وقتها بعد. الآمال المرتبطة بإمكانية الحصول على التمويل بضمانة الحكومتين الألمانية (بالنسبة إلى «سيمنز») والفرنسية (بالنسبة إلى «جنرال إلكتريك»)، لم تعد على حالها. الأسبوع الماضي، سرت معلومات عن انسحاب «سيمنز»، التي كان قد وُصف عرضها بأنه الأكثر جدية، من أي مفاوضات مقبلة. يقول غجر إنه سمع بهذه الأخبار، لكن رسمياً لا شيء تغير، إذ لم يصل إلى الوزارة أي رسالة بهذا الصدد.

متابعون للملف يقولون إن المشكلة تتعلق في ضمان التزام الدولة بدفع الديون المطلوبة لإنشاء المعمل. يقول أحدهم: كيف يعقل لألمانيا أن تُعيد تمويل الدولة، فيما هي واحد من الدائنين الذين تم التخلف عن دفع ديونهم؟ وأكثر من ذلك، فإذا كان الحصول على ضمانة سيادية من الدولة أو من مصرف لبنان كافياً في السابق، فإن الأمر لم يعد كذلك حالياً. لا أحد يركن لضمانة دولة مفلسة. وزير الطاقة يقرّ بنفسه: إن شركة CMC سبق أن شاركت في مرحلة التصنيف في تشرين الثاني الماضي، لكن الجديد تأكيد الشركة أن الاهتمام لا يزال مستمراً. الأهم، أن هذه الشركات تبدو الوحيدة اليوم استعداده لخوض المغامرة. من الشرق الأقصى تبدي الشركات الصينية اهتمامها بالاستثمار في القطاع. ذلك الاهتمام ليس جديداً، إذ إن شركة CMC سبق أن شاركت في مرحلة التصنيف في تشرين الثاني الماضي، لكن الجديد تأكيد الشركة أن الاهتمام لا يزال مستمراً. الأهم، أن هذه الشركات تبدو الوحيدة القادرة على تأمين التمويل، إذ يبدي «بنك الصين» استعداده لذلك. هذا ما يثق به غجر، لكنه رغم ذلك لم يتفاوض مع الشركة الصينية المهتمة، انطلاقاً من أن «التفاوض معها هو خارج إطار التفويض الذي حصل عليه من مجلس الوزراء، والذي يحصر التواصل بالشركات المصنّعة للتوربينات، والصين ليست منها». لكن الصين تصنّع التوربينات بالفعل، وإن كان هذا التصنيع موجّها تحديداً للسوق المحلية، أضف إلى أن الصين تصنّع توربينات لشركات عالمية أيضاً. يدرك غجر ذلك، وبناءً عليه لا يستبعد إمكان التفاوض مع الصين من بوابة تصنيعها لتوربينات «جنرال إلكتريك» على سبيل المثال. فكما يحصل أن نفاوض فرنسا لأن التوربينات الأميركية تصنّع في مصانع فرنسية، فإن الأمر يمكن تكراره مع الصين أيضاً، يقول غجر. هذا يعني أن التعامل مع الصين ليس محصوراً بشراء توربينات. في الأساس، سوق التوربينات مفتوحة في العالم. كل مُقاول يمكنه أن يشتري التوربينات من أي شركة. هذه حال الشركات الصينية أيضاً. الفارق الوحيد أن تشغيل المعمل على توربينات صينية يمكن أن يوفر نحو 100 مليون دولار من كلفة إنشائه.

بداية انفتاح «الطاقة» على العروض الصينية، تمثلت، بحسب المعلومات، باستقبال وزير الطاقة لوكيل شركة CMC سركيس شلهوب، بعدما كان الأخير قد التقى رئيس الحكومة، مُجدّداً استعداد الصين للاستثمار في بناء معامل الكهرباء. وأكثر من ذلك، علمت «الأخبار» أن إدارة الشركة الصينية راسلت كلاً من رئيس الحكومة ووزير الطاقة، معلنة اهتمامها المشاركة في مناقصة إنشاء معامل كهرباء في كل من سلعاتا والزهراني ودير عمار، وفق نظام BOOT (بناء وتملّك وإدارة المعمل ثم تحويله إلى الدولة بعد انتهاء مدة العقد). الرسالة الأخيرة وصلت إلى وزارة الطاقة في 6 أيار الحالي.

الأهم من كل ذلك أن مصادر مطلعة تؤكد أن الشركة مستعدة لتأمين التمويل من دون الحصول على ضمانة سيادية من الدولة. تدرك الشركة أن هكذا ضمانة لم تعد ذات قيمة دولية. ما تطلبه فقط هو رسالة من وزارة الطاقة تؤكد فيها استعدادها لشراء كل الكمية المنتجة من الطاقة. هذا بديهي، فالكهرباء المنتجة ستذهب في النهاية إلى مؤسسة كهرباء لبنان.

لكن، لماذا يمكن للشركة الصينية أن تقدم عرضاً كهذا؟ يقول المصدر إن الصين لا تخفي اهتمامها بالمنطقة. هي راغبة في تعزيز حضورها، وقد تكون الأقدر في العالم على تمويل مشاريع بنى تحتية حالياً. طبعاً هي في النهاية تدخل في مشروع استثماري طويل الأمد، ولذلك فهي تحسب أنه إذا كان لبنان متعسراً اليوم، فهل سيبقى كذلك لعشرين عاماً؟ وعليه، قد تكون تلك فرصة لبنان لبناء معامل الكهرباء بعد سنوات من الخسائر، أو على الأقل تلك فرصته لترك المنافسة تأخذ مجراها بعيداً عن الخضوع لأيّ من الضغوط، إن أتت من الغرب أو من الشرق.

تقرير

توسّع التحقيق في قضية التلاعب بسعر صرف الليرة:

ميشال مكتّف في دائرة الشبهة

رضوان مرتضى

لم تتكشّف بعد أسماء جميع المتورطين في التلاعب بسعر الليرة اللبنانية لتحقيق أرباح خيالية من جرّاء ارتفاع سعر صرف الدولار، إلا أن تداعيات الفضيحة لم تُلملم بعد. وبعد توقيف نقيب الصرّافين للاشتباه في تورطه مع عدد كبير من الصرّافين في هذه الجريمة، استُدعي إلى التحقيق أحد أبرز شاحني الدولار النقدي إلى لبنان، ميشال مكتّف.

لا يزال نقيب الصرّافين موقوفاً. التحقيقات التي أجرتها مفرزة الضاحية القضائية بإمرة الرائد علي الجُمّال أوصلت إلى توقيف عدد كبير من الصرّافين الذين يُشتبه في تورطهم مع مراد في شراء الدولار من السوق للتلاعب بسعر صرف الليرة اللبنانية. كذلك جرى توقيف شقيقه يحيى مراد الذي يشتبه في تورطه أيضاً في شراء الدولار من السوق مع عدد من الوسطاء، بهدف المضاربة. إلا أنّ الأخير عمد إلى مسح هاتفه قبل الوصول إلى التحقيق. وعلمت «الأخبار» أن النيابة العامة المالية أعطت إشارة قضائية بإحالة هواتف الموقوفين إلى الفرع الفني في فرع المعلومات للحصول على البيانات منها. كذلك أعطى النائب العام المالي القاضي علي إبراهيم إشارته لاستدعاء ميشال مكتّف، المساهم الرئيسي في أكبر شركة شحن أموال إلى لبنان (شركة صيرفة من الفئة الأولى). وأشارت المعلومات القضائية إلى أن استدعاء مكتّف إلى التحقيق جاء على خلفية إفادات عدد من الصرافين الموقوفين، وحُدّد موعد حضوره إلى التحقيق اليوم، في مفرزة الضاحية القضائية. وإذا لم تحصل تدخلات سياسية على مستوى عال، فإن مكتّف سيخضع للتحقيق اليوم. وتشتبه المصادر القضائية في ضلوع مكتّف مع مراد بالتلاعب بسعر صرف النقد الوطني من خلال تشغيل عشرات الصرافين والوسطاء لسحب الدولار من السوق، وجمعه تمهيداً لبيعه بسعر أعلى. كذلك كشفت مصادر قضائية لـ«الأخبار» أنه عُثر في هاتف مراد على تسجيلات صوتية ورسائل كان يرسلها بشكل يومي إلى الصرافين تُظهر كيف كان يعطيهم «التعليمة» لجهة تحديد سعر الدولار، كاشفة أنّ إحدى هذه الرسائل كانت كمن يوجههم لرفع سعر الدولار. وأشارت المعلومات إلى أنه في اليوم نفسه الذي جرى توقيف مراد فيه، كان قد أرسل إلى نحو عشرين صرافاً رسالة صوتية يطلب فيها منهم «شدّ الهمة» لجعل سعر صرف الدولار يصل الى 5 آلاف ليرة الأسبوع المقبل. كذلك أفاد أحد الصرّافين بأنه كان يشتري الدولارات ويسلمها للنقيب في وقت لاحق. وقالت المصادر القضائية إن ما في أيدي المحققين من معطيات يسمح بالاشتباه في أن مكتّف كان هو الذي يحدد للصرافين السعر اليومي للدولار في السوق الموازية.

> **إذا لم تحصل تدخلات سياسية، فسيخضع مكتّف للتحقيق اليوم**

(هيثم الموسوي)

وتجدر الإشارة إلى أن مكتّف هو الصهر السابق للرئيس أمين الجميّل، ومسؤول سابق في حزب الكتائب اللبنانية إلى جانب الوزير الراحل بيار الجميل، فضلاً عن أنه ترشح للانتخابات النيابية الأخيرة على لائحة القوات اللبنانية. وتتولى شركة مكتّف شحن الدولارات النقدية إلى لبنان، سواء من أوروبا أم من الولايات المتحدة الأميركية. وتتعامل شركته مع غالبية المصارف اللبنانية التي تحوّل الأموال من الحسابات في لبنان إلى حسابات شركة مكتّف في الخارج، فتحوّل الشركة الأموال إلى حساب شركات ومصارف تعطيها أموالاً نقدية بدل «الحسابات الموجودة على شاشات الكومبيوتر وفي القيود».

تقرير

لماذا دورة التراخيص الثانية للتنقيب عن النفط؟

إن كان انتشار فيروس كورونا لم يؤثر على الاستكشاف في البلوك رقم 4، فهو حكماً سيؤثر على دورة التراخيص الثانية، المحددة في الأول من حزيران، لـ«تلزيم» التنقيب عن النفط والغاز في خمسة بلوكات من البحر اللبناني. بحسب المعطيات التي تملكها وزارة الطاقة، سيكون من الصعب على الشركات المهتمة تقديم ملفاتها يدوياً، كما ينص دفتر الشروط، نظراً إلى صعوبة الانتقال وظروف الحجر المعتمدة في معظم البلدان. لذلك، يتضمن البند الأول من جدول أعمال مجلس الوزراء، الذي يعقد جلسته غداً في القصر الجمهوري، اقتراحاً من وزارة الطاقة بتعديل بعض مواد دفتر الشروط. التعديل سيسمح لهيئة إدارة البترول بتسلم العروض وفضّها إلكترونياً. وقد تم لهذه الغاية إعداد منصة إلكترونية متخصصة وآمنة (virtual data room)، بحيث تعطى كل شركة مهتمة كلمة مرور تسمح لها بالولوج إلى المنصة وتحميل ملفاتها التقنية والمالية تباعاً، علماً بأنه تبعاً لنتائج كل مرحلة تعطى كلمة المرور للشركات المتأهلة. كما ينص التعديل المقترح على أن تعود الشركات الفائزة وتقدّم ملفاتها يدوياً عندما تسمح الظروف بذلك.

لكن هل من الصواب الاستمرار في إطلاق دورة التراخيص الثانية في هذه الظروف؟ مصادر متخصصة تخلص إلى أن عوامل عديدة تسمح بالاعتقاد أنه ليس من مصلحة لبنان حالياً السير بدورة التراخيص، تجنّباً لاحتمال فشلها في استقطاب الشركات أو بسبب احتمال تقديم عروض مجحفة بحق لبنان. أبرز هذه العوامل هي:

- انهيار أسعار النفط، التي ساهمت في تقليص الشركات الكبرى لميزانياتها الاستثمارية، ما يهدد بالتالي بفشل المناقصة.

- انتهاء عملية الاستكشاف في الرقعة الرقم 4، وثبوت جفاف البئر التي حفرت.

- انتشار كورونا الذي ساهم في ركود الاقتصادات العالمية.

مقابل وجهة النظر هذه، ومقابل الاعتقاد بأن التأجيل قد يكون مفيداً، وقد يسمح بالحصول لاحقاً على عروض أفضل، تعتبر وزارة الطاقة أن أي تأخير جديد سيكون إعلاناً بعدم جدّية الدولة اللبنانية، خاصة بعد أن تأجّلت المناقصة مرتين.

> **مجلس الوزراء يسمح بتقديم الطلبات إلكترونياً للمشاركة في التنقيب عن النفط**

يقول وزير الطاقة ريمون غجر إن تحليلاً للمخاطر أجري، والوزارة كما هيئة إدارة البترول، تدركان العوامل السلبية، لكن في المقابل فإنه لا بد من الأخذ بعين الاعتبار أن شركات عديدة اشترت الداتا، وقد يكون منها من أعدّت ملفاتها، وبالتالي فإن الإلغاء سيسبب الأذى لإحداها.

بحسب الوزارة، تم استشارة عدد من الخبراء في المجال، ومنهم خبراء نروجيين، وقد كان إجماع على وجوب الاستمرار في المناقصة، تجنّباً للتأثير السلبي على سمعة لبنان. أضف إلى أن التوقّعات العالمية تشير إلى أن الأسعار ستشهد ارتفاعاً كبيراً، ما يعيد بالتالي الشركات إلى سكة الاستثمار.

مع ذلك، فإن الخشية تبقى من احتمال تقدّم شركة واحدة على سبيل المثال. عندها، ستتمكن من التحكم في مصير الاستكشاف في البلوك الذي تفوز به، والأهم أنها ستكون في موقع يسمح لها بفرض شروطها المالية على لبنان. أما الأسوأ، بحسب عاملين في القطاع، فيكون في ضمانها الحصول على العقد وانتظار الظروف المؤاتية لها، والتي قد تمتد لسنوات، لتبدأ الاستكشاف. ومن دون أخذ المصلحة اللبنانية بعين الاعتبار.

(الأخبار)

قضية

بهاء الحريري رجل أعمال... «يتيم سياسياً»؟

رُغم الطابع «المُلتبس» الذي رافقَ ظهور بهاء الحريري مُجدّداً في المشهد السياسي، أوحَت قِلة بأن وريثاً جديداً سيحُل - «مُخلّصاً» - على الطائفة السنية. المؤكد، وعلى خلاف ماسوّقته ماكينة إعلامية تبنّت باكراً الابن البكر للرئيس الراحل رفيق الحريري، أن بهاء ليس سوى «مشروع» غير قابل للحياة، فلا سياق إقليمياً أو دولياً أو محلّياً يسمح بولادته

ميسم رزق

«بهاء الحريري المُخلّص الجديد لطائفة المظلومين». هذا ما كان ينقّص بعض المنابر الإعلامية أن تقوله في الابن البكر للرئيس رفيق الحريري. سريعاً، صار الرجُل «صيداً ثميناً» لمن يحمل أجندة «البِزنس» خلف هويته الإعلامية. وسريعاً أيضاً، صار فُرصة عند بعض المُستقبليين القدامى، فمن لم تشمُلهُم نعمة التعيين في مراكز

> العميل زياد الحمصي من ضمن الفريق الذي يجمعه بهاء الحريري

قيادة. ومع الفئتين، «متفرّقون» تجمعهم النقمة على «بيت الوسط» والأجهزة الموالية له. لكن مُجمَل هؤلاء لا يُمكن أن يصنعوا من بهاء الحريري حالة سياسية ولا قائداً ولا زعيماً، ما دام السياق المحلي والإقليمي والدولي غير متوافر، فضلاً عن أن معركة الاستحواذ على ما تبقّى من إرث الحريرية تحتاج إلى منظومة مُتكاملة: مال وأدوات وعوامل ورؤية. فهل هي مؤمنة؟

التفاعل مع بهاء الحريري في الأطراف لا يزال ضعيفاً (هيثم الموسوي)

يعرف أن طبخ الكرم ليس صفة مُشتركة بينهما. يعني أنه ليس لدى الأول «مال سايب» يُصرف لأي كان وكيفما كان. وحتى لو أراد أن يدّخل عالم السياسة من باب «الجوع» الذي يتهدد لبنان، فليس هو من النوع البارخ، ما يعني أن قُدرته على اختراق الساحة ستكون محدودة.

وليس سرّاً أن الثروة الوحيدة التي انتقلت إلى الأبناء بعد اغتيال الحريري، هي ماله. لكن رئيس الحكومة السابق، يتقدّم على شقيقه بكونه حظي بكل الحاشية السياسية والإعلامية التي رافقَت والدهما، وبقيَت إلى جانبه حتى عام 2012. وهذه الحاشية ساعدت الحريري على أن يتربّع على عرش والده والاحتفاظ بجمهور عريض ظلّ يتناقص تدريجاً مع النكسات والهزائم، فضلاً عن عدم تقديم تجربة في السلطة - مع الشركاء الآخرين - حسّنت حياة سكان لبنان. أما بهاء الحريري، فلا يملك في انتفاضته على شقيقه إلا نفسه ودانيال الغوش (مستشاره المعروف بـ«جيري ماهر») والمحامي نبيل الحلبي، وإلى جانبهما الوزير السابق أشرف ريفي. وهؤلاء، عملياً، من دون منفعة حقيقية كبرى. غير أن «مقتل» مشروع بهاء الحريري، هو مستشاره. فهل ثمة من يُصدّق أن مشروعاً سياسياً يُطبّل له من هو معروف بموافقه «المطالبة بضرب لبنان من قبل العدو الإسرائيلي، يُمكن أن يمُرّ؟

يُصرّ بهاء الحريري على الدخول إلى الحياة السياسية وسيطاً في تجمعهم النقمة على «بيت الوسط» والأجهزة الموالية له. لكن مُجمَل هؤلاء لا يُمكن أن يصنعوا من بهاء الحريري حالة سياسية ولا قائداً ولا زعيماً، ما دام السياق المحلي والإقليمي والدولي غير متوافر، فضلاً عن أن معركة الاستحواذ على ما تبقّى من إرث الحريرية تحتاج إلى منظومة مُتكاملة: مال وأدوات وعوامل ورؤية. فهل هي مؤمنة؟

يعرف أن طبخ الكرم ليس صفة مُشتركة بينهما. يعني أنه ليس لدى الأول «مال سايب» يُصرف لأي كان وكيفما كان. وحتى لو أراد أن يدّخل عالم السياسة من باب «الجوع» الذي يتهدد لبنان، فليس هو من النوع البارخ، ما يعني أن قُدرته على اختراق الساحة ستكون محدودة.

وليس سرّاً أن الثروة الوحيدة التي انتقلت إلى الأبناء بعد اغتيال الحريري، هي ماله. لكن رئيس الحكومة السابق، يتقدّم على شقيقه بكونه حظي بكل الحاشية السياسية والإعلامية التي رافقَت والدهما، وبقيَت إلى جانبه حتى عام 2012. وهذه الحاشية ساعدت الحريري على أن يتربّع على عرش والده والاحتفاظ بجمهور عريض ظلّ يتناقص تدريجاً مع النكسات والهزائم، فضلاً عن عدم تقديم تجربة في السلطة - مع الشركاء الآخرين - حسّنت حياة سكان لبنان. أما بهاء الحريري، فلا يملك في انتفاضته على شقيقه إلا نفسه ودانيال الغوش (مستشاره المعروف بـ«جيري ماهر») والمحامي نبيل الحلبي، وإلى جانبهما الوزير السابق أشرف ريفي. وهؤلاء، عملياً، من دون منفعة حقيقية كبرى. غير أن «مقتل» مشروع بهاء الحريري، هو مستشاره. فهل ثمة من يُصدّق أن مشروعاً سياسياً يُطبّل له من هو معروف بموافقه «المطالبة بضرب لبنان من قبل العدو الإسرائيلي، يُمكن أن يمُرّ؟

يُصرّ بهاء الحريري على الدخول إلى الحياة السياسية وسيطاً في تجمعهم النقمة على «بيت الوسط» والأجهزة الموالية له. لكن مُجمَل هؤلاء لا يُمكن أن يصنعوا من بهاء الحريري حالة سياسية ولا قائداً ولا زعيماً، ما دام السياق المحلي والإقليمي والدولي غير متوافر، فضلاً عن أن معركة الاستحواذ على ما تبقّى من إرث الحريرية تحتاج إلى مشروع سياسي واضح المعالم، وهو ما لا يملكه بهاء الحريري. فهو، على عكس شقيقه، لا يملك أي مشروع سياسي، بل يملك فقط «مشروع» مال. وهو مشروع لا يمكن أن يكون مُجدياً في ظل الحرب غير المعلنة على لبنان، وفي ظل الانهيار الاقتصادي والمالي والنقدي الذي يعيشه لبنان منذ أواخر عام 2017، وهو انهيار لا يمكن أن يكون مُجدياً في ظل الحرب غير المعلنة على لبنان، وفي ظل الانهيار الاقتصادي والمالي والنقدي الذي يعيشه لبنان منذ أواخر عام 2017.

فأساساً، «في ظل الحرب مع الوباء والحرب مع الاقتصاد»، من هي الجهة التي ستستثمر في بلد مثل لبنان بوضعه الحالي؟ الأكيد أن بهاء الحريري أتى متأخراً جداً، خاصة أن البلاد في فترة «قحط على كل المستويات»، ولا شيء هنا لقطفه. يكفي أن السفير السعودي وليد البخاري - في «حماة» صراع الإخوة وتحركات تجديد البيعة في شوارع بيروت والتوتر داخل الشارع المستقبلي - يزور «وادي أبو جميل»، علماً بأن «بهاء» كان الدبيل عن «سعد» يوم نفذت الرياض انقلابها بخطف رئيس حكومة لبنان وإجباره على الاستقالة في تشرين الثاني 2017. في أحسن الأحوال «بهاء يُمكن أن يكون مُجرد مطية للتهويل على سعد ليس إلا»، بمعنى «وضعه كل الوقت تحت ضغط قلق التخلي نهائياً عنه».

مساعدات وهمية؟

قبلَ أسابيع، تلقّى شخصان في منطقة «سعدنايل» اتصالاً من صديق، يُعلمهما بأن «فاعل خير» ينوي توزيع حصص غذائية في المنطقة، وأنهما مدعوان إلى اجتماع لعقد اتفاق معهما على تولّي المهمة، لكونهما من الموثوقين. بعد أن حضروا جميعاً إلى المكان المُتفق عليه، وصلت ثلاث سيارات سوداء رباعية الدفع، نزل من إحداها «ناشط» شاب في «الثورة» (أ ع). قال الأخير لضيوفه إنه «يعمل بتوجيهات من الشيخ بهاء، وإن الجميع يجب أن يعلم بأن حق الطائفة مهدور، وأننا نريد استرجاع حقوقنا، والشيخ سيتكفّل بذلك». تفاجأ الحاضرون الذين لبّوا الدعوة، على اعتبار أنها عبارة عن «عمل خير». قال مؤلاء إن «الناس جوعانة ولم تُعد تهتّم بالصراع السياسي ولا بالسلاح ولا بأي شي»، لكن «الناشط» أصرّ على الأمر، وزعم أن «بهاء هو من كان يُقدّم مساعدات لوجستية من خيم وأكل وشرب للمُنتفضين في قب الياس والمرج ومجدل عنجر». فسأل الحاضرون «وكيف تريدون أن نخوضوا هذه المعركة»، فأجاب بأن «هُناك فريقاً نعمل على تجميعه»، ذاكراً من بين فريق العمل المتوقّع رئيس بلدية سعدنايل السابق، زياد الحمصي (المحكوم بجرم التعامل مع العدو الإسرائيلي). والأخير معروف بأنه من «عدّة شغل» الوزير السابق أشرف ريفي. لكن مصادر الأخير قالت لـ«الأخبار» إنه «لا تواصل مع بهاء حتى الآن، ولسنا معنيين بكل ما يُقال».

ولا يبدو حتى الآن أن الرجل مقبول. ففي إحدى بلدات البقاع الأوسط، مثلاً، رفض أحد المخاتير توزيع مساعدات باسم بهاء الحريري، فيما تشير مصادر أمنية إلى أن اجتماعاً ترويجياً لبهاء الحريري عقد منذ أيام في البقاع الغربي، لكن التفاعل معه كان ضعيفاً جداً. وأشار هؤلاء إلى أن الحديث عن المساعدات التي يوزّعها «مُضخّم»، وأحياناً كثيرة نسمع عن كميات وهمية ولا نرى منها شيئاً. مع ذلك، لاقى الحريري (بهاء) صدىً في مناطق «بر الياس والمرج وصولاً إلى مجدل عنجر»، لكن عند «نسبة قليلة من الذين كفّروا بسعد الحريري وليس كلهم. الآخرون لا يريدون الدخول في هذا الصراع».

الحركة التي قام بها بهاء الحريري خلقت توتراً عند تيار «المُستقبل» الذي استنفر بعديد قليل يُجدّد للرئيس سعد الحريري «البيعة» في شوارع بيروت. وبالفعل، حتى مساء أمس (قبل زيارة السفير السعودي) سادت حالة هلع من أن تكون المملكة تسعى إلى انقلاب ثان، لكن البخاري الذي حطّ في ضيافة رئيسهم سكّنهم مؤقتاً. لكن الحريري لم يطمئن بعد. تصل إليه معلومات عن شخص في الطريق الجديدة، يوزّع المساعدات باسم بهاء. في المقابل، يعتمد «الشيخ سعد» على رئيس جمعية بيروت للتنمية أحمد هاشمية الذي رُفعت صوره إلى جانب الحريري في العاصمة. وقد استقبل هاشمية منذ أيام المحامي محمد يمّوت في منزله، إذ بحسب المعلومات سيعيّن يمّوت محل زياد أمين الذي كان مُكلفاً بالشؤون القضائية والأمنية في الأمانة العامة لتيار المستقبل، «نظراً إلى علاقة أمين بمقرّبين من بهاء الحريري». هذا السلوك إن كان يدل على شيء، فإنما يدل على قلق، قلق من أن «بهاء لا يمكن أن يخوض معركة سياسية في لبنان، من دون مباركة سعودية». إذا صح ذلك، فسيكون على سعد الحريري أن يخوض معركة لم يكن يتخيّل يوماً أنها ستُفرض عليها، وما كان في وسعه تصوّر التحالفات التي ستحسمها.

على الغلاف

هل بدأت الموجة الثانية من «كورونا»؟

أفسد ارتفاع عدد الإصابات في اليومين الماضيين مزاج الطمأنينة الذي كان سائداً في الأسبوعين الماضيين. ما يفرض مستوىً جديداً من التأهّب قد يصل إلى معاودة إقفال البلاد. وفيما ألقي اللوم على بعض المُغتربين «المتمردين» على الحجر المنزلي، فإنّ الوقائع تفرض توزيع المسؤوليات بين السلطات المكلفة متابعة الحجر، فضلاً عن العوامل الأخرى التي قد تعزز إمكانية تعرّض لبنان لموجة ثانية من الوباء

هديل فرفور

قبل أكثر من أسبوعين، حذّرت مُمثلة منظّمة الصحة العالمية في لبنان، إيمان الشنقيطي، في مؤتمر صحافي مع وزير الصحة، حمد حسن، من أن لبنان لم يتجاوز مرحلة الخطر، ونصحت بالاستمرار في التعبئة العامة لأسبوعين آخرين. وأشارت الى أن أي تخفيف للتعبئة يجب أن يجري بطريقة مدروسة وتدريجية، فيما لفت حمد، من جهته، إلى أن الوصول إلى «صفر إصابات» ليس مُعطى يمكن اتخاذ قرارات بناءً عليه، قائلاً إن الحكومة ستواصل التدابير «حرصاً على عدم التعرّض لموجة ثانية من وباء كورونا»، وتجنّباً لاستئناف ارتفاع أعداد الإصابات.

> الإصابات إلى ألف نهاية الشهر وحالات الشفاء التامّ قد تتناخر إلى 20 تموز

في اليومين الماضيين، برزت ملامح السيناريو السيئ المنتظر مع تسجيل 49 إصابة (13 إصابة السبت و36 إصابة أمس)، 34 منها تعود للمُقيمين و15 في صفوف الوافدين. في المبدأ، كان ارتفاع عدّاد الإصابات متوقعاً مع عودة نحو 8500 مغترب منذ الخامس من نيسان الماضي. وهذا الارتفاع كان ليكون مقبولاً لو أنه اقتصر على تسجيل الإصابات بين الوافدين، ما يعني بقاء المنحنى الوبائي «تحت السيطرة». إلا أن تسجيل إصابات في صفوف المُقيمين نتائجه اليوم». وقال لـ«الأخبار» إن خرق مرحلة «الثبات الرقمي» من شأنه أن يؤخر حالات الشفاء التام إلى 20 تموز المُقبل، داعياً إلى الحذر في الأيام المُقبلة.

وكان عدّاد كورونا قد أقفل، مساء أمس، على 810 إصابات بعد إعلان مستشفى رفيق الحريري الحكومي حصل في الأيام الماضية ونحصد ليلاً تسجيل إصابة واحدة من أصل 160 فحصاً، فيما وصل عدد حالات الشفاء الى 243. ومع الاستقرار على 26 وفية، يكون عدد المصابين الفعليين حالياً 549.

هذه الوقائع صوّبت الأنظار نحو الدفعة الثالثة من المُغتربين التي يُفترض أن تصل أولى رحلاتها في الرابع عشر من الجاري. رئيس مجلس إدارة شركة طيران الشرق الأوسط محمد الحوت صرّح أمس لـ«إل بي سي آي» بأن هذه المرحلة كان مقرراً أن تتضمن 100 رحلة، ولكن تقرر إلغاء 17 رحلة منها، لافتاً إلى أن عدد العائدين في المرحلة الثالثة يصل الى نحو 11300 راكب.

وأعلنت «ميدل إيست»، أمس، تعديل جدول رحلاتها للمرحلة الثالثة من عملية الإجلاء الممتدة بين 14 و24 من الشهر الجاري. وحددت الرحلات الآتية من البلدان التي تجري فحوصات الـ PCR أيام 14-16-18-20-22-24 أيار، ومن البلدان التي لا تتوفر فيها الفحوصات أيام 15-17-19-21-23 أيار باستثناء مدريد ولوساكا وموسكو، حيث تطبق شروط فحص الـ PCR.

هذه المعطيات المُستجدّة فرضت جواً من التأهّب عكسه بداية وزير الصحة حمد حسن، أول من أمس، أثناء تفقده نقطة المصنع الحدودية، عندما عبّر عن تخوفه من عودة وتيرة الإصابات، ورجّح مطالبة الحكومة بإغلاق البلاد يومين إذا بقيت النتائج خلال الساعات الـ 24 المقبلة مرتفعة». كذلك ترجم مستوى التأهب مع اتخاذ وزير الداخلية والبلديات قراراً بمنع الخروج والولوج الى الشوارع بين السابعة مساء والخامسة فجراً.

ووفق المعلومات، فإنّ اتخاذ الحكومة قرارات جديدة على هذا الصعيد متوقف على نتائج الساعات القليلة المُقبلة، فيما تُطبّق بدءاً من اليوم المرحلة الثالثة من إعادة الفتح التدريجي وفق المذكرة الرقم 50/ أ م/ 2020 الصادرة، أمس، والتي سمحت لمهن جديدة بإعادة مزاولة العمل.

(مروان طحطح)

تأهّب في الجنوب واقتراح لعزل عكار

بعدما سُجلت 13 إصابة جديدة بفيروس كورونا في عكار بسبب مخالطتهم لأحد الوافدين، ومع احتمال تزايد الإصابات في المنطقة، تُفيد المعلومات بأن هناك طرحاً بعزل المحافظة وإجراء مسح مُفصّل تجنّباً لتفاقم تداعيات انتشار الوباء.

وجنوباً، أثار تسجيل إصابات بين وافدين من الخارج قلقاً في عدد من البلدات التي دعت بلدياتها (البابلية والصرفند والغسانية) الأهالي إلى الالتزام بإجراءات الحجر المنزلي.

شهر النور على إذاعة النور
صحة وعافية
إرشادات صحية وغذائية
حسن التدبير في الإستهلاك
تشجيع المبادرات الزراعية والإنتاجية
من الإثنين إلى السبت الساعة 11:10 قبل الظهر
إذاعة النور
alnour radio
لبنان FM 91.7 91.9 92.3 سوريا FM 91.3 91.5 98.7 92.3
alnour.com.lb

قضية

كما المصارف، لم تتردد إدارات المدارس الخاصة، طيلة السنوات العشرين الماضية، في ابتزاز الأهالي عبر فرض زيادات غير مبرّرة على الأقساط المدرسية وتحقيق أرباح غير مشروعة. اليوم، يوفر امتناع وزير التربية عن وضع ضوابط للموازنات المدرسية غطاءً لهذه الأرباح ويساهم في زيادة التقهقر الاجتماعي والنزوح إلى التعليم الرسمي

على خطى المصارف وبغطاء من وزير التربية

«كارتيل» المدارس: ابتزاز واحتجاز التلاميذ واستفراد بالأهل

نعمة نعمة*

يحتكر «كارتيل» المدارس غير المجانية الخاصة أكثر من نصف تلامذة لبنان من ذوي الدخل المحدود المتوسّط، بدعم من الحكومات السابقة التي عملت على تدمير التعليم الرسمي. ومن بين هذه المدارس 30 مدرسة وشبكة مدارس تتحكّم بالسياسة التربوية في لبنان، ويمثّلها اتحاد المؤسسات التربوية الخاصة، وتصل أرباحها السنوية غير المشروعة من الأقساط المدرسية إلى نصف مليار دولار على الأقل (https://www.al-akhbar.com/Home_Page/229979)، وهو رقم يحاكي أرباح المصارف. كل هذا سحبته هذه المؤسسات التي، وفق القانون، «لا تتوخّى الربح»، من جيوب الأهالي، في عشرين عاماً من الابتزاز والأقساط غير المدروسة.

وتسلك المدارس الخاصة، أيضاً، سبل المصارف في ابتزاز الأهالي الذين لا خيار لهم إلاّ تعليم أولادهم ولو على حساب رفاهيتهم ولقمة عيشهم. هكذا تحتجز أولادنا وتبتزّنا بفضل قرارات الوزارة التي تتغاضى عن تطبيق القوانين وتهميش القطاع الرسمي، تماماً كما تحتجز المصارف ودائع الناس بفضل تعاميم مصرف لبنان!

في السنوات الأربع الماضية، انسحب نحو 35 ألف تلميذ/ة من التعليم الخاص إلى الرسمي (https://www.al-akhbar.com/Community/287668)، وهو مؤشر لانتقال عائلاتهم من الطبقة الوسطى إلى الفقر. واليوم، بالتزامن مع الحصار المالي - المصرفي، سيتبعهم ما لا يقل عن 100 ألف تلميذ/ة مع عائلاتهم إلى طبقة الفقراء، وبالتالي إلى المدارس الرسمية، وستُغلق عشرات المدارس الصغيرة (من خارج كارتيل الثلاثين) لتعثّرها وتعثّر الأهالي عن السداد، وسينتج عن هذه الأزمات آلاف الأساتذة المصروفين في بداية تموز 2020.

هذا الواقع يفرض على وزير التربية أن يكون مطلعاً على ملفات وزارته في السنوات العشرين الماضية كي يكون قادراً على حل مشاكلها، وخصوصاً أنّ الأزمة الحقيقية بالنسبة إلى أهالي التلامذة في المدارس الخاصة تكمن في تراجع أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية. وخسارة عام دراسي ليست كما خسارة حقّ أولادهم في التعلّم في السنوات المقبلة.

لذلك، سيساهم تجاهل الوزير للاتفاق بين ممثلي الأهل والمعلمين والمدارس، والامتناع عن وضع ضوابط الموازنات المدرسية وخفض أرقامها، ورمي الكرة في يد إدارات المدارس الخبيرة بالتلاعب المالي والابتزاز، في تحويل التقهقر الاجتماعي والتربوي إلى «سقوط حرّ»، وسينتقل أكثر من 250 ألف تلميذ/ة (أي النصف) من القطاع الخاص إلى الرسمي، في العامين المقبلين، مع تراجع دخل العائلات اللبنانية بشكل فاضح والارتفاع المستمر للأقساط مقابل هبوط قيمة الليرة وانتشار البطالة.

في المقابل، لن تستوعب المدارس الرسمية هذه الموجة، ولا يمكن لها التأقلم مع هذه الأعداد الوافدة، لذلك سيبقى عشرات الآلاف من دون مدارس، أو يتلقون تعليماً غير مكتمل الشروط وبمستوى أدنى للخدمات وطرق التعليم.

في السنوات القليلة الماضية، سعت لجان الأهل إلى تحديد ضوابط

> **وزير التربية يخضع لكارتيل المدارس بعدم وضع ضوابط للأقساط كما فعل اسلافه**

لتجاوزات قانونية وتنظيمية لمشكلة الأقساط المدرسية، وقبل ذلك، ناشدت الدولة أن تدعم التعليم الرسمي وتجعله متساوياً مع الخاص بل أفضل. وهي تجهد لحماية حقوق الأهالي وحقّ أولادهم في التعلّم، من خلال مطالبتها بتطبيق القوانين، وتعيين مجالس تحكيمية تربوية، والتدقيق في الموازنات المدرسية، واستقلالية قرارات مصلحة التعليم الخاص عن التسويات الربحية للمدارس، واستعادة الأموال المنهوبة من صناديق السلف، وغيرها.

ولكن، بعد سنوات النضال هذه، يتخلى وزير التربية عن اتفاق موقّع من جميع مكونات العائلة المدرسية، كما فعل الوزراء السالفون، ليعلن أن الإدارات المدرسية ستعالج خفض موازناتها وتستفرد بلجان الأهل فيها من دون حماية قانونية أو غطاء من الوزارة، فتغدو المدارس بسط سطوتها على الأهالي بتوقيع اللجنة خاضعة ومتواطئة من هنا، أو بالضغوط والإغراءات من هناك، أو تقديم شكاوى منفردة للجنة أهل المدارس، وهي لا تملك أي سلطة قانونية أو إدارية لإلزام المدارس بأي شيء.

بسبب الأزمة سينتقل أكثر من 250 ألف تلميذ إلى التعليم الرسمي غير القادر على استيعابهم (مروان طحطح)

قرار بتعديل الموازنات بلا ضوابط

ليلاً، تسلل قرار صادر عن وزير التربية طارق المجذوب، أعلنه المدير العام فادي يرق، في حديث تلفزيوني، يقضي بالطلب من المدارس الخاصة إيداع مصلحة التعليم الخاص في المديرية العامة للتربية ملحقاً عن الموازنة المدرسية للعام 2019 -2020 بعد إعادة درسها، نظراً إلى الظروف الحاصلة، وتوقيعه بحسب ما نصت عليه أحكام القانون 515. في مهلة أقصاها 22 الجاري. وفي حال عدم الاتفاق، تبلغ مصلحة التعليم الخاص بموجب كتاب من المدرسة توضح فيه أسباب عدم التوصل إلى اتفاق، لإجراء اللازم من قبل الوزارة. وتمهل مصلحة التعليم الخاص 5 أيام بعد إيداعها الملاحق لرفع تقرير مفصل إلى وزير التربية بأسماء المدارس التي لم تتوصل فيها إدارات المدارس إلى حل مع باقي الأسرة التربوية.

القرار فاجأ اتحادات لجان الأهل التي كانت قررت تنفيذ وقفة احتجاج اليوم على الأقساط والعودة إلى الصفوف، وقد وصفته مصادرها باللغم، باعتبار أنه سيكون لصالح المدارس إذا لم تضع وزارة التربية ضوابط كما تقرر في الاجتماع بين ممثلي الأهل والمعلمين والمدارس، مثل خفض الأقساط 35% كحد أدنى.

توضيح من «القديس يوسف - عينطورة»

رداً على ما نشرته «الأخبار» تحت عنوان «المدارس الخاصة تهدّد الأهالي...» (8 أيار 2020)، توضح «مدرسة القديس يوسف عينطورة» أن ما نُسب إلى المدرسة بأنّها «استبقت قرار الوزير الذي تأخّر أربعة أيّام، بمطالبة الأهل بدفع القسطين الثاني والثالث ضمن مهلة محدّدة، تحت طائلة عدم تسجيل أبنائهم وعدم حجز أماكن لهم في العام الدراسي المقبل» مخالف للحقيقة. فقد سبق لإدارة المدرسة أن طالبت بضرورة تسديد القسطين الأول والثاني في التواريخ المعتادة أي مهلة أقصاها بتاريخ 30 أيلول 2019 للقسط الأول و31 كانون الأول 2019 للقسط الثاني، وهذه التفاصيل مدوّنة في النظام الداخليّ. وفي 2020/05/04، أصدرت المدرسة التعميم الرقم س ج/ن ف/ 68 وذكّرت بموجبه الأهل بضرورة المبادرة إلى تسجيل أولادهم للسنة الدراسية المقبلة 2020 - 2021، ليتسنى للإدارة تنظيم وتحضير السنة المذكورة في ظل الظروف الاستثنائية الراهنة. ومراجعة مضمون التعميم تثبت بأن المدرسة لم تضع أي شرط ولم تقدم على التهديد بالطرد

فهل ننسى تحويل 69 مدرسة إلى المجلس التحكيمي في عهد الوزير مروان حمادة قبل أن يختفي الملف؟ وهل ننسى عرقلة تعيين مجالس تحكيمية تربوية في زمن الوزير أكرم شهيب، وعشرات الملفات من تزوير ولفلفة شكاوى وتجاهل اعتراضات؟ هل استشرف الوزير طارق المجذوب آثار قراره بتجاهل وضع ضوابط على الموازنات المدرسية لهذا العام والأعوام المقبلة أو درس أثره الاجتماعي والاقتصادي على العائلات؟ هل فكّر بما سيحل بعشرات آلاف التلامذة النازحين من التعليم الخاص إلى الرسمي؟ هل يدعم قراره حقّ التعلّم ويساوي بين المتعلمين في الوقت الذي نسعى فيه إلى رفع مستوى التلامذة في التعليم الرسمي؟

ما حصل أن الوزير المجذوب أقفل باب الوزارة في وجه الأهالي والتلامذة وهم لن يجدوا مقاعد لهم في مدارسها ولا من يرعاهم، وهم لن يصدقوا أقوال الوزير أو أقوال الإدارات المدرسية المنمّقة. يريدون وضع ضوابط قانونية واضحة لهذه العلاقة، وأن تكون الوزارة حافظةً للعدالة، ونموذجاً لدولة الرعاية الاجتماعية، ومنبراً للدفاع عن حقوق الجميع.

وكانت مكونات الأسرة التربوية المتمثلة بالمؤسسات التربوية الخاصة ونقابة المعلمين ولجان الأهل وقعت اتفاقاً في 3 الجاري برعاية وزارة التربية تضمن الطلب من الوزارات والصناديق الضامنة إعادة النظر بالمساهمات والاشتراكات المستحقة على المدارس، وإصدار وزير التربية قرار يضع فيه ضوابط لإعادة درس موازنات المدارس في مهلة أسبوعين، وتتكافل المدارس مع الأهل وتعفي أولياء الأمور من المستحقات المتوجبة للمدارس عن السنوات الماضية والمصنفة في خانة الديون، بنسبة تعادل ما يدفعه الأهل عن العام الدراسي الحالي، وذلك حصراً لذوي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة، والعمل مع الجهات المانحة (الجيش، قوى الأمن الداخلي، تعاونية الموظفين) لتسريع دفع المنح الدراسية المستحقة مباشرة للمؤسسات التربوية.

*باحث في التربية والفنون

معترضة عبر «باب الوزارة المفتوح».

لقد طرق الأهالي باب الوزارة في السابق واليوم، ولا يزالون يطرقونه ولكن ما من مجيب. فقد أغلق الباب في وجههم بعدما فُتح للحظة، ثم أغلق مجدداً في وجه المطالبين بالعدالة.

المجذوب خضع للمدارس رغم تحذيرات الخبراء الصحيين!

فاتن الحاج

اختار وزير التربية طارق المجذوب الرضوخ لحسابات «كارتيل» المدارس الخاصة وضغوطه للعودة إلى الصفوف من أجل مطالبة الأهل بالأقساط، على العمل بنصائح الخبراء الصحيين الذين أوصوا بإنهاء العام الدراسي، حتى قبل تسجيل ارتفاع في أعداد المصابين بفيروس «كورونا».

فعشية إعلان المجذوب، الأسبوع الماضي، القرارات المتعلقة باستكمال العام الدراسي والامتحانات الرسمية، طلب الاجتماع بخبراء في لجنة الطوارئ الصحية ومنظمة الصحة العالمية، لا لاستشارتهم في شأن صحة القرارات المحسومة سلفاً، بل لطلب المساعدة في تطبيق الإجراءات الوقائية لتأمين عودة سليمة وآمنة للتلامذة والأساتذة والموظفين.

عضو اللجنة الوطنية للأمراض المُعدية الدكتور عبد الرحمن البزري أكّد لـ«الأخبار» أن الخبراء «نصحوا الوزير بإنهاء العام الدراسي واستكمال التعليم عن بعد، على قاعدة أن خسارة عام دراسي أسهل من خسارة الحياة»، وبسبب الصعوبات اللوجستية الكثيرة لجهة إمكانية تحقيق التباعد الاجتماعي في الصفوف والباصات مطولة، أن لديها حسابات أخرى تتعلق بضرورة استكمال المناهج الدراسية نظراً إلى التعطيل القسري بسبب الانتفاضة وكورونا، كما أن هناك ارتباطاً اقتصادياً بين المدارس الخاصة والأهالي وحقوق المعلمين».

وأوضح البزري أن الإدارة التربوية «كانت مصرة على إجراء امتحانات البريفيه والثانوية العامة، وعندما اقترح الخبراء الاستعاضة عن الاستحقاق الرسمي بالامتحانات المدرسية على غرار دول كثيرة في العالم، مثل البكالوريا الفرنسية والبكالوريا الدولية، كان الجواب أن الإفادة في البريفيه غير معترف بها في الوظائف، والتقييم الرسمي في الثانوية العامة يحصل لمرة واحدة وليس تقييما مستمراً كباقي الشهادات الأجنبية». في هذه الحالة كانت المهمة، بحسب البزري، «تقديم المساعدة التقنية فحسب. وقد نصحنا بخفض عدد الطلاب في الصف إلى النصف بمعنى أن يدرّس الأستاذ الصف مرتين، وكان الاتفاق على تخفيف عدد المواد. كما طلبنا توفير كل وسائل النظافة، وأن يكون هناك ترتيب معين للصف يحترم التباعد وألا يتجاوز بقاء التلميذ 4 ساعات في المدرسة، شرط ألا تكون هناك فترات استراحة (فرص) كي لا يزيد الاختلاط في الملعب. كذلك جرت مناقشة الاستعاضة عن الأوراق والكتب بالأيباد أو التابلت، وأن تكون هناك حملة لدعم المدارس الرسمية لتأمينها، لضمان عدم انتقال الفيروس مع تبادل الكتب بين التلامذة».

> **نصح الخبراء بوقف الباصات ونقل الطلاب بالسيارات الخاصة للأهل**

واكد البزري أن هناك دوراً أساسياً للمشرفين الصحيين في كل مدرسة. أما الباصات، فوصفها بـ«الكابوس»، متمنياً أن يكون المديرون قد بدأوا التواصل مع الأهالي لتأمين أولادهم، في حال العودة، بسياراتهم الخاصة، على أن يراعى في الشركات والوظائف التأخير الحاصل من جراء ذلك. وشدد على أن «علينا جميعاً أن نتحمل المسؤولية خصوصاً بعد حالة التفلّت التي عاشها لبنان في الأسابيع الأخيرة منذ أن أعلنت الحكومة تراجعها عن بعض الإجراءات من دون أن تكون هناك خطوات عملية جدية، لافتاً إلى أنّ أي معطيات جديدة «ستؤثر حتماً على قرار العودة إلى المدارس».

وكانت الإدارة التربوية واكبت التطورات الصحية المرتبطة بارتفاع عدد الإصابات بكورونا بين المقيمين. وقال المجذوب في حديث صحافي إنّه «إذا ساءت الأوضاع الصحية فسنعدّل تفاصيل قرار العودة إلى المدارس»، نافياً أن يكون هناك حتى الآن قرار لإلغاء الخطة، «والوزارة بصدد إعداد كل إجراءات العودة الآمنة الى المؤسسات التعليمية، وستوزع بروتوكولاً تربوياً صحياً نفسياً اجتماعياً لمواكبة العودة بالتعاون مع المراجع الصحية والتربوية».

في المقابل، تشهد الوزارة سلسلة تحركات للجان أهل وأهل وطلاب احتجاجاً على قرارات الوزير. ويعقد اتحاد لجان الأهل وأولياء الأمور وتيرة صحافياً اليوم للرد على ما جاء في مؤتمر الوزير لجهة الأقساط المدرسية وحماية الأولاد.

حقّ الرد

نقابة المستشفيات: وزارة الصحة عاجزة عن التدقيق السليم!

ردّاً على ما نشرته «الأخبار» بعنوان «مستشفيات تنهب المال العام...» (9 أيار 2020)، نلفت الى أن التدقيق الذي يتم حالياً في وزارة الصحة هو على عيّنة صغيرة من الفواتير يتم اختيارها عشوائيا بدلاً من التدقيق في كل فاتورة، ومن يدقّق لا يوجد لديه الملف الطبي، ولا هو من عاين المريض، ولا على اتصال مع الطبيب المعالج، فكيف له أن يقرّر إذا كانت الفحوصات المخبرية والشعاعية التي أجريت ضرورية أم لا؟ وكيف له أن يعرف إذا كان الرمز للعمل الطبي الذي أجراه الطبيب صحيحا أم لا؟ وكيف له أن يقرر إذا كان يجب إلغاء الفحوصات أو تغيير الرمز؟

ونذكّر بأن التدقيق في فواتير المستشفيات كان لغاية تسلم وزير الصحة السابق الدكتور جميل جبق يتم عن طريق شركات خاصة TPA بتكليف من الوزارة، ثم أصدر الوزير جبق قراراً بإلغائها، فأصبحت متعذّرة معرفة حقيقة دخول كل مريض الى المستشفى، ونوعية التحاليل والعمليات التي أخضع لها، والى ما هنالك من بيانات يتضمنها ملفه. وأصبحت وحدة التدقيق في الوزارة المتمثلة بعدد غير واف من الأطباء المراقبين عاجزة عن إجراء التدقيق العلمي والسليم في معاملات الدخول والخروج من المستشفيات بعد توقيعها. والمستشفيات تعاني من حسومات عشوائية مجحفة تطبق على فواتيرها من قبل وزارة الصحة العامة.

لذلك، ندعو إلى إعادة تكليف شركات متخصصة للتدقيق، علماً أن التعرفات الاستشفائية المعمول بها حالياً اعتمدت وفق دراسة أجرتها وزارة الصحة مع البنك الدولي منذ 20 سنة، وقد طالبنا على مدى سنوات بتعديلها لأنها لم تعد تنسجم مع التكلفة الحقيقية. فعلى سبيل المثال، لا تتعدى تعرفة الإقامة في المستشفى الـ20 دولاراً في اليوم، وهي تشمل العناية التمريضية، الكهرباء، التدفئة والتبريد، استعمال أدوات التعقيم ووسائل الحماية والوقاية، كما أن ارتفاع سعر الدولار ضاعف من أسعار المواد الطبية وغير الطبية التي تستعملها المستشفيات ليكون الضربة القاضية (...).

ومع الافتراض أن ثمة تجاوزات يقوم بها بعض المستشفيات، فلماذا لا يتم اتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة بحقها من دون المساس بسمعة قطاع عريق يصارع للبقاء في موقعه، موظّفاً الاستثمارات لخدمة المرضى، ولتأمين فرص العمل لزهاء 25 ألف فرد، فضلاً عن أهميته التي اكتسبها عن جدارة في الاقتصاد الوطني، بمبادرات فردية شجاعة، بعيداً عن أي حوافز من المفترض توفيرها له.

نقابة أصحاب المستشفيات الخاصة في لبنان

رد المحرر:

تركّز النقابة في معرض ردّها على عدم أهلية الأطباء المراقبين لإجراء التدقيق العلمي والسليم، فيما تُشير إلى أن الذي يُدقّق (المقصود هنا الموظفون في وحدة التدقيق) «لا يوجد لديه الملف الطبي ولا هو من عاين المريض»، مُشكّكة في أهلية الموظف لتحديد طبيعة التجاوز الطبي الحاصل. وقد غاب عن النقابة أن وحدة التدقيق في الوزارة تواصلت مع عدد من المرضى «القلة» الذين ثبتت صحة أرقام هواتفهم المسجلة في الملفات الصحية المقدمة من بعض المستشفيات، واستحصلت على إجابات أبرزت تناقضاً واضحاً بين المزعوم في الملف وأقوال المرضى.

كذلك، تتساءل النقابة «كيف له (العامل في التدقيق) أن يقرّر إذا كانت الفحوصات المخبرية والشعاعية التي أجريت ضرورية أم لا»، لكنها لا تجيب عن سؤال أساسي: كيف يمكن أن يخلو ملف مريض من تقارير نتائج الصور والفحوصات.

إلى ذلك، كان لافتاً أن تستذكر النقابة «مظلوميتها» في الحسومات التي تجريها وزارة الصحة على فواتيرها، في وقت تطالب فيه بتوضيح امتهان بعض المستشفيات عمليات النهب والهدر للمال العام. وهي لم تناقش اكتشاف وحدة التدقيق «اختفاء» ملفات لمرضى محسوبين على وزارة الصحة ولا التجاوزات التي رصدتها الوزارة على صعيد استفادة بعضها من فاتورة شركات التأمين والوزارة في الوقت نفسه، وأثرت استعراض «الغبن» اللاحق بها من جرّاء ارتفاع سعر الدولار مشيرة الى التسعيرة «البخسة» لتعرفة الاستشفاء منذ عقدين (علماً بأنه ليس خافياً على أحد عدم التزام المستشفيات بتعرفة موحدة أصلاً).

وتبقى المفارقة الكبرى في قول النقابة أنها تفترض إن هناك تجاوزات متسائلة «لماذا لا يتم اتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة بحقها من دون المساس بسمعة قطاع عريق يصارع للبقاء في موقعه (...) ويوظف زهاء 25 ألف فرد (...)». بمعنى آخر، تقول المُستشفيات إنها قد تكون مخطئة، ولكن علينا أن نعالج تجاوزتها بـ«سلاسة» أكبر، لأنها «وليّة نعمة» نحو 25 ألف فرد!

كرة السلة

خارطة الطريق لم تكتمل
سلّة لبنان «محاصرة» بالأزمات

في الرابع والعشرين من شباط/ فبراير الماضي خاض المنتخب اللبناني لكرة السلة مباراته الأخيرة، ليأتي بعدها انتشار فيروس كورونا ويعلّق جميع النشاطات في العالم. فترة التوقف القسرية لا شكّ أنها أثّرت على جهوزية اللاعبين، وستكون المسؤولية مضاعفة مستقبلاً من أجل إعادة البناء واستعادة النشاط

تغيّر شكله المنتخب كليّاً بعد الفشل في التأهل إلى المونديال الصيني (سركيس بريتيسيان)

خلال الأشهر الماضية دخل المنتخب اللبناني لكرة السلة مرحلة جديدة من البناء والتحضير. هي مرحلة تأسيسيّة أرادها الاتحاد اللبناني للعبة، لبناء جيل جديد قادر على إعادة السلة اللبنانية إلى سابق عهدها على الساحة الآسيويّة، إلّا أنّ هذه المرحلة اصطدمت بفيروس كورونا، وقبلها بالتطوّرات السياسيّة والأمنية في البلاد.

منذ عام 2017 بدأ منتخب السلة يعيش مرحلة من التراجع، فهو حلّ خامساً في بطولة آسيا التي استضافها على أرضه (مجمع نهاد نوفل في ذوق مكايل)، ليفشل بعدها في التأهّل إلى نهائيات كأس العالم مرّتَين، التي لُعبت في الصين. فشل مرّده، بحسب العديد من المراقبين، سوء التخطيط والإدارة من الاتّحادات المتعاقبة أولاً، وقلة مسؤولية بعض اللاعبين ثانياً، من دون نسيان الدعم المالي الضعيف من الدولة.

> ربّما يلجأ البعض بعد الانتهاء من كورونا إلى التوقّف عن اللعب أو ترك البلاد والبحث عن فرصة احتراف في الخارج

كان وقع عدم التأهّل إلى المونديال الصيني صادماً، خاصة أن المنتخب كان يحتاج إلى فوز واحد في ست مباريات، ولكن هذا لم يحصل، لتحجز الأردن بطاقة السفر إلى بكين، رغم توقّف النشاط السلّوي في عمّان لسنوات.

هذه الصدمة حرّكت المياه الراكدة في الأروقة اللبنانية، فاتّخذ الاتّحاد اللبناني للعبة قرارات حاسمة، أبرزها تغيير الجهاز الفني واستبعاد لاعبين عن الفريق الأول، والاستعانة بالاعبين الشباب للتأسيس معهم لمنتخب المستقبل. صوّب البعض على قرار الاتحاد بعدم الإبقاء على المدرب السلوفيني سلوبودان سوبوتيتش وجهازه الفني، إلّا أن الاتّحاد حسم قراره وعيّن المدرب الوطني جو مجاعص على رأس الجهاز الفني للمنتخب الأول، يعاونه مدرب نادي هويس جاد الحاج. المدرب الجديد ومساعده اختارا تشكيلة من اللاعبين الشباب ضمّت كلّاً من القائد إيلي رستم، وائل عرقجي، جوزيف الشرتوني، علي مزهر، علي منصور، كريم زينون، كريم عز الدين، جبرار حديديان، إيلي شمعون، عزيز عبد المسيح، علي حيدر والمجنّس آتر ماجوك.

المنتخب الجديد أو المتجدّد، قدم مستوى مميّزاً في أول مباراتين له ضمن التصفيات المؤهّلة إلى بطولة آسيا 2021، ففاز على منتخب العراق (87 . 68) وبعدها على البحرين (116 . 73)، مقدّماً مستوى مميّزاً في لبنان، إلّا أن المشوار توقف بسبب كورونا. وقبل مرحلة التصفيات كان المنتخب اللبناني بشكله الجديد قد فاز ببطولة الملك عبد الله الودية في الأردن، متجاوزاً منتخبات غرب آسيا.

المنتخب الذي كان يتم بناؤه من أجل المشاركة الآسيوية لا شك أنه بات بحاجة للكثير من العمل بسبب فترة التوقف، فاللاعبون أصبحوا بعيدين عن المستوى المطلوب. حتى إن توقف الدوري أثّر وسيؤثر عليهم سلباً، وربما يلجأ البعض بعد الانتهاء من كورونا إلى التوقف عن اللعب، أو ترك البلاد والسفر للبحث عن فرصة احتراف في الخارج، نظراً إلى الظروف الاقتصادية والسياسية الصعبة التي يعيشها لبنان، والتي يمكن أن تؤدّي إلى تعطل عجلة الرياضة لفترة طويلة.

الأكيد أن المنتخب الجديد سيعتمد بالدرجة الأولى على وائل عرقجي وعلي منصور وعلي حيدر كلاعب خبرة، فيما ستكون هناك أدوار أساسية لكلّ من علي مزهر وكريم زينون وإيلي شمعون. المنتخب بحاجة ماسة خلال الفترة المقبلة إلى لاعب من طراز كريم عز الدين القادر على التطور أكثر، وكذلك جوزيف الشرتوني، إلّا أنّ ما لا يجب تجاهله، هو إمكانية تأثير الظروف على هؤلاء اللاعبين، وبالتالي مغادرتهم البلاد وتعذّر مشاركتهم مع المنتخب. الدوري توقف هذا العام، والظروف الاقتصادية ربما تؤثر على الموسم المقبل، البلاد «تغلي» على وقع الأزمات السياسية والاقتصادية، وبالتالي لا شيء مضمون اليوم وغداً.

أزمة كورونا ستنتهي والمنتخب سيعود إلى التدريبات «باللحم الحي»، فلا أموال مؤمّنة نتيجة الظروف، ولا دوري يلوح في الأفق، ليتمكّن اللاعبون من التحضير واستعادة مستواهم. المنافسات ستعود في الفترة المقبلة، وباقي دول القارة ستتعافى بسرعة أكبر من لبنان، وبالتالي ستكون الخسائر أمامنا واضحة أكثر من أيّ وقت مضى.

يُقال إن المرض لا يقع فجأة في الجسد، بل هو يتسلل بهدوء، والتعب يأتي على فترات، قبل أن يفتك بالمرء، وهذا تحديداً ما يحصل في جسد كرة السلة اللبنانية. الأزمات توالت الواحدة تلو الأخرى، وجاءت في النهاية كورونا والأزمة الاقتصادية لتقضيا على ما تبقى من هذا الجسد، الذي وصل سابقاً إلى بطولة العالم وهزم كندا وفرنسا.

تعيش كرة السلة اللبنانية اليوم أسوأ فتراتها، فبعد المشاركة في بطولة العالم ثلاث مرات (2002 . 2006 . 2010) يجد لبنان نفسه اليوم غير قادر على تنظيم بطولة، نتيجة إفلاس عدد كبير من الأندية، وعدم وجود أيّ بارقة أمل للخروج من النفق المظلم. المرحلة صعبة، والمرحلة التأسيسية مطوّقة بالأزمات والعراقيل.

الاستحقاق المقبل سيكون مواجهة الهند ضمن تصفيات كأس آسيا، وحتى ذلك الوقت سيشهد البلد الكثير من التطورات. كما هو واضح بحسب مسار الأمور. وبالتالي فإنّ الأمور ستبقى مفتوحة على كل الاحتمالات، والسلبيات أكثر بكثير من الإيجابيات.

(الأخبار)

نكسة الفئات العمرية

قبل البدء بمشروع تجهيز وتطوير المنتخب الأول لكرة السلة، وضع الاتحاد اللبناني لكرة السلة في السنوات القريبة الماضية خطّة متكاملة للنهوض بالفئات العمرية. أنجز الاتّحاد خطته، وأقيم العديد من الدورات والبطولات للفئات العمرية في كرة السلة، وترك هذا الأمر انطباعاً إيجابياً جداً، حتى أنه أعاد الحياة للأندية الصغيرة ورياضة كرة السلة في المدارس والجامعات.

العمل على الفئات العمرية خاصة مع المدرب جاد الحاج (مساعد مدرب المنتخب الأول) عاد على البلاد بالعديد من الإنجازات، التي كان أهمها تحقيق منتخب لبنان للناشئين (تحت 16 عاماً) لقب بطولة غرب آسيا في كرة السلة عام 2018 التي أقيمت في إيران. وحينها فاز لبنان في أربع مباريات على كلّ من الأردن وسوريا والعراق، وتجاوز في المباراة النهائية منتخب إيران القوي، وصاحب الأرض. وبرز خلال هذه الفترة مع لبنان اللاعبان كارل قزح ويوسف خياط بشكل كبير، إضافة إلى كلّ من جوزف أبو سمرا، أمين المعلوف، رودي الحاج موسى، براين منصور، عمر البقار، الكسي شوشاني، مالك سليمان، ستيفن فرح، عبد الرحمن الصباغ وهشام ترباح.

ولكن كما الحال في الدرجة الأولى والمنتخب، تتأثر بطولة الفئات العمرية بالأوضاع الصعبة التي تمرّ بها البلاد، وهي ستتأثر أيضاً بالظروف الاقتصادية والسياسية، والتي ستدفع بالأهل إلى إبعاد أولادهم عن الرياضة، أو اتّخاذ قرار الهجرة أيضاً، وبالتالي خسارة السلة اللبنانية للعديد من المواهب الصاعدة.

يعود الدوري الالماني يوم الجمعة المقبل (أ ف ب)

تقرير

كرة القدم تنقذ حكومات أوروبا

تسابقت الاتّحادات الوطنية الكبرى في أوروبا لإطلاق بطولاتها، وهو أمر أصاب العالم بالدهشة، وخصوصاً أن بلداناً مثل انكلترا، إسبانيا، إيطاليا، والمانيا، تأتي في طليعة البلدان الرازحة تحت ثقل «كورونا». لكنّ الواقع يقول إن لهذا السباق أسباباً مختلفة الأبعاد، منها السياسي ومنها الاجتماعي ومنها الاقتصادي وطبعاً الفني

شربل كريّم

هم ليسوا أغبياء بالتأكيد، ومخطئ من يعتقد أنهم على هذه الشاكلة، فأولئك الذين لا يعرفون أهمية كرة القدم في أوروبا، هم وحدهم يمكنهم أن يستغربوا المحاولات الحثيثة لحكومات بلدان أوروبية مهمّة لإيجاد الحلول من أجلّ إعادة عجلة كرة القدم إلى الدوران.

ففي «القارة العجوز» تعدّ كرة القدم أسلوب حياة، ووسيلة دعاية للسياسيين، ومحركاً أساسيّاً في الاقتصاد، وصانعة أفراح الشعوب، والسلاح القوي في أيديهم لتخطّي أزماتهم. لذا ليس مستغرباً على الإطلاق أن تنشغل الحكومات بالتنسيق مع الاتّحادات لإيجاد السبل الضرورية لعودة المنافسات، وهو ما بدا جليّاً في إنكلترا والمانيا بالدرجة الأولى، فكانت الأخيرة أولى الدول الكبرى التي ستستأنف نشاطها ابتداءً من منتصف الشهر الحالي.

وفي ظلّ الإجراءات الصعبة والقاسية التي أقرّتها الحكومات في المرحلة التي تلت تفشّي «كورونا» في بلدانها، تبدو مسألة دفعها نحو حلول لإطلاق اللعبة من جديد، بمثابة «جائزة الترضية» لشعوبها. أضف أن هذه الحكومات تعلم تماماً مدى أهمية كرة القدم عند شعوبها، ففي المجتمعات الأوروبية تُعتبر الرياضة الشعبية الأولى جزءاً أساسياً من الحياة اليومية، ولا ينفصل الاهتمام بها عن ذاك الذي يخصّ المآكل والمشرب.

من هنا، تعلم هذه الحكومات أن الفرصة متاحة لكسب ودّ شعوبها مجدّداً، وذلك من خلال إعادة معشوقتهم إليهم، ولو بالحدّ الأدنى أي من دون فتح أبواب الملاعب التي تعدّ وجهتهم الأساسية في منتصف كلّ أسبوع أو نهايته.

كما أن سباق الحكومات في هذا الإطار لا ينفصل عن المنافسة الضمنية بينها لناحية تأكيد كلّ منها أن الخطة التي اعتمدتها لمكافحة الوباء المستجد كانت الأفضل، ولتسجّل بالتالي أمام الرأي العام نقطة إيجابية حول قدراتها في التعامل مع الظروف المختلفة، وهو أمر انعكس أيضاً في أسواق البورصة أخيراً، حيث كانت الأسهم تصعد وتهبط بحسب عداد «كورونا» اليومي. وانطلاقاً من أهمية الرأي العام عند هذه الحكومات، كان التصريح الأخير لوزير الخارجية البريطاني دومينيك راب في ما خصّ عودة الدوري الإنكليزي الممتاز (الأسبوع الماضي)، وهو تصريح حمل بعداً اجتماعياً، إذ كان واضحاً بقوله إن منح «البريميرليغ» الضوء الأخضر سيشكّل دفعةً معنوية للبلاد عامة، في وقتٍ لا تزال فيه إنكلترا تعيش أسوأ أيامها بسبب التفشّي المرعب للفيروس في مدنها المختلفة.

كلاماً تُرجم واقعاً في ألمانيا حيث كانت ردود الفعل تلتقي عند الانتصار في حرب ضروس ضد عدو غير مرئي هذه المرّة. فلا شك في أن الألمان الذين اعتُبروا أمثولة في مكافحة الوباء

> عودة الكرة تدخل ضمن منافسة الحكومات حول الاستراتيجية الصحية الأفضل

الذي ضرب العالم، سجّلوا انتصاراً للبشرية ولإرادة الحياة على «كورونا» مع إعلانهم عودة بطولتَي الدرجتَين الأولى والثانية، وهو قرار خرج من المستشارة انجيلا ميركل، وترك ارتياحاً واسع النطاق في المقاطعات الألمانية الـ16، حيث تحوّل الخوف من الإصابة بالفيروس إلى أشبه باحتفالات بقرب نهايته، فكرة القدم هي أولى القطاعات التي تعود فعلياً إلى الحياة بعد إغلاق كل شيء في البلاد.

وفي هذه الخطوة أيضاً تطال الأبعاد الاقتصادية، والتي تعدّ من الأسباب الأساسية التي نظرت إليها الحكومات ودفعتها طبعاً إلى محاولة إيجاد الحلول، إذ مخطئ من يعتقد بأن الكرويين كانوا وحدهم الراغبين بالعودة إلى المستطيل الأخضر. وهنا الكلام عن أهمية الكرة في تحريك الركود الاقتصادي. التجاري الحاصل، والذي سيأخذ شكلاً جديداً لناحية الأرباح كون محبي المستديرة هذه المرّة سيلزمون منازلهم لمتابعة المباريات عبر شاشات التلفزة. وهذه المسألة تحديداً ستُرفع من قيمة سوق الإعلانات التلفزيونية، وتغذي طبعاً الخزائن المالية للقنوات الناقلة للمباريات، والتي سيشترك في خدماتها الراغبون بمشاهدتها.

وعن المباريات وقيمتها المالية والعقود الموقّعة كان الحديث الرئيس خلال السعي للعودة، فقسم كبير من الأندية الألمانية مثلاً واجه شبح الإفلاس، وكان السبب المالي وراء طلب العودة إلى الملاعب رغم خطورة الوضع، إذ أن أندية المانيا كانت ستخسر ما يقارب الـ300 مليون يورو من عقود النقل التلفزيوني لولا القرار الأخير الذي أنقذها.

وبما أن نجاح كرة القدم من خلال أنديتها ومنتخباتها خارجياً، يُحسب أيضاً من إنجازات البلاد، وتتغنى به الحكومات ورجال السياسة الذين يتقاطرون إلى الملاعب للظهور أمام الرأي العام بمظهر المساندين للوطن، عرفت هذه الحكومات أن استمرار الجمود سيؤثّر لاحقاً على حظوظ الفرق والمنتخبات في الاستحقاقات الكبيرة.

وهذه النقطة تحديداً هي التي شغلت بال الاتحادات الوطنية بالدرجة الأولى، إذ أن توقف النشاط يعني توقف التطوّر، ويعني توقف الإنتاج في ما خصّ المواهب، ويعني أيضاً انخفاضاً في المستوى الفني، وهو أمر غير مستحب، خصوصاً أن السنة المقبلة يُفترض أن تحمل بطولة كبرى وهي كأس أوروبا التي تمّ تأجيلها بسبب انتشار الوباء في القارة.

لذا فإنّ الحسابات الفنية تبدو حاضرة هنا، فمن يسبق ويعود للعب الكرة، سيسجّل خطوة متقدّمة على خصومه، والدليل أنه ما إن تحرّك الألمان لإعادة «البوندسليغا»، وما إن بدأ الإسبان الضغط على الحكومة لعودة «الليغا»، تجرأت إيطاليا وعادت لتتحدث عن كرة القدم وإمكانية عودة الـ«سيري أ» رغم استحالة الأمر في المدى القريب بالنظر إلى حجم المصيبة التي تعيشها البلاد.

إذاً هي اللعبة الأحب إلى القلوب، ستعيد الروح والفرح إلى المجتمعات، وتترك أملاً بغدٍ رياضي أفضل، وبحياة سليمة وخالية من الأمراض الفتّاكة.

سوريا

رسائل «إيجابية» بين موسكو وواشنطن
الحصار يدفع دمشق إلى مزيد من التقشّف

بينما تئن سوريا تحت وطأة العقوبات الأميركية والحصار المفروض عليها، إضافة إلى احتلال الأميركيين وحلفائهم آبار النفط وما يخلفه من نقص حاد في موارد الطاقة، يتزايد التقشف الحكومي، في وقت تتبادل فيه الولايات المتحدة وروسيا «رسائل إيجابية» في تصريحات لافتة، من دون الخوض في أسباب هذه الإيجابية

توقفت وزارة النفط عن تزويد السيارات التي تستهلك كميات أكبر من المحدد بالبنزين المدعوم (أ ف ب)

تصارع دمشق لتوفير احتياجاتها الأساسية من موارد الطاقة كالمحروقات والغاز. وتحت وطأة الحصار المطبق الذي تفرضه الولايات المتحدة الأميركية والدول الغربية على سوريا، تزيد الأخيرة إجراءات التقشف في استهلاك مادة البنزين التي تشهد نقصاً حاداً. لا تقتصر الأسباب على الحصار والعقوبات القاسية، بل تشمل احتلال القوات الأميركية المناطق التي فيها حقول النفط

بوتين: الولايات المتحدة بدأت تتبع نهجاً أكثر واقعية بشأن سوريا

السورية بالتعاون مع «قوات سوريا الديموقراطية» (قسد) في الشمال الشرقي، الأمر الذي أدرجهُ الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، مراراً، تحت بند «حماية حقول النفط».

أمس توقفت وزارة النفط السورية عن تزويد السيارات التي تستهلك كميّات أكبر من المحدد بالبنزين المدعوم، في إجراء تقشفي جديد يعكس الحاجة إلى توفير النفقات والمشتقّات النفطية. وأعلن وزير النفط والثروة المعدنية، علي غانم، إيقاف تزويد السيارات الخاصة ذات سعة محرك «2000 سي سي» وما فوق، وكل من يملك أكثر من سيارة، سواء أكان فرداً أم شركة، بالبنزين المدعوم. ونقلت وكالة الأنباء الرسمية «سانا» عن غانم أن «المشتقات النفطية والنفط الخام المُورَد إلى سوريا لا يأتي بأسعاره العالمية فقط، بل بقيم مضافة على أجور النقل والتحويلات المالية نتيجة الإجراءات الاقتصادية القسرية» على الحكومة، موضحاً أن القرار «يرفع الدعم جزئياً عن تسعة في المئة فقط من السيارات».

وتحتاج سوريا إلى 146 ألف برميل نفط خام يومياً، في حين أن المنتج حالياً هو 24 ألف برميل، أي إن الفجوة اليومية هي 122 ألفاً. ويرجع اتساع الفجوة إلى احتلال الأميركيين حقول النفط وحرمان الدولة السورية الاستفادة منها. كما فاقمت العقوبات الأميركية على إيران، أبرز داعمي سوريا ومن أهم موردّي النفط إليها، أزمة المحروقات، خاصة أن دمشق تعتمد على خط ائتماني يربطها بطهران لتامينها. وبلغ الإنتاج السوري من النفط قبل اندلاع الحرب عام 2011 نحو 400 ألف برميل يومياً، لكنه مُني بخسائر كبرى، فيما لا تزال غالبية حقول النفط والغاز خارجة عن سيطرة القوات الحكومية.

وكان يحقّ للسيّارات الخاصة، بغضّ النظر عن سعة محركها، الحصول على مئة ليتر من البنزين المدعوم شهرياً، على أن يتحمّل مالكوها نفقة أي كمية إضافية. أما اليوم، فبات يجب على المشمولين بالقرار تأمين الوقود لسياراتهم على نفقتهم الخاصة، أي بالسعر غير المدعوم والمحدد بتسعة آلاف ليرة سورية (12 دولاراً أميركياً تقريباً) لصفيحة البنزين (20 لتراً)، فيما كانوا يحصلون عليها بخمسة آلاف ليرة فقط.

على الصعيد السياسي، أبدى المبعوث الأميركي الخاص إلى سوريا، جيمس جيفري، «تفاؤلاً حذراً» بشأن التعاون مجدداً مع روسيا لوضع حد للحرب، مشيراً إلى أن «موسكو قد تكون ضاقت ذرعاً بالرئيس بشار الأسد». وقال جيفري في تصريحات قبل أيام: «قد تكون روسيا مستعدة بشكل أكبر الآن... رأينا بعض المؤشرات في الإعلام الروسي وفي تصرّفات روسية معيّنة... لتكون أكثر مرونة بشأن اللجنة الدستورية». وأضاف: «قد يكونون على استعداد مجدداً للتباحث معنا بشأن طريقة تحلّ (المسألة) من دون انتصار عسكري. من الواضح جداً في هذه المرحلة لروسيا أنهم لن يحققوا انتصاراً عسكرياً، بكل تأكيد ليس في أي وقت قريب».

وقابل تصريحات جيفري، في اليوم نفسه، حديث للرئيس الروسي فلاديمير بوتين، خلال «حوار الخط المباشر» مع المواطنين الروس عبر قناة «روسيا اليوم»، قال فيها إن بلاده «لا تخطّط لسحب قواتها العسكرية من سوريا في الوقت الحالي»، مستدركاً أنها «لا تعمل على بناء منشآت دائمة هناك». وأول من أمس، قال بوتين خلال مؤتمر في مدينة هامبروغ الألمانية على هامش أعمال قمة «مجموعة العشرين»، في تصريح لافت، إن «الولايات المتحدة بدأت الآن تتبع نهجاً أكثر واقعية في ما يتعلق بالموضوع السوري»، من دون أن يوضح ماهية هذا النهج.

يأتي تبادل هذه الرسائل في وقت يجري فيه الحديث بكثرة، خصوصاً لدى الإعلام الروسي والغربي، حول الاقتراب من مرحلة «ما بعد الأسد»، فيما نفى الكرملين هذه المزاعم، مدرجاً إياها في خانة «الصحافة الصفراء».

(الأخبار)

العراق

باكورة أيّام الكاظمي في الحكم: تحقيق التوازن أوّلاً

بغداد ــ **الأخبار**

حزمة قرارات أعلنها رئيس الوزراء العراقي، مصطفى الكاظمي، عقب الجلسة الحكومية الأولى. لقاءاتٌ مع عدد من الدبلوماسيين، أبرزهم السفيران الأميركي والإيراني لدى بغداد. مناخٌ، وفق مصادر سياسية بارزة، كان «مريحاً جدّاً»، خاصة أن اللقاءين حملا تأكيدات العاصمتين ضرورة «إنجاح تجربة الكاظمي»، في وقت يُلفت فيه مراقبون إلى أن الأجواء التي رشحت عن الزيارتين، وفق المعلومات، كانت «إيجابيّة جدّاً»؛ فالكاظمي يسعى في الشكل والمضمون إلى تحقيق توازن في العلاقات مع واشنطن وطهران، واحتواء تبعات الاشتباك القائم بين المحورين داخل البلاد، رافضاً تحويلها كما ينقل عنه إلى ساحة لتصفية الحسابات. تؤكّد المعلومات أن الرجل يرغب في المقابل وبشدّة في «تعزيز العلاقات الثنائيّة مع طهران»، وهو أمرٌ مسحوبٌ على مقاربته العلاقة مع واشنطن التي أعربت عن جاهزيتها لتحديد جدول زمنيّ لانسحاب قواتها. هذا التوجّه أبلغت به طهران مراراً خلال الأسابيع الماضية، عبر «قنوات موثوقة»، وهي رحّبت بذلك، الأمر الذي شكّل لدوائر القرار فيها «دافعاً إضافيّاً» لقبول الكاظمي ودعمه.

في خطوتين بارزتين، أعلن رئيس الوزراء الجديد توجّه حكومته إلى الاستدانة الخارجيّة، لتأمين رواتب العاملين في القطاع العام والمتقاعدين أيضاً، من جرّاء الأزمة الخانقة التي تمرّ بها البلاد، بعد انخفاض أسعار النفط عالميّاً. فالعراق في الشهر المقبل سيكون عاجزاً عن تأمين السيولة اللازمة لدفع رواتب العاملين والمتقاعدين؛ والكاظمي أمام خيارات محدودة للمواجهة، خصوصاً أن «أولى نتائج مكافحة الفساد ووقف الهدر لن تبصر النور عاجلاً، لأسباب تتصل ببنية النظام ومفاصله الحاكمة»، يقول مصدر مطّلع.

من اول قرارات الحكومة التوجه إلى الاستدانة الخارجية لتامين الرواتب (أ ف ب)

أما القرار الثاني، فكان إعادة الفريق أوّل الركن عبد الوهاب الساعدي، وترقيته رئيساً لـ«جهاز مكافحة الإرهاب»، بعدما أحاله رئيس الوزراء السابق، عادل عبد المهدي، إلى إمرة وزارة الدفاع. هنا، يطرح سؤال: هل الساعدي متّهمٌ بـ«قيادة الانقلاب؟». الإجابات متناقضة، لكن إن كان هذا صحيحاً، فإن الكاظمي بخطوته يسعى إلى النزول عند رغبة الشارع واستيعابه أوّلاً، وتحقيق «توازن ما» في الأجهزة الأمنيّة والعسكريّة الرسمية المتأثرة (كما يُعبّر) بتوجيهات واشنطن أو طهران ثانياً. فخطوة إقالة الساعدي كانت الشرارة الأولى لأحداث 1 تشرين الأوّل/ أكتوبر الماضي. وهذا ما جعله يحظى بمباركة «المرجعية الدينية العليا» (آية الله علي السيستاني)، التي سبق أن عبّرت بأسلوبها عن رفضها قرار عبد المهدي. وإن كان اتهام الساعدي، كما يعبّر البعض، بأنّه «تلفيق من أحدهم»، فإن رصيد «المصداقيّة» لفريق سياسي واسع يوجب سؤالاً عن آلية اتخاذ قرار/موقف تدرك في كثير من الأحيان أنّه مبنيٌّ على «شائعة ما» أو تصفية حساب ما. لكن الكاظمي وجّه ضربة إعلاميّة قاسيّة لهذا الفريق، مفقداً إيّاه «ركن» رواية أحداث 1 تشرين الأوّل/ أكتوبر الماضي.

وفي مسعاه لاستعادة «هيبة الدولة»، أعلن الكاظمي «تشكيل لجنة قانونية عليا لتقصّي الحقائق في كل الأحداث التي وقعت منذ تشرين الأوّل/أكتوبر»، داعياً إلى إطلاق سراح الموقوفين من المتظاهرين بالتنسيق مع القضاء، عدا المتورطين بالدم، وعدم التساهل مع جرائم الخطف وملاحقة مرتكبيها، وحماية المتظاهرين السلميين ومنع العنف. توجّهات ستكون محطّ ترحيب دولي وإقليمي، لكنّها مرهونةٌ بقدرة الكاظمي على تنفيذها. ونجاحه يعني بناء قاعدة جماهيرية واسعة، وهذا ما يريده بتأكيد انتمائه إلى الناس، كما أنه ما تريده «المرجعيّة» التي ستكون في صفّه إن حقّق ذلك. أما واشنطن وطهران، فمدى مراعاة الكاظمي لمصالحهما هو ما سيقطعه الرجل دعماً وغطاءً من المحسوبين عليهما.

تقرير

«هجمات إيران السيبرانية» على طاولة «الكابينت» للمرّة الأولى

قد لا يكون الهجوم السيبراني الذي شنّ على منشآت إسرائيلية، قبل نحو أسبوعين، واتُّهمت إيران بالوقوف وراءه، هو الأول من نوعه. غير أن التطور اللافت هذه المرّة هو انعقاد «الكابينت» سرّاً لبحث الهجوم وتداعياته وسبل الرّد عليه، ما يطرح تساؤلات حول نتائج الهجمة الأخيرة والرسائل التي تلقّاها العدو من وراء ذلك

في خطوة لافتة، اجتمع «المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغّر للشؤون الأمنية والسياسية» (الكابينت) لبحث تداعيات هجمات سيبرانية استهدفت قبل أسبوعين البنية التحتية لشبكات المياه الإسرائيلية، كما كشفت صحيفة «يديعوت أحرونوت»، قبل أن تنسب في وقت لاحق شبكة «فوكس نيوز» الأميركية الهجوم إلى إيران، رغم أن الأجهزة الأمنية الإسرائيلية لم تكن قد حددت بعد الجهة التي تقف وراءه. الشبكة الأميركية اتهمت إيران باستخدام «خوادم أميركية لشن هجوم إلكتروني على مرافق المياه والصرف الصحي في إسرائيل»، فيما نقلت عن مسؤول في وزارة الطاقة الأميركية أن «الولايات المتحدة ملتزمة حماية نفسها وحلفائها من أي هجمات... يجري تحقيق في ظروف الهجوم». أمّا «يديعوت»، فكشفت عن «تعرض سلسلة منشآت مياه لهجوم إلكتروني»، مشيرة إلى أنه «لم يُعرف إذا ما تم الاستيلاء على أنظمة التشغيل فيها، أم أنه تعطلت عمليات الضخ».

صحيح أن الهجوم الإلكتروني قد لا يكون الأول من نوعه، لكنه شُنّ ضد منشآت مدنيّة، كما أنها المرة الأولى التي يجتمع فيها «الكابينت» سراً (الخميس الماضي)، مطالباً الوزراء والأعضاء فيه بالتوقيع على استمارات تلزمهم الحفاظ على سرية المناقشات التي دارت خلال الجلسة. انعقاد المجلس بحدّ ذاته لبحث هجوم من هذا النوع يطرح تساؤلات حول طبيعة الهجمة السيبرانية ونتائجها، والرسائل التي تلقّفها العدو، إذ إن الاجتماع في ظل حالة من السريّة يشي بأن المستوى الأمني في تل أبيب ينظر بخطورة كبيرة إلى الأمر، وخاصة آفاق هذه المعركة وتداعياتها.

برغم أن القناة الـ 13 العبرية نقلت عن مسؤولين أن «الهجوم الإلكتروني لم يتسبب في أي أضرار كبيرة، فيما لحق ضرر بمنشآت المياه التابعة لبعض المجالس المحلية»، فإن مناقشة الهجوم على مستوى «الكابينت» إشارة واضحة واعتراف من العدو بتمتع طهران بمزايا وقدرات كبيرة في الحقل السيبراني الذي تتمتع إسرائيل بقدرات نوعية فيه، ما يمكن أن يفتح ساحة مواجهة واسعة ومختلفة. ضمن هذا الإطار، شدد المسؤولون أنفسهم على أن «إسرائيل تنظر إلى الهجوم كتصعيد كبير من جانب الإيرانيين وتجاوز للخط الأحمر، وخاصة أن المرافق المائية المستهدفة هي منشآت مدنية». كما نقلت القناة عن مسؤول إسرائيلي رفيع أن «ما حدث تجاوزٌ لكل المعايير الأخلاقية حتى في الحرب. لم نتوقع ذلك حتى من الإيرانيين أنفسهم». وأشارت القناة نفسها إلى أن «إسرائيل تبحث في سبل الرد»، مرجحة أن «يواجه ذلك بهجوم سيبراني مضاد وممائل بالحجم»، لكنها استدركت: «تبادل الضربات على المستوى السيبراني يمكن أن يخرج عن السيطرة ويتحول إلى تبادل ضربات عسكرية».

(الأخبار)

استراحة

كلمات متقاطعة 3444

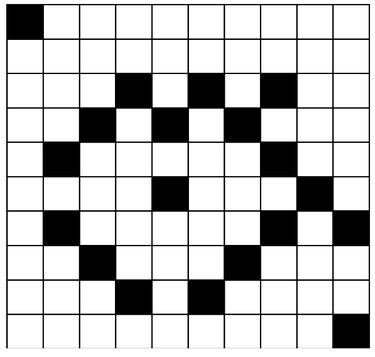

أفقيا

1- أضخم كتلة جبليّة في لبنان تغطي الثلوج قممها معظم أيام السنة – 2- عائلة موسيقي إيطالي في عصر النهضة والممثل الأشهر للمدرسة الرومانية للتأليف الموسيقي – 3- مقياس مساحة – تشير بإصبعها – 4- خلاف شراء – ضمير متصل – 5- حفر البئر – ورق مقوّى – 6- يحمله كل إنسان – أطول أنهر فرنسا يغطي حوضه خمس مساحة البلاد – 7- مدينة باكستانية عاصمة بنجاب – 8- تعطلت حاسة سمعه – تغرز الوتد في الأرض – إسم بوذا في الصين – 9- مباحث العلم أو ألفاظ اللغة – أزال أثر الدهان عن الحائط – 10- أهم أنهر سورية بعد الفرات ينبع في لبنان

عمودياً

1- أقوياء وعُتاة – من أسماء البحر – 2- عاصمة أوروبية – زيادات عظمية تنبت في رؤوس بعض الحيوانات – 3- متشابهان – ملك الملوك في بلاد فارس – 4- حرف نداء للبعيد – فتور وتثاقل – لألىء عظام – 5- أكل الطعام – مركز سياحي في سويسرا ومنحدر تزلّج عالمي – 6- قياس مستعمل في مساحة الطول – أسرع وعجّل في السير – 7- رجع وعطف – مدينة فرنسية – 8- من فارقت روحه الجسد – ضوء – إسم موصول – 9- عاصمة أوروبية – إمتحان في جميع المواد – 10- جمهورية في أميركا الجنوبية بين البرازيل والأرجنتين يستند إقتصادها الى حد كبير على الزراعة والقطاع الحكومي

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- بحر المرجان – 2- رينو – عاونه – 3- عدن – دجّ – 4- مر – نيقوسيا – 5- اج – آر – يال – 6- شب الليل – نبّ – 7- باري – سال – 8- ادبت بياف – 9- بلوغ – 10- ين – الفجيرة

عمودياً

1- برعم – شباكي – 2- حيدر آباد – 3- رنن – جارية – 4- او – ليث – 5- خيّال – يال – 6- معّ – قريتي – 7- رادو – ابجّ – 8- جو – سي – سفلي – 9- انديانا – ور – 10- نهج البلاغة

3444 sudoku

3		8	6				1	
				3	7	5		
2	7	9						
6			8	4				7
5	9					8		6
1				9	6			2
					8	6		4
	4	3	7					
	6				2	3		5

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3443

5	8	3	7	2	9	1	4	6
9	6	2	4	1	5	3	8	7
4	7	1	8	3	6	2	5	9
6	4	9	3	7	8	5	2	1
8	2	7	5	6	1	4	9	3
1	3	5	9	4	2	6	7	8
7	9	6	2	5	3	8	1	4
3	5	8	1	9	4	7	6	2
2	1	4	6	8	7	9	3	5

مشاهير 3444

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

أديب وصحافي مصري من أصل تركي (1873- 1921). كان يجيد التركية والفرنسية ويتكلم الإنكليزية واليونانية. من مؤلفاته «الصحائف السود» و «التجاريب»

1+2+3+5+7 = موقع أثري في المغرب ■ 4+6+8+10 = عاصمتها أوتاوا ■ 9+11 = عملة اسيوية

حل الشبكة الماضية: **رينيه ماغريت**

إعداد
نعوم مسعود

لإعلاناتكم الرسمية والمبوبة والوفيات
الأخبار
هاتف: 759555 ـ 01
فاكس: 759597 ـ 01

وفيات

بمزيد من الأسى واللوعة ننعى إليكم فقيدنا الغالي
المرحوم سامي محمد حسن (ابو علي)
توفّاه الله في فرنسا وسيُحدد الدفن لاحقاً بعد وصول الجثمان إلى بيروت
عقيلته: رجاء جواد يحيى
أولاده: ندى زوجة صلاح الدين المختار
ليلى سامي حسن
علي عقيلته ساره رالي
أشقّاؤه: المرحوم الحاج وهبي، المرحوم صلاح، المرحوم سمير، المرحوم الحاج نجيب
شقيقاته: المرحومة الحاجة ميري، المرحومة الحاجة فهيمة، المرحومة الحاجة منتهى.
السيدة سميرة عقيلة المرحوم حسن الخضرا
الحاجة أميرة عقيلة السيد كامل عبد الرضا
الأسفون: آل حسن، آل يحيى، آل المختار، آل أبو خليل، آل سقسوق، آل حدرج
آل الخضرا، آل عبد الرضا، آل نور الدين
وجميع أهالي حناويه، القليلة، قانا

إعلانات رسمية

بلاغ رقم: 2/3

تُعلن وزارة الاتصالات بأنها ستضع قيد التحصيل اعتباراً من 2020/04/16 كشوفات فواتير الهاتف الثابت عن شهر آذار عام 2020 بالإضافة الى كشوفات الفواتير المتأخرة غير المسددة، ولقد حددت مهلة اقصاها 2020/05/14 لتسديد هذه الكشوفات.
وتذكر المشتركين الكرام بالتدابير التالية:
في حال التخلف:
1 - تقطع خطوط المشتركين المتخلفين عن الدفع باتجاه واحد «للاستقبال فقط» اعتباراً من تاريخ 2020/05/15.
2 - تقطع خطوط المشتركين المتخلفين عن الدفع بالاتجاهين اعتباراً من تاريخ 2020/06/01 وتستوفى الغرامة عن إعادة وصل الخط (11,000 ل.ل.) اعتباراً من هذا التاريخ.
3 - تلغى اشتراكاتهم بصورة مؤقتة بعد مرور شهر واحد على تاريخ قطع الاشتراك اعتباراً من 2020/07/01 ويعاد وصله بعد تسديد المتأخرات المستحقة إضافة الى رسم اعادة وصل الخط (11,000 ل.ل.) وذلك حتى تاريخ الإلغاء النهائي.
4 - تلغى اشتراكاتهم بصورة نهائية بعد مرور ثلاثة اشهر على تاريخ الإلغاء المؤقت اعتباراً من تاريخ 2020/10/01 وتستوفى غرامة قدرها (2%) شهرياً وتحرر الارقام الملغاة وتحصل المتأخرات بالطرق القانونية المعمول بها.
استناداً الى المادة 45 من قانون المحاسبة العمومية.
5 - يحرم المشترك الملغى رقمه من الحصول على إشتراك جديد قبل تسديد جميع الفواتير المستحقة عليه.
ملاحظة:1 - تقطع خطوط المشتركين المتخلفين عن دفع فاتورة هاتف شهر شباط عام 2020 باتجاه واحد «للاستقبال فقط» اعتباراً من تاريخ 2020/04/16.
ب - يمكن للمشتركين الملغاة خطوطهم والذين لم يسددوا فواتيرهم المتأخرة المبادرة الى تقسيط المتأخرات في صناديق المناطق الهاتفية وفي مصلحة الشؤون المالية - مبنى وزارة الاتصالات، شارع رياض الصلح وإمكانية الحصول على إشتراك جديد.
إمكانية تسديد الفواتير عبر الوسائل التالية:
- لدى اي صندوق من صناديق قبض الفواتير التابعة لوزارة الاتصالات على كافة الأراضي اللبنانية.
- لدى أي مصرف عبر توطين الفاتورة مقابل 2,000 ل.ل. للفاتورة الواحدة أو أكثر (للاستعلام اتصل بمصرفك).
- مكاتب LibanPost: مقابل 2,000 ل.ل. للفاتورة الواحدة أو بكلفة 1,500 ل.ل. للفاتورة الواحدة عبر الاشتراك بخدمة «جبابة من العنوان» (للاشتراك بهذه الخدمة يمكن الاتصال بالرقم 01/629629 ـ مقسم 333).
ـ مكاتب شركة ويسترن يونيون OMT بكلفة 2,000 ل.ل. للفاتورة الواحدة.
ـ مكاتب شركة ويسترن يونيون BOB FINANCE بكلفة 2,000 ل.ل. للفاتورة الواحدة.
إمكانية الحصول على قيمة الفواتير: عبر الاتصال على المجيب الصوتي رقم 1515 أو عبر صفحات الانترنت الخاصة بالوزارة (mpt.gov.lb) وهيئة اوجيرو (ogero.gov.lb).
كما تذكر المشتركين: باحكام المرسوم رقم 93/4565 (المادة الثالثة منه) وتعديله بالمرسوم 11682 تاريخ 1998/01/30 لجهة تحديد مهلة اربعة أشهر للإعتراض بعد إنتهاء المهلة المحددة للدفع والمذكورة اعلاه، ووجوب تقديم طلب الاعتراض في المنطقة الهاتفية التابع لها رقم المشترك.
يُطلب من المشتركين الكرام التجاوب السريع مع مضمون هذا البلاغ، شاكرين لهم حسن تعاونهم.

بيروت في 1 – نيسان 2020
المدير العام لإستثمار وصيانة المواصلات السلكية واللاسلكية
المهندس باسل أحمد الأيوبي
التكليف 447

اعلام تبليغ

تدعو وزارة المالية – مديرية المالية العامة – مديرية الواردات – دائرة ضريبة الدخل- المكلفين الواردة أسماؤهم في الجدول المرفق للحضور الى مركز الدائرة الكائن في بيروت – شارع بشارة الخوري – مبنى فيعاني – الطابق الاول لتبلغ البريد المذكور تجاه إسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلام، والا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد انتهاء مهلة المراجعة المشار إليها أعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذا الاعلام على موقع الالكتروني http://www.finance.gov.lb .

اسم المكلف	رقم المكلف	رقم البريد المضمون	تاريخ الزيارة الثانية	تاريخ اللصق
تيما كاربت ش.م.م	202774	RR209753025LB	2020/17/1	2020/26/2
بي هولدنغ ش م ل	2500974	RR209753842LB	2020/27/1	2020/26/2
انترناشونال شيبينغ اكوموديشن هولدينغ ش.م.ل	2809164	RR209753935LB	2020/27/1	2020/26/2
P&Iالافاكس المساهمة للمقاولات والسياحة والتجارة والصناعة والمواد البنائية والماكينات	2861232	RR209753839LB	2020/27/1	2020/28/2
TRANSFOS اوف شور ش.م.ل	2591593	RR209748290LB	2020/22/1	2020/3/3
تكنيت يونيفورس ش م م	2865549	RR209748927LB	2020/22/1	2020/26/2
نصار نصار وشركاه ش.م.م	1144	RR197795817LB	2020/9/1	2020/26/2
شركة شهيب الصناعية التجارية / سيتكو ش.م.م	3815	RR197790911LB	2020/10/1	2020/26/2
شركة فينكس للتامين ش.م.ل	4674	RR209752042LB	2020/10/1	2020/27/2
شركة ميخائيل صحناوي واولاده ش.م.ل	4731	RR209751957LB	2020/9/1	2020/27/2
شركة انترينديز ليمتد ش.م.م	85007	RR197790956LB	2020/10/1	2020/26/2
انيس صلاح الدين الترك	88776	RR209752056LB	2020/10/1	2020/27/2
ال سالم جونسون كونترولز (لبنان)المحدودة	309810	RR197794710LB	2020/10/1	2020/26/2
شركة ميدكير سوليشنز ش.م.م.	513353	RR197788816LB	2020/10/1	2020/28/2
ماريا عبد الله الحاج	527083	RR197790837LB	2020/10/1	2020/26/2
الشركة الخليجية للتجارة والمقاولات المحدودة	678790	RR209752303LB	2020/9/1	2020/26/2
شركة امبلس ش.م.م	994414	RR197794272LB	2020/10/1	2020/26/2
ام -كي-جي ش.م.م	1233523	RR197790868LB	2020/10/1	2020/26/2
شركة الحلول البيئية الدائمة ش.م.ل	1264621	RR209751974LB	2020/13/1	2020/26/2
علي احمد شحرور	1312718	RR197788555LB	2020/10/1	2020/26/2
محمود توفيق منصور المصري	1947750	RR197790925LB	2020/10/1	2020/26/2
ساركوم انترتاسيونال ش م م	2211101	RR209752728LB	2020/14/1	2020/26/2
بيكلز ش م ل	2213965	RR197795879LB	2020/13/1	2020/26/2
شركة افرودايت ش م م	2509022	RR209751890LB	2020/9/1	2020/2/3
الصندوق العربي لحقوق الانسان	2640307	RR209751869LB	2020/13/1	2020/27/2

هيرو ش.م.م	2674247	RR197790871LB	2020/8/1	2020/26/2
بروستيل ش.م.ل	2876131	RR197794312LB	2020/14/1	2020/26/2
الشركة المتحدة للفنادق ش.م.م.	2968679	RR209752382LB	2020/13/1	2020/26/2
حسان سميح حلاق	55090	RR209752161LB	2020/29/1	2020/26/2
شركة كي فور ش.م.م	159613	RR209754131LB	2020/27/1	2020/28/2
جي كاي هولدينغ ش.م ل (قابضه)	2010793	RR209755684LB	2020/13/2	2020/28/2
شركة بلاديوم كيتيرينغ ش م ل	2379568	RR209755891LB	2020/17/2	2020/26/2
شركة المجموعة اللبنانية للتجارة العامة	2489	RR209759258LB	2020/9/1	2020/26/2
شركة مجوهرات وزني ش.م.م	7008	RR209752731LB	2020/17/1	2020/26/2
هنري انطوان انجا	40287	RR197795539LB	2020/13/1	2020/26/2
عبد الكريم رشيد شقير	88618	RR209758805LB	2020/10/1	2020/26/2
عبد الكريم رشيد شقير	88618	RR209758796LB	2020/10/1	2020/26/2
عبد الكريم رشيد شقير	88618	RR209758782LB	2020/10/1	2020/26/2
عبد الكريم رشيد شقير	88618	RR209758779LB	2020/10/1	2020/26/2
سيلفر ستارز موتورز (ابناء زهير خياط)	91875	RR209752802LB	2020/15/1	2020/26/2
كامل علي كسرواني	106197	RR209759791LB	2020/9/1	2020/26/2
محمد تمام هشام جارودي	126556	RR209759615LB	2020/10/1	2020/26/2
ناديا هشام جارودي	126561	RR209759624LB	2020/10/1	2020/26/2
محمد باسيل عبد المجيد الرباط	142177	RR209759672LB	2020/9/1	2020/26/2
شركة اسطفان اخوان التجارية	182165	RR197795335LB	2020/9/1	2020/26/2
هنري توفيق اسطفان	182168	RR197795255LB	2020/9/1	2020/26/2
صوفيا نديم فخري	188398	RR209759363LB	2020/10/1	2020/26/2
طارق نديم فخري	188400	RR209759385LB	2020/10/1	2020/26/2
كريم نديم فخري	188404	RR209759377LB	2020/10/1	2020/26/2
شركة لطفي فاضل الزين القابضة ش.م.ل	204342	RR197791789LB	2020/10/1	2020/26/2
مونيت الياس نمور	234479	RR197791599LB	2020/13/1	2020/26/2
محمد ابراهيم حجال	237383	RR209752612LB	2020/15/1	2020/26/2
رشيد ابراهيم حجال	237386	RR209752586LB	2020/16/1	2020/26/2
عارف خضر سلام	241480	RR209752864LB	2020/16/1	2020/26/2
علي حسن العريسي	242335	RR209752379LB	2020/9/1	2020/26/2
شركة دجوروفيتش وشريكه «نادكو»	248639	RR209752997LB	2020/16/1	2020/26/2
حسن عفيف حنتس	254228	RR197791829LB	2020/10/1	2020/26/2

ثريا هشام جارودي	282210	RR209759757LB	2020/10/1	2020/26/2
شرمين حسن العريسي	391569	RR209752351LB	2020/9/1	2020/26/2
جوزاف مسعد غانم	460416	RR209758884LB	2020/9/1	2020/26/2
باروز كيفورك جنالباشيان	502637	RR209752135LB	2020/9/1	2020/26/2
بهاء محي الدين طبش	522650	RR209759006LB	2020/9/1	2020/26/2
كرين حسن العريسي	522711	RR209752348LB	2020/9/1	2020/26/2
مارسل لطفي خليل ابو عسلي	567423	RR197791642LB	2019/30/12	2020/26/2
احمد محمد جميل العيتاني	682173	RR197791568LB	2020/13/1	2020/27/2
مريم اسماعيل اسماعيل	868760	RR209759329LB	2020/10/1	2020/26/2
ندين حسن العريسي	886721	RR209752365LB	2020/9/1	2020/26/2
شركة كاي اتش فيو ش.م.ل K.H.View SAL	1193180	RR209759156LB	2020/9/1	2020/28/2
كريم مازن جارودي	1227136	RR209759638LB	2020/10/1	2020/26/2
هادي مازن جارودي	1227155	RR209759641LB	2020/10/1	2020/26/2
لين مازن جارودي	1227158	RR209759686LB	2020/10/1	2020/26/2
مخائيل جورج حنا جنا بلطجي	1577245	RR209759496LB	2020/10/1	2020/26/2
شركة كومجيست مدل ايست ش.م.ل (اوف شور)	1651960	RR209759730LB	2020/13/1	2020/26/2
شركة بوليلاندز ش م م	2050204	RR209759814LB	2020/10/1	2020/26/2
شركة الروابي اللبنانية للتموين ش م ل	2373395	RR209759774LB	2020/10/1	2020/26/2
رام اكس سفر وسياحة ش م م	2974068	RR209759187LB	2020/9/1	2020/27/2
فاطمة محمد خنافر	3014760	RR209759315LB	2020/14/1	2020/26/2
اسامه محمد نوايا	3153621	RR197791554LB	2020/10/1	2020/26/2
عبد اللطيف محمد نوايا	3153627	RR197791585LB	2020/10/1	2020/2/3
جي أم أش ش.م.م G M H s.a.r.l	3336187	RR197795423LB	2020/14/1	2020/26/2
جي أم أش ش.م.م G M H s.a.r.l	3336187	RR209752970LB	2020/17/1	2020/26/2
جي أم أش ش.م.م G M H s.a.r.l	3336187	RR209752966LB	2020/17/1	2020/26/2
جي أم أش ش.م.م G M H s.a.r.l	3336187	RR209752983LB	2020/17/1	2020/26/2
جي أم أش ش.م.م G M H s.a.r.l	3336187	RR209752949LB	2020/17/1	2020/26/2
جي أم أش ش.م.م G M H s.a.r.l	3336187	RR209752952LB	2020/17/1	2020/26/2
شركة الفيصل غروب ش م م	3553125	RR209752918LB	2020/17/1	2020/26/2
طلال كمال الخليل	679324	RR209753683LB	2020/24/1	2020/26/2
EDEN BAY RESORT SAL	3252892	RR197795471LB	2020/24/1	2020/27/2
بسام محمد عيتاني	57736	RR209755809LB	2020/12/2	2020/28/2
جوزيبه معروف بجوزيف جول فنشنتي	61228	RR209755772LB	2020/12/2	2020/26/2
خليل ابراهيم المدهون	137431	RR209755021LB	2020/7/2	2020/26/2
زينب محمد حسن عيتاني	143379	RR209755790LB	2020/12/2	2020/26/2
سليم عزت بيضون	558753	RR209755018LB	2020/7/2	2020/26/2
ماهر عزت بيضون	630195	RR209755035LB	2020/7/2	2020/26/2
سهام رامز عباس	1581635	RR209755392LB	2020/12/2	2020/28/2
سعدى رامز عباس	2099416	RR209755415LB	2020/12/2	2020/28/2
ناديا رامز عباس	2099431	RR209755429LB	2020/12/2	2020/28/2
ليلى رامز عباس	2099464	RR209755432LB	2020/12/2	2020/28/2
خليل رامز عباس	2099482	RR209755375LB	2020/12/2	2020/28/2
هدى رامز عباس	2099575	RR209755401LB	2020/12/2	2020/28/2
سامح رامز عباس	2099584	RR209755389LB	2020/12/2	2020/28/2
جي أم أش ش.م.م G M H s.a.r.l	3336187	RR209755525LB	2020/11/2	2020/26/2
جي أم أش ش.م.م G M H s.a.r.l	3336187	RR209755534LB	2020/11/2	2020/26/2
شركة الفيصل غروب ش م م	3553125	RR209755477LB	2020/12/2	2020/26/2

عياد احمد عاصي	123388	RR209760830LB	2020/21/2	2020/28/2
يوسف محمد عيتاني	298263	RR209756132LB	2020/20/2	2020/27/2
شركة ايراني لبنان - اي ليب - ش.م.ل	6043	RR197790655LB	2020/21/1	2020/26/2
شركة بالمار ش.م.ل (اوف شور)	6615	RR197789873LB	2020/21/1	2020/26/2
انترناشيونال كومباني اوف ليبانون ش.م.ل (اوف شور)	118955	RR197780260LB	2020/22/1	2020/26/2
ذي غارديين ش.م.ل اوف شور	211760	RR197788158LB	2020/22/1	2020/26/2
انترکاب-اوف شور ش.م.ل	275071	RR197785015LB	2020/17/1	2020/26/2
شركة امتيك للمقاولات ش.م.ل اوف شور	300804	RR197792427LB	2020/17/1	2020/26/2
انترناشيونال ديفالبمنت سرفيسس ش.م.ل.اوف شور	548589	RR197781733LB	2020/21/1	2020/26/2
MIDWAY ENERGY HOLDINGS SAL	964514	RR197788382LB	2020/21/1	2020/26/2
لوفان ش.م.ل اوف شور LEVANT SAL OFFSHORE	1723744	RR197790063LB	2020/22/1	2020/26/2
شركة صحارى للتجارة العامة والنقل اوف شور ش م ل	1872407	RR197787342LB	2020/22/1	2020/28/2
روتس انفستمنت هولدنغ ش.م.ل	2533607	RR197792095LB	2020/17/1	2020/27/2
بربكان لبانون ش م ل	2954703	RR197798380LB	2020/17/1	2020/27/2
اوسي ددبي ادفيزوري ش م م	2955133	RR197798257LB	2020/17/1	2020/27/2
شركة ان اي انفستمانرش.م.ل (هولدنغ)	205158	RR197787121LB	2020/28/1	2020/28/2
شركة سيدر سات ش.م.ل اوف شور	628948	RR197783028LB	2020/29/1	2020/26/2
هيليو بتروليوم ش.م.ل اوف شور	822147	RR197782115LB	2020/29/1	2020/26/2
داني احمد ارناؤط	3023117	RR209744050LB	2020/29/1	2020/26/2
محمود طباره	3309813	RR197797543LB	2020/29/1	2020/26/2
كرياتيف ميديا سوليوشز سي ام اس ش م ل اوف شور	2513319	RR209756027LB	2020/13/2	2020/26/2
Logistics&Marketing Solutions S.A.R.L	2991666	RR197796905LB	2020/13/2	2020/2/3
الشركة العقارية للاستثمار والتنمية ش.م.ل	3077	RR197792988LB	2020/10/1	2020/26/2
شركة نكست فيجن ش.م.م	6065	RR197791452LB	2020/10/1	2020/26/2
انطوان ميلاد ابو هلون	31453	RR209753048LB	2020/16/1	2020/26/2
فوزي محمد فواز	35435	RR197791435LB	2020/10/1	2020/27/2
شركة براوزارابيا ش.م.ل	225144	RR197792957LB	2020/13/1	2020/26/2
ايغل لاين بروموشن ش.م.م.	261271	RR197792943LB	2020/13/1	2020/26/2
شركة ميدكير سوليشنز ش.م.م.	513353	RR197778120LB	2020/13/1	2020/28/2
بهاء محي الدين طبش	522650	RR197794405LB	2020/9/1	2020/26/2
مدورَ كومباني ش.م.ل اوف شور	1294334	RR197788983LB	2020/2/1	2020/27/2
ان.جي.اي.ش.م.ل (اوف شور) نصار غروب انترناشونال	1444883	RR197789003LB	2020/3/1	2020/26/2
Gulf Scientific Corporation SARL	1732852	RR197784377LB	2020/8/1	2020/26/2
جول ش.م.م	2019802	RR197783938LB	2020/10/1	2020/26/2
ليزيا باك ش.م.ل اوف شور	2178039	RR197783765LB	2020/15/1	2020/26/2
شركة تكستوايز ش م ل اوف شور	2494366	RR197783751LB	2020/14/1	2020/26/2
سي اس.ار ليبانون ش.م.م	2122057	RR209755698LB	2020/13/2	2020/26/2
دي بي سبلاي ش.م.ل	2856057	RR209756185LB	2020/18/2	2020/28/2

تبدأ مدة الاعتراض المحددة بشهرين من اليوم التالي لتاريخ التبليغ

مدير الواردات
لؤي الحاج شحادة
التكليف 428

سينما

قناة Arte تعرض أجمل اللحظات التي طبعت الكروازيت

«مهرجان كان» جاء كم إلى البيت: أفلام صنعت تاريخ السينما

كان يُفترض ان يفتتح «مهرجان كان السينمائي» دورته الـ 73 غداً لكن جائحة كورونا التي اسرت الكوكب كلّه، اجّلت موعدنا مع الحدث العريق. عزاؤنا الوحيد انّ Arte (قناةً وموقعاً) انطلقت منذ الامس، بعرض اكثر من 30 فيلماً حرّت على الكروازيت حيث حظيت بحفاوة نقدية او تنويه او جائزة، حتى 27 ايار (مايو) الحالي. ستُتاح لنا رؤية هذه الإنتاجات، التي نعرض بعضها هنا، بأمان على الكنبة، في انتظار أيام افضل!

شفيق طبارة

«المشاكسة الجميلة» ـ جاك ريفيت

الجائزة الكبرى في مهرجان كان 1991

بساعاته الأربع وباستخدام الوقت الحقيقي للرسم، بكاميرا ترقص بين الأقلام والفرشاة وجسد المشاكسة العاري؛ يكشف المخرج الفرنسي جاك ريفيت في فيلمه La Belle Noiseuse ولادة عمل جديد لرسام مشهور. ولادة مضنية تأتي بشقّ النفس. يقدّم ريفيت العلاقة السادّة بين الملهمة والرسام، التعذيب النفسي والتدمير الذاتي، ويلقي نظرة دقيقة وقريبة على العملية الفنية والرسم. توقّف الفنان المشهور إدوارد (ميشال بيكولي) عن العمل منذ فترة طويلة، هو يعيش الآن في الريف مع زوجته ليز (جين بيركين). عندما يزوره صديقه نيكولاس (دينيد بورستين)؛ يُفتن إدوارد بجمال صديقته ماريان (إيمانويل بيار)، ذلك الجمال الأخّاذ الذي يلهمه لإكمال رسم لوحة، لموديل عارية، تخلّى عنها منذ سنوات. مع اقتراح إدوارد وموافقة ملهمته الجديدة ماريان، يبدأ العمل على المشروع الصعب، بدور «المشاكسة الجميلة» حول اللوحة التي يحاول إدوارد إتمامها، لكنّ الفيلم يأخذنا أبعد من ذلك. يحاول الكشف عن التحفة الفنية داخل الفنان نفسه أو ملهمته، وكيف أن المشروع كلّه يؤثر عليه وعليها وعلى المقربين منهما بشكل واضح. الشخصيات حقيقية إلى أبعد حدود وخاصة ماريان. مع كل ضربة من ريشته، يكشف شخصيتها الداخلية على القماش، وكلّما انكشف جزء من اللوحة كلّما انكشفت أرواح الشخوص أمام ذواتهم وأمام من حولهم كأنهم لم يروها من قبل. إن مشاهدة لمسات الألوان على القماش، تعطينا نظرة واضحة عن الفن الذي يتم خلقه. مشاهد الرسم حقيقية مع الوقت الحقيقي كما لو أنك تشهد اكتشاف الفن. التغيرات التي تحدث داخل الشخصيات مع تطور المشروع، تُنفخ روحاً في الفيلم، وتعطي الحياة للجسد العاري والقماش والحبر. «المشاكسة الجميلة» واحد من أهم الأفلام الفنية العظيمة التي تقدّر فناً معيّناً وتقدّر العملية الفنية التي تمرّ من بداية الإلهام مروراً بالروح الداخلية للفنان لتنتهي بتحفة فنية، مع إلقاء النظرة على نضالات الفنان والتأثيرات النفسية التي يمرّ بها والإلهام الذي يأتي بدون تخطيط. ريفيت يقدم رحلة الشقاء، في واحد من أهم الأعمال السينمائية التي عالجت بزوغ العملية الفنية، من الذات إلى الموضوع، من الذهن إلى المادة.

«قوة قاهرة» – روبن أوستلوند

جائزة لجنة التحكيم - مسابقة «نظرة ما» – مهرجان كان 2014

إجازة سرعان ما تتحول إلى كوميديا سوداء، دراما نفسية عن الأنانية، حب البقاء، الهروب والمساعدة. نقد ساخر لصفات «الرجولة». Force Majeure للمخرج السويدي روبن أوستلوند، قاس يلقي الضوء على ضعف الإنسان، الرغبة في البقاء على قيد الحياة، وما يرافقها من صراع داخلي.

في جبال الألب الفرنسية، يمضي الزوج توماس وعائلته عطلتهم. المصائب تبدأ بالهبوط على العائلة، وتحديداً عند تناولهم الغداء في الشرفة المطلة على المنحدرات الثلجية. انهيار ثلجي مفاجئ يهدّد سلامة العائلة ويزرع الخوف في نفوسهم. يمسك الأب هاتفه ويركض هرباً من الموت، في حين تلتفّ الأم إيبا حول أطفالها وتصرخ طالبة العون. لم تتكبّد العائلة أيّ أضرار جسدية لكنّ أذى معنوياً أصاب الجميع. صدمة داخلية حيال تصرفات الأب. ردة فعل غرائزية للزوجين، والكارثة هنا ليست بسبب حادثة طبيعية ثلجية، بل جرّاء انهيار المشاعر الإنسانية والأمور التي لم تبقَ على حالها.

يقدّم أوستلوند فيلماً اجتماعياً فكاهياً وساخراً عن تفاعل الأب والأم في المواقف والأحداث المأساوية. حوارات صادمة بينهما مفعمة بالأحاسيس التي تطالنا كمشاهدين. فهنا الرجل المتهم بالجبن والضعف، والمرأة المتسائلة دوماً عن دور الأب من جهة والزوج من جهة أخرى. حوارات تكشف الرجل عندما يسلك طريقاً خاطئاً، وانفعال المرأة بعد هذا التصرف. يضعنا الشريط أمام تصرفات وأداء كل منهما على حد سواء. بطرح المشاكل النفسية التي تصيب السلوك الإنساني في أشدّ الظروف وأصعبها. فهل نحن مثل الحيوانات نحارب من أجل غريزة البقاء؛ ضحايا غرائزنا كما يقول توماس؟ أم أننا نتمتع بعقل واعٍ وندرك الأمور بطريقة مختلفة عند حدوث الأزمات والمواقف المأساوية التي تهدّد حياتنا؟

الفيلم متقشّف مادياً لكنه كثيف فكرياً وإنسانياً. هنا قرارات نابعة من التفكير اللحظي، تفتت معايير الأسرة والمسؤولية والترابط في مقابل الأنا/ الفرد.

«بلا حب»

جائزة لجنة تحكيم مهرجان كان 2017 – اندري زفياغينتسف

يعرف الروسي أندري زفياغينتسف كيف يوصل كلمته، يفهم تماماً أن الصور تساوي ألف كلمة والرواية البصرية تستحق التأمل الكثير. الصمت الصاخب يهيمن، صمت أعلى من أيّ صرخة. ونحن لا نرى الصمت فقط، بل نستجوبه أيضاً. لذلك سأسمح لنفسي أن أظلّ صامتاً عن قصة الفيلم، وأقول القليل عنها، هي قصة اختفاء صبي يعاني عواقب انفصال أبوين على وشك الطلاق.

يجتاحنا فيلم Loveless بتصويره السينمائي، بصمته وصورته الرصينة الفعالة. يجعلنا نريد البحث عن المزيد. يأخذنا إلى مرآة تعكس مخاوفنا وخسائرنا. خوف على حياة صبي يُجلب إلى عالم مليء بالصعوبات والألم، يسكنه بشر غير سعداء. انفصال. افتقار إلى المودة والإنسانية. برد وثلوج وهدم حوار وإعادة بناء آخر. زفياغينتسف يتّخذ نهجاً سردياً من التأمّل، يبدأ بحبال البيانو وأغصان الأشجار المغطاة بالثلج في روسيا الجليدية. إن ذروة الملاحظات والتفاصيل التي تصاحب مشاهد الفيلم، تتوّج بعدم الارتياح وتثبت الشعور بالإلحاح الذي يتنبأ بأسوأ ما يمكن أن يحدث، قبل أن نعرف بالضبط ما هو أو من أين يأتي. عندما ندرك ويدرك الوالدان أن الطفل لم يعد موجوداً، يكون الأوان قد فات. اختفى الصبي ببساطة. ولكن ليس من الصعب تخيّل الأسباب، نتيجة ما قدّمه لنا الفيلم. يقدم لنا زفياغينتسف الفساد؛ ليس العاطفي فقط، بل أيضاً السياسي والأمني. حقيقة مأساة الانفصال والاختفاء تنبع من وضوحها الحزين.

لا تعاطف مع الشخصيات، بل شفقة فاترة، باستثناء الصبي الصغير. الإحساس بالعجز في «بلا حب» يأتي من اليأس والإحساس القوي بأن البحث عن الطفل هباء. وفي الوقت نفسه يبدو عجز وبأس الأم غير نابع من الاهتمام بالعثور على ابنها ولكن لأسباب نرجسية بحتة تنطوي على «كفاءتها» كأم.

في «بلا حب»، الصورة تخبرنا بكل شيء، بالكابة الصامتة لصبي لا يريده أحد، يختبئ خلف باب الحمام، ولعظمة ألم الروح، لا يخرج الصوت من حلقه. الفيلم معقد، متعدد الطبقات، تأملي ويمشي ببطء كطفل يمشي على الجليد، خائفاً من الانزلاق. دراسة متعمقة في اغتراب الإنسان عن أحاسيسه. عن هذه الأحاسيس التي نحاسب أنفسنا عليها إن كنا لا نشعر بها. ما المشكلة في عدم الشعور بالحب حتى لزوج أو لابن؟ في النهاية، زفياغينتسف يخبرنا بأن الإنسان هو كائن ماساوي لا يقبل «المعرفة التجريبية».

كلاسيك

أورسن ويلز... «الغريب» في عبقريته

تحت سطوة الاستديو. (لذلك ليس مستغرباً أن هذا الفيلم هو الوحيد لويلز الذي يمكن مشاهدته على نتفليكس، بالإضافة إلى فيلمه الأخير «الجانب الآخر من الريح» الذي أكملت نتفليكس إنتاجه بعد نصف قرن من العقبات و33 عاماً من موت المخرج). في الواقع، كان الفيلم نوعاً من التحدي لويلز لإثبات أنه قادر على إنجاز شيء «طبيعي» من دون طلبات مستحيلة ورسائل ضمنية، وبسرد يسهل فهمه بدون جهد من أي متفرّج. نجح في ذلك من دون التخلي عن جودته وعبقريته السينمائية، مقدّماً شبكة سحرية من الضوء والظلّ والوقت، بمجموعة مشاهد فجّرها على شكل انتقادات شديدة ضدّ النازية. فرانز كيندلر (أورسن ويلز) أحد أشهر النازيين الذين هربوا من الأسر بعد الحرب. على عكس معظم معاصريه؛ كان كيندلر يحب أن يبقى مجهولاً في تنفيذ جرائمه الشنيعة. استطاع السيد ويلسون (إدوارد روبنسون) من لجنة جرائم الحرب إقناع زملائه بالإفراج عن أقرب المقربين من كيندلر السجين كوندراد ميينيك (كوستناتين شاين) الذي يتوقّع ويلسون أن يقودهم إلى كيندلر. من هنا، تبدأ لعبة القط والفأر أولاً مع ميينيك ثم مع كيندلر (أصبح يُعرف بتشارلز رانكين، أستاذ في كلية البنين المحلية في بلدة صغيرة يخطّط للزواج من ماري ابنة قاضي المحكمة العليا) اللذين يعرفان بأن ويلسون وراءهما.

وراء الكاميرا

أصغر فرهادي... يسجنك، يكبّلك ويختبر صبرك

قبل أيام قليلة وتحديداً في السابع من الشهر الجاري، احتفل أصغر فرهادي (1972) بعيد ميلاده الـ 48. فرهادي من المخرجين الإيرانيين المعاصرين الكبار، وأفلامه دائماً ما تقدّم في أهم المهرجانات العالمية. لكن قبل ذلك، تحديداً قبل عام 2009، قدّم فيلمه «عن ايلي» الذي أكسبه شهرة عالمية ومنحه جائزة الدب الفضي في «مهرجان برلين» (بعده قدم العديد من الأفلام وربح جوائز كثيرة مثل فيلم «انفصال» (2011) الذي نال جائزة الدب الذهبي في «مهرجان برلين» وأوسكار أفضل فيلم أجنبي). قبل هذه الشهرة، قدم ثلاثة أفلام، سوف أستعرّل الفرصة لأتكلم عن واحد منها أعتبره شخصياً الأفضل في مسيرته، وهو «ألعاب يوم الأربعاء الناري» (2006).

يسجنك المخرج الإيراني داخل أفلامه، يُجلسك مكبّلاً أمام الأحداث، يحرك السرد ببطء ويترك الأحداث تتدفق بسلاسة. يختبر صبرك وأحكامك على الأشخاص، لا يأتيك بكل شيء دفعة واحدة، بل يعطيك مساحة للتفكير. ولكن في الوقت نفسه، لا يجعلك تشرد وتحلل على هواك بل ينعطف بك بسرعة، ليس فقط مع كل مشهد بل مع كل عبارة تُقال. لا يكشف جميع أوراقه، ليجعلك تترقّب ما ينتظرك. يأتيك بشخصيات حقيقية إلى أبعد الحدود، تعيش دراما إنسانية ومشاكل واقعية تحصل كأنك تشاهدها على عتبة بابك.

لا يكتفي فرهادي بواقعية أفلامه وشخصياته، بل يأتينا بفيلم يحمل اسم اليوم الذي تقع فيه أحداث قصته «ألعاب يوم الأربعاء الناري» أو (بالفارسية: چهارشنبه سوری) مناسبة يُحتفل فيها باخر يوم أربعاء قبل رأس السنة الفارسية (النَّوْرُوز). فيلم تدور أحداثه في يوم واحد في طهران، داخل مجمع سكني. روحي (ترانة علي دوستي) عروس على بعد أسبوع واحد من زفافها، تذهب للعمل كمدبرة منزل لأسرة غنية: مجدة (هدية طهراني) ربة المنزل تعيش في شك بأن زوجها مرتضى (حميد فرخ نژاد) قد يكون على علاقة بامرأة ثانية، وشكوك الزوجة تحوم حول جارتها سيمين (بانتي بهرام) التي تدير صالوناً تجميلياً.

يستغلّ فرهادي المعضلات القائمة بين الخطأ والصواب والصراع في البحث عن الحق بطريقة مثمرة ومباغتة. يعرض القصة من مختلف وجهات النظر، لكن من دون الغوص في التفاصيل وبطريقة

سرد مستقرة، تُجيد التوازن بين التشويق والغموض والدراما. يجعل الفيلم تجربة أسرة مع نسج القصة على عدة طبقات. يتحدانا ويواجه أخلاقنا وشكوكنا وأحكامنا على الشخصيات. بسرعة ومن دون تمهيد، نجد أنفسنا مع روحي في وضع غير مطمئن. نسير معها في حقل الغام، في خضم النزاع الداخلي بين الزوجين، في بحر هائج أبحرت إليه من دون معرفة حيثياته وتداعياته. الحب، الكراهية، الحقيقة والكذب. جميع الأطراف معنية بما يحصل. مواضيع الكذب والخداع والزواج والخيانة في عيون شابة على مشارف الزواج، ما يجعل إيمانها بهذه المؤسسة مهتزاً ومحطّماً. نجلس كمراقبين ومشاركين بشعورنا وردود أفعالنا مثل روحي ضمن صراع عائلي كثيف. بين امرأة تقتلها الشكوك والغيرة، وزوج يرى زواجه ينكسر مثل زجاج البيت، وطفل لا يدري ما الذي يحصل. كل ذلك في مجتمع لا يرحم كل الأخطاء. معضلات دينية واجتماعية. مشاكل عائلية في المجتمعات المحافظة تتحول من مشكلة صغيرة إلى أزمة كبيرة يتدخل فيها أفراد الأسرة، والكلّ يأخذ طرفاً من دون معرفة الصورة الكاملة. مرتضى يجد نفسه في موقع المتهم، أما مجدة وإن كانت شكوكها صحيحة، فتجد نفسها أمام أحكام الآخرين حول ما صدر عنها من تصرفات وانفعالات أسهمت في دفع زوجها لخيانتها. مفرقعات نارية في الخارج وانفجارات في الداخل. تصدح أصوات الفرح في الشارع، وترتفع هتافات الشك والمشاعر المحطمة في الداخل. يبدأ الفيلم وفي رأسك تساؤلات وتتمنى أن تجد لها أجوبة شافية. هل يغضب مرتضى من مجدة؟ هل يخون زوجته؟ لماذا الشكوك حول الجارة سيمين؟ ما تأثير كلّ هذا على العائلة وعلى الشابة التي تجد نفسها معنية بالموضوع ومسؤولة عما يحدث؟ هل ما يدور في عقل مجدة أوهام؟ أتستمر العائلة أم تتحطم؟

شط

يبدأ الفيلم بسلسلة من المشاهد، التي تعرض بدقة كيف يجب استخدام الموارد السينمائية لتعريف المشاهد وجعله يشعر بالتوتر الناتج عن مطاردة شخص خطير ومخاطر اكتشافه. عند التعمق أكثر في السرد، سنرى كيف يتم الكشف عن كيندلر من خلال مشاهد منجزة بعناية وبالكثير من التفاصيل الصغيرة وأداء رائع للأبطال الثلاثة. تتكشف اللعبة ويبدأ خيط الصراع من خلال مشاهد خالدة مثل مشهد العشاء حين يطرح ويلز نفسه أفكاره عن الشعب الألماني. كل شيء في الفيلم ذو إيقاع رصين ومعقّد ومتعرج، يبذل كل شخص قصارى جهده لتحقيق مهمته إلى النهاية الصاخبة والموجزة. يتم تقديم الوقت في الفيلم باعتباره دافعاً وشخصية رئيسية. الثواني والدقائق والساعات والأيام والأشهر والسنوات كلّها تقدّم بدقة، خاصة الساعة التي تخرج عن روتينها المعتاد، والشخصيات التي تدور وتدور ولا تعرف الطريق الذي تسلكه. الوقت فكرة مركزية في الفيلم وفي أفلام «النوار»، لأنّ مستقبل الشخصيات محكوم عليه بالفشل. فقدت الشخصيات الأمل في مستقبلها عندما أصبحت مذنبة في ماضيها. المستقبل يميزه هروب من الماضي، هروب لا نهاية له لأن الذنب لن ينفذ. عظيم أورسون ويلز، لا يمكن لأحد إنكار ذلك. حتى تحت ضغط شركة الإنتاج، استطاع تقديم فيلم «تجاري». بعنوانه الغامض، الفيلم مثال كبير على القوة المرئية والكثافة السردية التي أظهرتها عبقرية سينما ويلز التي تميزت بالسحر الباروكي الجمالي. قلة استطاعت أن تقدّم ما قدّمه ويلز. من نص وإخراج وتمثيل وصور وثائقية من معسكرات الاعتقال النازية (أول من استخدمها في فيلم روائي تجاري). لا أحد يستطيع أن يمنع ويلز من تقديم أفلام جريئة.

شفيق...

The Stranger على نتفليكس

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 11 أيار 2020 العدد 4046

أدونيس

ما تكون صورة العالم، غداً؟ [2]

I

مَن يقول لي إنّ التّاريخ يعرف لدى الشّعوب في العالم كلِّه مشهَداً كمثل هذا المشهد:
البشر كلُّهم في جهة، والوباءُ الكورونيّ في جهة، إلّا في العالم العربيّ الإسلاميّ: شعوبُه كلُّها، غرباً وشرقاً، شمالاً وجنوباً، مأخوذةٌ بإبادة بعضها بعضاً، أفراداً وجماعاتٍ وفي مختلف الميادين.
والكورونا بينهم وحولهم «على الله!»
أهي «آيةٌ» إلهيّةٌ، أم ماذا؟
أيّاً كانت الإجابة، نرى أنّ «المَصالِحَ» مهما كانت صغيرة اليوم، هي التي تُهَيمِنُ على «القضايا» مهما كانت كبيرة. وهي مَصالِح ترتبط عمَلِيّاً بالسّلطة والمال، وتبالغ في بَسْطِ هَيمَنتها حتّى أنّها تكادُ أن تطمسَ الحضورَ الإنسانيَّ نفسَه، وتُحِلُّ محلَّه الحضورَ الآليّ.
الليبراليّة الجديدة في صورتها الأميركيّة هي قائدةُ الأوركسترا في جوقاتِ هذه الهيمنة «الثقافية»، بتجلّياتها جميعاً، مَوْضوعةً في «الكيس» الإعلاميّ الذي تسهر عليه هذه الليبراليّة، باسم العَوْلَمة. وهي، كما تؤكّد التجربة، عَوْلَمةُ الابتذال الذي يقوم على تمجيد السّوق والكَمّ، وعلى تمجيد الآلة والشّيء.
إنّها «الوَباءُ الكَوْني» الذي يتقدّم في غَزْوِهِ وزَحْفِه الجَديدَين، لكي يُحوِّلَ الآلةَ إلى إله!

II

مهما كانت الآراء والتساؤلات متنوِّعةً ومتباينة حول العولمة، هذه العولمة، فمن الممكن القول إنّ المشكلة العميقة التي تثيرها واحدة، وكان قد أشار إليها سابقاً ثلاثة مفكّرين فلاسفة، كلٌّ بطريقته: هيدغر، في مفهوم «الجشطالت»،
هابرماس، في مفهوم «تقنويّة العِلم» أو «تصنيع العلم»،
ليوتار، في مفهوم «ما بعد الحداثة».
وتعني هذه المفهومات الثلاثة أمراً واحداً:
تحقُّق الميتافيزيقا في الحياة اليوميّة، أو بعبارةٍ ثانية، قد تكون أكثر إيضاحاً: ما وراء الطّبيعة هو الآن الطبيعة نفسها.
كأنّ السّماء هبطت فعليّاً على الأرض، وها هم جنودها يملأون الشوارع، رقباءَ وحُرّاساً، ويتهيَّأون لفتوحاتٍ بلا نهاية.
بلى، كأنّ الغيبَ (الخيال) صار هو نفسُه الواقع. فتحقُّقُ الميتافيزيقا هو الآن ساطِعٌ في «وول ستريت» و«البنتاغون» كما يقول ليوتار.

III

التّمجيد الذي أشَرْتُ إليه، تمجيد الآلة، تمجيد السّوق والكمّ والشّيء، آخِذٌ في إيغالِه الفتّاك: تدمير الأرض ـ رَحِماً وولادةً، في مختلف الحقول، وتدمير العلاقات، تبعاً لذلك، بين الإنسان والطّبيعة، فضاءً ونوراً، غذاءً وكساءً، ماءً وهواءً. وها هي الأرض، الكوكَبُ الأجمل، تكاد أن يمسخَها أبناؤها في مَعازِلَ ومَحاجِرَ وكهوفٍ:
مستودَعاتٍ للتقنية وآلاتها، معسكَراتٍ للغَزْو والنّهْب، حاويات للنّفاياتِ من كلِّ نوعٍ، بدءاً بالنِّفايات الذّرّيّة. وليس هذا كلّه إلاّ تدميراً للإنسان نفسِه، وتدْميراً لهذه الليبراليّة وقادَتِها: لعلّهم يُدرِكون آنذاك، وإنْ بعدَ فَواتِ الأوان، أنّ السيِّدَ «هنا» ليس في «جوهرِهِ» إلّا عَبْداً.

IV

يقدِّم الفضاءُ الاستراتيجيّ العربيّ وثرواتُه لهذا العبد ـ السّيّد إمكاناتٍ كبيرةً لكي يملأ السّاحةَ الكونيّة، بالتّماثيل المتنوِّعة للعجْلِ الأسطوريّ الجديد، العجْل المَنْحوتِ بذهبِ أسودَ هذه المرّة ـ حيث تتمثّل القوّة، والطّغيان، والبطْش، وحيث «تَطْبَخُ» المغامرات والفتوحاتُ والهَذَياناتُ الكُبرى من كلِّ نوع.
العَجَبُ هنا، وهو ما يجب أن يلاحظَه ذوو البصيرة، يكمنُ في ذلك «السرّ» الذي «يُوَحِّدُ» بين «الآلةِ» و«الإله»، بين خطاب «الآلة الواحدة» وخطاب «الإله الواحِد». وهو خطابٌ مُؤَلِّلٌ (من الآلة) ـ لا ضدَّ الطّبيعة وحدها، وإنّما أيضاً ضدّ الإنسان في كينونتِه وجوْهَرِه.
والعجَب يكمن أيضاً في أنّ أصحابَ هذا الخطاب «يجهلون» أو «يتجاهلون» كيف أنّهم يُقدِّمون بلغتهم ذاتِها وحِبرِهم ذاتِه صورةً لإلهٍ يكره البشر ويعمل على إبادتهم واحداً واحِداً. وأنّهم بفعلهم هذا، يُلوِّثون السّماء كما يُلَوِّثون أختَها الأرض.

V

نعم، لا يقدر الإنسان بوصفِهِ إنساناً، وبفعل حضورِه الخلّاق على كوكبِنا الأرضيّ، أن يُديرَ ظهرَه لِما يفعلُه «أخوه» الإنسانُ ـ الآلة.
لا يقدر أن يفعل كما فعل أورفيوس: يُديرُ ظهرَه لحبيبته أوريديس، تاركاً حبَّهُ وحيداً، في الجحيم. وماذا، إن كان صادِقاً، يقدر أن يفعل بعد أن «يترك» حبَّه لهذا المصير الجحيميّ؟
ماذا يمكن، إذاً، أن نفعلَ خِلافاً لِما فعلَه أورفيوس؟ وهو سؤالٌ أطرحُه، فيما يزدادُ «عالَمُ الآلة» كمالاً، ويزدادُ «عالَمُ الإنسان» نقصاً. فيما يزدادُ الأوّلُ سيادةً وهَيمَنةً، وفيما يزدادُ الثاني عبوديّةً وعَجْزاً. كأنّ الإنسانَ في ضَوءِ ذلك يبدو حقّاً أنّه «يتّجِهُ نحو المستقبل، سائراً إلى الوراء» وفقاً لعبارة بول فاليري.

VI

أنجز الغربُ الأوروبيّ ـ الأميركيّ ثلاثَ ثورات علميّة ـ تقنيّة، تُوَجِّه القرنَ الحادي والعشرين وتخلع عليه طابعها.
1. الثورة الكمّيّة التي أدّت إلى التحكّم في المادّة، وإلى نشوء أشكالٍ للحياة نفسِها تُعرَف للمرّة الأولى. وهي ثورةٌ أنْهَتْ على صعيدِها الخاصّ المعرفةَ اليونانيّة.
2. الثورة الإلكترونيّة التي أسّسَت لعالَمٍ معرفيٍّ جديد.
3. الثورة الحَيَويَّة ـ الجُزَيئيّة (البيو ـ تقنيّة)، وهي التي أخذت تتحكَّم الآن في الحياة نفسها بأشكالٍ مُتَنوِّعة تستجيب، كثيراً أو قليلاً لرغبات البشر.
هذه الثورات خلخَلَت اليقينيّات كلّها، وتوَلَّدَت عنها مشكلات «خَلق الإنسان نفسه» وتعميق الفوارق بين الناس (الجينات والكيمياء البيولوجية، تهديد حريات الفرد، والحريات المدنيّة، الثورة الإلكترونيّة) وهي مشكلات تطرح أسئلةً كثيرة على الإنسان نفسه، سواء كان مُلْحِداً أو مؤمِناً. خصوصاً أنّها ربطت العلم بمتطلّبات الاقتصاد والسّياسة، وبمنطق السّوق.

VII

لم يشارك العرب في أيّة ثورةٍ من هذه الثورات. الحياة العربيّة ـ اقتصاداً وثقافةً وسياسةً، هي برمّتها نتاجٌ غربيّ. ـ وقد بدأ الغربُ الأميركيّ ـ الأوروبيّ، بإعادة إنتاج الدين نفسه، سياسيّاً و«ثوريّاً».
ويمكن وصف حالةِ الشعوب العربيّة، اليوم، بأنّها لا تزال، منذ أربعة عشرَ قرناً، حالةَ «أطفالٍ» يعيشون في بلدانٍ ليست إلّا «دورَ حضانةٍ» تسهرُ عليها السياسةُ الدّينيّة، تربيةً وتعليماً.
وفي هذا ما يفسّر سُباتَ «الثّباتِ» العربيّ، ويفسِّرُ أنّ ما يتغيّر في «دور الحضانة» هذه هو «المعلِّمُ» وحده. والأفضل في هذا «التغيير» هو أن يكون المعلّم الذي يخلفه «مثله» تماماً، ويسير على نهجِه تماماً. وهو ما يفسِّرُ أيضاً أنّ ما يُسَمّى بـ«المعارضة» ليس إلّا «قفا» الصّفحةِ ـ الحاكمة. وغالباً ما يكون هذا القفا، أكثرَ سوءاً بكثير ممّا سبَقَهُ.
تاريخ العرب الحديث على الأقلّ، منذ الانقلاب العراقيّ في القرن الماضي 1958 حتى الانقلابات الربيعية الحديثة، شاهدٌ لا يمكن تكذيبه.

VIII

لكن، مع هذا كلّه، للعرب حضورٌ «مادّيّ» ضخمٌ كَمّاً عَدَدِيّاً، وفضاءً استراتيجيّاً، وثرواتٍ اقتصاديّة وماليّة. غير أنّ هذا كلّه «لا يملكه» العرب:
بعضُ الغرب يملكُ بعضَه، وبعضُه الآخر يتسابَقُ على مُلْك بعضه الآخر المتبقّي أو الخفيّ! وهذا كلُّه بسببٍ من تبعيّتهم له على نَحْوٍ شبه مطلق، وفي جميع الميادين.
هذه ظاهرة لا مثيلَ لها في تاريخ الشعوب.
لماذا، لماذا، لماذا؟
وما تكون الأجوبة إذا طَرَحْنا، مثلاً، في هذا الأفق أسئلةً من هذا النّوع؟
1. ما النَّمَطُ العقلانيّ ـ الثّقافيّ عند العرب، أسوةً بالأنماط العقليّة ـ الثّقافيّة، في بلدان الغرب والشّرق؟ والتي أسهَمَت في بناء الحضارة الحديثة؟
2. لماذا لا تَسمح السلطةُ الدّينيّة، بصياغة مواقف عقلانيّة ثقافيّة، أو قِيَميّة ـ أخلاقيّة في مَعْزِلٍ عن الفقه، وتتمَأْسَس في الحياة اليوميّة، ـ في البيت والمدرسة والشارع والجامعة والسّلطة، ولماذا لا تعترف بسلطة العلم، و«حقائقه»؟
3. ما يكون دَوْرُ العرب، معرفيّاً، وعلميّاً، وأخلاقيّاً، في مصير النّوع الإنسانيّ نفسه، بدءاً من «خلق» الذّكاء الاصطناعيّ و«خلق» الإنسان الآليّ؟ وهل سيبقون في «دور الحضانة» أم يخرجون منها، وكيف؟

IX

تلك الأسئلة أُعيد طرحَها، في المقام الأوّل، على أنفسنا نحن العرب الذين ننتِجُ للوحشيّة الليبراليّة الغربيّة، ذلك «العجلَ الأسودَ» الذّهبيّ، نفطاً (وغازاً)، والذي هو وفقاً لعبارةٍ بريختيّة، على الأرجح، «عصير الجثث»، جثث المعادن المتنوِّعة في أعماق الأرض، والذي يتحوّل في المُمارَسة إلى «عصير جثثٍ بشريّة» يسيل دافِقاً دامِياً على وجه الأرض.
وأحبّ أن أُضيف سؤالَين أطرحهما على الأفراد الخلّاقين الأفذاذ العرب، وهم كُثُرٌ في جميع المَيادين، كما قلت وكرّرْتُ في مناسبات سابقة، خصوصاً أنّهم إلى ذلك يرثون ثقافةً تقوم على أُسُسٍ نبويّة لاهوتيّة.
السؤال الأوّل هو:
ـ ما الفرق في فعل العبادة ذاته، بين أن يتوجّهَ به الإنسانُ إلى حجرٍ (تمثالٍ، صَنَم)، أو إلى «صورة»، أو إلى «فكرة» أو إلى «عجلٍ ذهبيّ» أو «عجلٍ نفطيّ»؟
ما الفرق خصوصاً، إذا كنّا نُؤمن حقّاً بأنّ الإنسان «حيوانٌ عابد»؟ وهل يمكن تحديد الإنسان بأنّه لم يُخلَق إلّا لكي يعبد مَن خلقَه؟ وهل هذه مسألة محلولة، أم أنّها مسألة للبحث، أم أنّها لا هذه ولا تلك؟
والسّؤال الثّاني هو التّالي:
ـ لماذا يُعذّب أو يقتل الإنسانُ الإنسانَ انطلاقاً من مُعتَقَدٍ خاصّ هو غالباً دينيّ ـ عنصُريّ؟
علماً أنّ الطّبيعة لا تُعذّبه. وأنّ ما وراء الطّبيعة لا يعذّبه أيضاً، وأنّ أسبابَ شقاء البشر ليست إلهيّة، وليست شيطانيّة، وأنّها تصدر عن الإنسان ذاتِه، ومنه هو ذاتُه.
لماذا يسكتُ عن ذلك أهلُ الأديان أنفسهم، خصوصاً عندما يسكت عنه أهلُ السلطة والطّغيان والمال، أو يمارسونه هم أنفسهم؟
وسؤالي الأخير:
لماذا لا يكون شقاءُ الإنسان الشّغلَ الشّاغلَ الأوّل للإنسان، إذا كان إنساناً حقّاً؟
وبأيِّ عَدْلٍ إذاً أو دينٍ يمكن العربيّ اليوم، أن يكره الفكرَ أو التعقُّلَ العلمانيّ، أو الحقوق المدنيّة، أو الحرّيّات، أو يقبل بعدم المساواة بين الرجل والمرأة، أو بثقافة التّكفير؟
أليس هذا كلّه رفضاً للإنسان ذاته؟

باريس، نيسان 2020

الإثنين 11 أيار 2020 العدد 101
Lundi 11 Mai 2020 no101

الأخبار

رأس المال

التحويلات من الخزينة إلى كهرباء لبنان
(مليار دولار)

2019: 1,50
2018: 1,75
2017: 1,32
2016: 0,92
2015: 1,13
2014: 2,09
2013: 2,02
2012: 2,26
2011: 1,74
2010: 1,19

2020

الحكومة رصدت **150 مليون دولار لشراء بوليصة تأمين** ضد ارتفاع أسعار النفط فوق 40$

الهدف: تثبيت سقف التحويلات على **888 مليون دولار**

ميزان التوفير والخسارة الناتج عن شراء البوليصة

معادلة الإحتساب: (سعر برميل النفط (متحرّك) + كلفة الحماية ($8,33)) للبرميل الواحد ÷ كمية الإستهلاك (18 مليون برميل)

توقعات أسعار النفط

	معدّل ثلاثة أسعار معتمد من صندوق النقد	مزيج برنت بحر الشمال معتمد من الحكومة اللبنانية	مزيج غرب -تكساس المعتدل الخام الاميركي
2020	35,611	36,904	32,933
2021	37,871	39,454	35,007

المصدر: وزارة المال، صندوق النقد الدولي، قرار مجلس الوزراء رقم 14بتاريخ 2020/04/30، حسابات الكاتب

تصميم: رامي عليّان

في العدد

02 محمد وهبة
دورة جهنمية من التضخّم المفرط

04 الأمجد سلامة
مستوى العيش مقابل الإنتاج

06 حسين كنعان
القلب النابض للنظام السياسي العفن

07 The Economist
جذور التضخم المفرط

08 علي القادري
النيوليبرالية vs الصّين [2]

لماذا تخشى الحكومة «النفط الرخيص»؟

حسن شقراني

لبنان لا يهوى النفط الرخيص. فرغم أن سعر البرميل هبط هستيرياً في الفترة الأخيرة، ووصل في لحظة ما إلى ما دون الصفر، إلا أن الحكومة الحالية متمسكة بالرهان عليه، عبر تخصيص 150 مليون دولار لشراء بوليصة تأمين مقابل ارتفاع سعره المستقبلي. فقد أقرّ مجلس الوزراء، أخيراً، اقتراحاً مقدّماً من وزارة الطاقة على أنه استراتيجية للتحوّط، أي الاحتماء، من مخاطر تقلّبات أسعار المشتقات النفطية عبر شراء «عقود الخيارات» التي تُحدّد سقفاً للسعر عند 40 دولاراً للبرميل خلال الفصل الرابع من 2020 وكامل عام 2021.

عقود الخيارات هي بمثابة بوالص تأمين للاحتماء من المضاربة أو التحولات الدراماتيكية في السوق. غير أن منطق ركون لبنان إليها في هذه المرحلة يبدو ضعيفاً. فاحتمال تخطّي سعر برميل النفط للحدّ الأقصى في الفترة التي تشملها «الخيارات» يُعدّ مستبعداً إلا في حالة حرب أو نموّ استثنائي نتيجة اكتشاف لقاح سريع لفيروس كورونا يفكّ حالة الحجر الكوني ويفتح الاقتصاد العالمي سريعاً.

بهذا التأمين، تسعى الحكومة إلى تحقيق هدفين؛ الأول، تثبيت الحدّ الأقصى للأموال التي يستوجب تحويلها إلى مؤسسة كهرباء لبنان لتغطية عجز استيراد الفيول أويل على أن يبلغ 888 مليون دولار كحدّ أقصى. والثاني، استجداء رضى المؤسسات المالية الدولية في ظلّ تسليم عام بأن الخروج من الأزمة يمرّ عبر هذه المؤسّسات حتماً. إذ يقول القرار: «عادة، إن مثل هذه البرامج، يكون مرحباً بها من قِبَل صندوق النقد الدولي ووكالات التصنيف الائتماني العالمية».

غير أن تحديد العجز بهذه الطريقة يعدّ مكلفاً جداً في زمن شحّ الدولار، ما يثير تساؤلات عدّة حول صحّته المالية. فمنذ بداية عام 2020، يُسجّل الطلب على النفط تراجعاً متزايداً نتيجة وباء كوفيد-19 الذي فرض إغلاقاً شبه تام لنصف الكوكب تقريباً ومعه تقلّص الطلب على الوقود. الطلب سينتعش فعلاً عام 2021، ومعه الأسعار، إلا أن توقعات الحكومة نفسها تخالف منطق القرار الذي توصلت إليه. فهي تقول إن متوسط سعر برميل النفط خلال الربع الأخير من هذا العام سيكون 32 دولاراً، وإن المعدّل في الربع الأخير من عام 2021، هو 38,4 دولاراً. وبالتالي فإنّ كلفة الاحتماء من ارتفاع الأسعار تبدو باهظة جداً في ظلّ عدم وجود أسباب جديّة تدعو إلى الخشية منها. أليس من الأفضل تغطية فروقات الأسعار، إن حصلت، عوضاً عن الالتزام بمبلغ ثابت لجميع السيناريوات؟ أو حتى استثمار الأموال في إنتاج الطاقة البديلة لخفض الارتهان إلى النفط؟

من جهة أخرى، فإن صندوق النقد الدولي الذي تتطلّع إليه وزارة الطاقة والمياه ومعها مجلس الوزراء مجتمعاً، يتوقع في تقريره الأخير عن «آفاق الاقتصاد العالمي» أن يكون معدل سعر البرميل عند 35,61 دولاراً في 2020، و37,87 دولاراً في 2021. صحيح أن الصندوق يستند إلى معدّل مركّب من مزيج برنت وسعر برميل دبي/ فاتح وسعر الخام الأميركي، بينما تستند الحكومة إلى مزيج برنت فقط (وهو أغلى من الخليط)، إلا أن هذا الفرق لا يُفسِد في التحليل شيئاً لأن توقعات الصندوق لمزيج برنت وحده تفيد بأنه لن يتقلب دراماتكياً خلال السنوات الخمس المقبلة.

لكن يبدو أن للبنان حسابات مختلفة في زمن النفط الرخيص تنسحب على مسألة مهمة أخرى في فذلكة القرار الذي جرى تقديمه كتمهيد لسياسة تصحيح هيكلي في قطاع الكهرباء: الارتكاز إلى عجز مستقرّ ومحدّد يفتح المجال لتحديد احتياجات التقنين وحتّى إمكانية «تعديل متناسب في تعرفة مبيع الكهرباء».

فعلياً، القرار هو في صميمه إنفاقٌ لـ 225 مليار ليرة لبنانية (بحسب سعر الصرف الوهمي الذي يبدو أنه لا يزال قائماً بين وزارة المال ومصرف لبنان) يُمكن بسهولة توفيرها، لأن عدمه لا يُعدّ مقامرة كبيرة في زمن تراجع الطلب على النفط وسعره.

يمكن استخلاص الآتي: قد تكون هناك نيات إيجابية وراء هذا النوع من القرارات على مستوى الإدارة العامة والتعاطي مع الأسواق العالمية؛ أما في حالة الحكومة اللبنانية فهي واضحة بهدفها المحافظ: «حماية المالية العامّة للدولة من خلال التوصّل إلى موازنة أكيدة في ما يتعلّق بشراء النفط لإنتاج الكهرباء». غير أن هذه الحماية مكلفة جداً، ويبدو لبنان بالغنى عنها.

دورة جهنمية من التضخّم المفرط

انظروا إلينا نحترق

محمد وهبة

الأزمة لا تزال في بدايتها. هذه العبارة لا تحتمل الكثير من التأويل، بل تشير إلى أن الكارثة لم تحلّ بعد. الأمر لا يتعلق هنا بالتشاؤم أو التفاؤل، بل بالحقائق. ثمّة حقيقة تشير إلى أن ما نشهده اليوم من فقر وبطالة لا يعبّر عن مدى عمق الأزمة وتجذّرها ونتائجها المستقبلية. ثمة حقيقة ثانية تاريخية، تشير إلى أن استقرار سعر الصرف يأتي دائماً أجلاً بتصحيح نسبي بسيط عمّا بلغه فعلياً في السوق، بعبارة أخرى، لن يعود سعر الصرف إلى ما كان عليه أيام تثبيت سعر الليرة مقابل الدولار بنحو 1507,5 ليرات وسطياً، وأن الليرة لم تعد وحدة قياس فعلية لقيمة الأصول الثابتة وغير الثابتة. قد تكون هناك بضعة مؤشّرات على البدء التصحيح، لكنّها مؤشرات ظرفيّة ستتغيّر تدريجاً. نحن اليوم في مرحلة ضبابية جداً عنوانها الوحيد «الانفلات».

التسعير بـ«التخمين»

في السوبر ماركت، تضاعفت أسعار السلع الغذائية والمنزلية أكثر من مرّة. الأسعار لم تتضخّم فحسب بل تورّمت بشكل مخيف. ثمّة سبب واضح يتعلّق بتمويل استيراد هذه السلع بالدولارات الطازجة المسعّرة في السوق بأكثر من 4300 ليرة لكلّ دولار، إلّا أن السبب الفعلي يتعلق بـ«التخمين». ففي السوبر ماركت لا يزال الناس يشترون هذه السلع بما لديهم من مدّخرات أو مداخيل. لكنهم يشترون كمّيات تخزينية أكثر منها كميات استهلاكية شهرية في محاولة لتجنّب ارتفاع الأسعار مستقبلاً بسبب ارتفاع سعر الدولار. والتاجر، سواء كان مستورداً أو وسيط بيع بالجملة أو يعمل بتجارة المفرّق، يبيع كلّ يوم بسعر، رابطاً الأمر بتقلّبات سعر الدولار في السوق الموازية. هؤلاء التجّار يلجأون أيضاً إلى التخمين. يعتقدون أن سعر الدولار سيرتفع أكثر فأكثر، فيُمعنون في ممارسة احتكار السلع لبيعها بأسعار أعلى، أو يرفعون الأسعار إلى مستويات توازي الحدّ الأقصى لتخميناتهم على المدى القصير.

عملية التخمين مخفّزة بسقوط الثقة بالنظام كلّه. فمصرف لبنان ليس لديه دولارات كافية للتدخّل في السوق دفاعاً عن سعر الليرة. أصلاً ليست لديه النية لذلك مع كلّ التعاميم التي أصدرها بشأن تسعير سحب الودائع في المصارف على سعر 3000 ليرة. بل عمد إلى طباعة المزيد من الليرات لضخّها في السوق من أجل تغطية الدولارات العالقة في المصارف. بمعنى آخر، حوّل الدولارات الموجودة في المصارف إلى دولارات لبنانية، وميّزها عن الدولارات الخارجية أو «الطازجة». بنتيجة تعاميمه أصبح دولار الوديعة (الدولار المقيّد) يساوي 3000 ليرة، فيما دولار القروض يساوي 1500 ليرة. أما الدولار الطازج (الدولار الحرّ) فهو يساوي 4300 ليرة بحسب تسعيرة التداول بين الصرافين والمواطنين. ثمّة تسعيرات أخرى للدولار لا طائل من تعدادها، فالمقصود أن الليرة لم تعد وحدة قياس لتسعير الأصول الثابتة وغير الثابتة، أو على الأقل لم يعد هناك نمط واحد متّبع لقياس الأسعار في الدولة المسمّاة «لبنان».

احذروا تجار العقارات

التبادل بكل هذه التسعيرات ترك فجوة استنسابية ضخمة للتجّار ولأصحاب الأصول. قراءتهم لمستقبل سعر الصرف هي التي تحدّد عملية التسعير، متجاهلين عوامل العرض والطلب والحاجة للشراء أو البيع فضلاً عن التطوّرات الأخرى في السوق. تجّار العقارات، على سبيل المثال، حاولوا الاستفادة من هذا المشهد قدر المستطاع. ضخّوا الكثير من الأقاويل عن «أفضل» الحلول لتهريب الأموال من المصارف: «شراء العقارات». فجأة تبيّن أنهم رفعوا أسعارهم بأكثر من 30% لبيع العقارات مقابل شيكات مصرفية بالأموال المقيّدة، فسدّدوا ديونهم المصرفية بكلفة أقل. هم استغلاليون وفاحشون بطبيعتهم. بحسب مصادر مطّلعة، فإن 3 مليارات دولار مبيعات عقارية سدّدت قروضاً مصرفية. خسر المودعون أكثر

> **شربل نحاس: يتقلّص الاعتماد على النقد كوحدة قياس وإذا استعدنا التجارب السابقة يظهر أنّ التطوّرات المنتظرة خطيرة**

53,2
مليار ليرة
هي كمية الصالح باليرة اللبنانية التي يطبعها مصرف لبنان يومياً بحسب الميزانية المختصرة الصادرة في 30 نيسان. وقد بلغت قيمة كمية النقد قيد التداول 15,695 مليار ليرة، مقارنة مع 15,163 مليار ليرة في 15 نيسان. أي بزيادة قيمتها 532 مليار ليرة خلال أسبوعين. فيما 10 أيام عمل علماً بأن كمية النقد قيد التداول كانت 5562 مليار ليرة في كانون الثاني 2019 وصارت اليوم 15695 مليار ليرة في 30 نيسان 2020. أي بزيادة قيمتها 10,133 مليارات ليرة في 69 أسبوعاً

من مليار دولار بأسعار العقارات المشتراة. الذين اشتروا عقارات لتهريبها دفعوا كلفة الهيركات أكثر من مرّة. مرّة عندما اشتروا عقارات منفوخة الأسعار (أصلاً كانت الأسعار منفوخة قبل الأزمة)، ومرّة ثانية عندما قرّرت الحكومة أن تشملهم بضريبة الهيركات (هذه النقطة ذُكرت في أكثر من مسودة للخطة وشطبت في النسخة الأخيرة منها التي أقرّتها الحكومة على أمل تحسين صياغتها لتكون أكثر انسجاماً مع ما حصل بالنسبة إلى الذين هرّبوا أموالهم إلى الخارج واشتروا فيها عقارات). وسيتضرّرون أكثر عندما يكتشفون أن سوق العقارات المنفوخة الأسعار لا يمكن تأجيرها بسهولة، بل تتحمّل كلفة إضافية سنوية للصيانة والخدمات (خصوصاً العقارات المبنية الباهظة السعر)، بالإضافة إلى صعوبة تسييلها في المستقبل القريب.

إذاً، التخمين يحفّز الأسعار في ظلّ غياب لليرة أو للدولار كوحدة للتسعير. بهذا المعنى، فإنّ عقاراً سعره قبل الأزمة 100 ألف دولار، وبعد زيادة عوامل التضخم عليه بمعدل 53% في 2020 كما توقعت خطة الحكومة، سيصبح سعره بالليرة 350% مما كان عليه سابقاً، لكن السعر الفعلي في السوق بالدولار الطازج أو الحرّ، أي بنفس وحدة القياس التي كان يُسعّر بها سابقاً، يصبح أقلّ بنحو 44%. هذه النتيجة قبل أن تبدأ رحلة شطب الخسائر المصرفية المضمونة برهونات عقارية. 90% من الأصول المصرفية مضمونة برهونات عقارية بحسب صندوق النقد الدولي. إذا بدأت المصارف تنفّذ الرهونات تحصيلاً لديونها، فستصبح الفجوة كبيرة جداً بين العرض والطلب. عرض العقارات سيزداد كثيراً.

سعر الصرف: تقلّبات مستقرّة أو حادّة؟

عملياً، «هذه الفترة قد تقصر أو تطول، إلّا أنه في كلتا الحالتين، ليس بإمكان أي تاجر أو متعهد أن يقوم بالتسعير (سواء للأصول الثابتة أو السلع)» يقول رئيس حركة مواطنون ومواطنات شربل نحاس.

برأيه إن آليات التسعير غير متوافرة، لكن انطلاقاً من قراءة تاريخية لتطوّر سعر الصرف، فإنّ هذا الأمر قد ينتهي على شكلين:

- الاستقرار على نموذج تسعير بعد استقرار الأزمة. هذا ما حصل عملياً في منتصف الثمانينات عندما ارتفع سعر الدولار 150 مرّة خلال فترة قصيرة نسبياً. يومها تطلّب استقرار السعر التحوّل إلى استعمال الدولار كوحدة قياس السلع والأصول المحلّية بدلاً من الليرة. بات التسعير بالدولار. والاستقرار استمرّ من 1987 لغاية 1990. كان هشّاً وسط تقلّبات غير حادة. هذا هو المقصود بالاستقرار، أي إنه لم يقفز فجأة كما فعل في نهاية 1987. لم يبات هذا الأمر بكلفة بسيطة فضلاً عن أن «العملة كوحدة قياس انتقلت من الليرة إلى الدولار».

- أن تصبح أداة القياس غير ثابتة أو متحرّكة. بمعنى آخر يصبح التسعير آنياً، ومرتبطاً بالتضخّم المفرط. كل سلعة سيتم تسعيرها يوماً بيوم. هذه العملية تعني أن التضخّم سيتحكّم بالأسعار. يصف أحد الخبراء في مؤسسة دولية هذه الحالة: إن ارتفاع معدلات التضخّم إلى مستويات معيّنة يدفع الأسعار نحو الفلتان لفترة غير محدّدة. التخمين يدفع الأسعار صعوداً، ويعوّضها المصرف المركزي بضخّ المزيد من الليرات ما يخلق طلباً إضافياً على قياس لتسعير الأصول الثابتة وغير الثابتة، أو على الأقل لم يعد هناك نمط واحد متّبع لقياس الأسعار في الدولة المسمّاة «لبنان».

الدولار غير المتوافر أصلاً. التضخّم سيدفع الدولار صعوداً وارتفاع سعر الدولار سيولّد مزيداً من التضخّم. إنها دورة جهنمية. وبحسب نحاس، فإنّ أشكالاً مختلفة من المقايضة تحصل في ظلّ هذه الدورة، فيما يتقلص الاعتماد على النقد كوحدة قياس، وستبقى هذه التقلبات الحادّة في السعر قائمة لغاية استقرار السعر، إنما هذا الاستقرار لا يحصل كما شهدنا في العقود الماضية إلّا بعد قفزات كبيرة هائلة لسعر الصرف وخسائر كبيرة في قيمة العملة.

آليات التسعير

الدليل على تقلّص الاعتماد على النقد كوحدة قياس هو ما يحصل حالياً من استبدال للشيكات العالقة في المصارف بأموال نقدية باقل من قيمتها الفعلية. فعلى سبيل المثال، اشترى أحد الأفراد سيارة فراري بقيمة 300 ألف دولار وسدّد ثمنها شيكاً مصرفياً من أمواله المقيّدة، وصدّرها إلى دولة خليجية ليبيعها مقابل دولارات طازجة. التاجر استفاد لسداد ديونه في المصرف، وهذا الأخير استعاد بعضاً من السيولة المقيّدة بالدولار. الفرق بين الدولار اللبناني والدولار الطازج بات يفوق 50% في السوق ويتوقع أن يتطوّر ليصبح 80% أي إن كل 100 دولار عالقة في المصرف تصبح موازية لنحو 20 دولاراً ورقية (طازجة أو حرّة).

ثمة طريقة أخرى بدأت تصبح متبعة لتسعير السلع والأصول. يتم تصنيفها، بحسب الخبير الاقتصادي عبد الحليم فضل الله، تبعاً لقابليتها على التداول. الشيك المصرفي بات سلعة محلية ولم يعد قابلاً للتصدير بعدما بات يخضع للكابيتال كونترول الاستنسابي، لذا باتت قيمته موازية لسعر الأصول غير القابلة للتصدير أيضاً مثل العقارات المبنية وغير المبنية. التسعير يكون على هذا الأساس، أي إنه لا يمكن تسعير الأصول غير القابلة للتداول بالدولار الحرّ، إنما يمكن تحويلها إلى الدولار تبعاً لسعر السوق. طبعاً يمكن المبادلة بين السلع القابلة للتصدير، مثل الدولار الطازج، وبين السلع المحلية أو الأصول المحلية المقيدة أو غير القابلة للتداول، فيصبح عندها التسعير مرتبطاً بسعر السوق. إذ لا يمكن مبادلة سلعة حرّة مقابل سلعة مقيّدة بوحدة قياس واحدة. يجب أن تتناسب قيمة السلعة مع خصائصها الفعلية.

دورة جهنمية

بعض هذه التطوّرات، أشار إليها رئيس مركز البحوث والاستشارات كمال حمدان في دراسة أجريت أخيراً للمقارنة بين مؤشر ارتفاع سعر الدولار ومؤشّر ارتفاع أسعار الاستهلاك. تبيّن لحمدان أن تطوّر سعر الدولار بقي موازياً لتطوّر أسعار السلع الاستهلاكية خلال فترة طويلة، إلّا أنه منذ مطلع هذه السنة، بدأ تطوّر سعر الدولار (ارتفاع سعر الدولار) يسبق (تضخّم) أسعار السلع، وهذا يعني أن انعكاس سعر الدولار على أسعار السلع لا يزال في بدايته. فمن المتوقّع أن يبدأ أثر ارتفاع الأسعار بالظهور في الأسابيع المقبلة مع ارتفاعات إضافية.

> **يمكن تسعير بعض الأصول تبعاً لتصنيفها سلعاً قابلة للتداول أو سلعاً مقيّدة**

في وحدة القياس (العملة) يمكن استعادة ما حصل في الثمانينات والتسعينيات. يومها تطلب الأمر أن يرتفع الدولار إلى مستوى معين حتى يثبت. وفي نهاية كل موجة من ارتفاع سعر الصرف تتدفق مجموعة من الأموال من الخارج لتشتري الأصول بثمن زهيد. هذه الأموال هي التي بواسطتها يتم الأسوأ، أنه ليس هناك طريقة أو آلية تتيح تقدير المدى الزمني لاستمرار هذه الضبابية والدورة الجهنمية لنمط ارتفاع سعر الصرف واستقرار تقلباته الحادة) لاستعادة الثقة. على الأقل هذا ما هو واضح في الفترة المنتظرة خطيرة» بحسب نحاس. ويقول: «لنصل إلى مرحلة الاستقرار استعادة ما يسمى الثقة. حتى الآن لم نبلغ مستوى كافياً من ارتفاع السعر (قياساً إلى القراءة التاريخية للتضخّم المفرط وسعر الصرف. «إذا استعدنا منطق ما حصل في التجارب السابقة فالتطورات الواقعة بين منتصف الثمانينيات ومطلع التسعينيات» وفق نحاس.

في ظل هذا السيناريو لا يمكن توقع ما ستكون عليه الحالة الاجتماعية. حتى أن تقديرات الحكومة وخطتها مع المستشار المالي «لازار» عن تضخّم في الأسعار بمعدل 53% قد تكون مخفّفة. وهذا يسري على تقديرات التقلّص في حجم الناتج المحلي الإجمالي. قد يكون التقلّص أكبر بكثير من هذه التوقعات. هذا يعني مزيداً من المؤسسات التي تغلق والتي تصرف عمّالاً. مزيداً من الفقر ومزيداً من البطالة ومزيداً من الهجرة لمن استطاع إليها سبيلاً. انعكاسات هذا الأمر أمنياً قد تكون مماثلة أيضاً. لكم أن تتخيّلوا ما يحصل لاحقاً إذا لم نخرج سريعاً من هذه الدورة الجهنمية.

الليرة VS الدولار: إلى أين؟

المصدر: حسابات اعدها شربل نحاس بالإستناد الى قاعدة بيانات مصرف لبنان

في هذا الرسم البياني تظهر أنماط مختلفة لتطوّر سعر الليرة مقابل الدولار والخسائر اللاحقة بها. كما تظهر أن هذه هذه التقلبات الحادّة أو المستقرّة في سعر الصرف جاءت متزامنة مع تطوّرات وظروف أمنية.

- في المرحلة الممتدة من تموز 1982 ولغاية مطلع 1983 (مرحلة الاجتياح الإسرائيلي وما تلاها) تحسّنت قيمة الليرة اللبنانية عكس ما يُعتقد، وهناك الكثير من التفسيرات حول أسباب هذا التحسّن المرتبط بتدفّق الأموال من الخارج.

- في المرحلة الممتدة من شباط 1983 لغاية 1987/12/31، تعرّضت الليرة اللبنانية لأكبر حجم خسائر تزامناً مع ارتفاع قيمة الدولار. وفي هذه الفترة قفز سعر الدولار من 4,26 ليرة ليبلغ 498 ليرة. تطلّب الأمر كلّ هذه الخسائر (المشار إليها باللون الأحمر) ليرسو الأمر على معادلة واضحة في اعتماد وحدة القياس وتالياً التسعير: التخلّي عن الليرة اللبنانية واستبدالها بالدولار. طبعاً كان هناك الكثير من التطورات السياسية والأمنية في هذه الفترة.

- في الفترة الممتدّة من نهاية 1988 ولغاية آب 1990، عادت الليرة لتتحسّن أو على الأقل تستقرّ ضمن هامش محدود من التقلّبات (استقرار هشّ) وإنّما على سعر صرف تراوح بين 400 ليرة مقابل الدولار و771 ليرة في نهاية الفترة. لكن اللافت أن في بداية هذه الفترة، وتحديداً بين نهاية 1989 وآذار 1988، حققت الليرة تحسّناً ثمة أسباب واضحة له. فمن بعد كل هذه الضربات على مدى أكثر من خمس سنوات، استُعيد بعض من الثقة لأن خسائر الليرة كانت كبيرة وأتاحت دخول أموال جديدة مولّت عمليات شراء الأصول بعدما تدنّت أسعارها لتصبح بخسة الثمن. هذا بالتحديد ما يحصل لاستعادة الثقة وهذا هو النمط الذي يمكن انتظاره في الموجة الحالية من التقلّبات الحادة لسعر الصرف.

- في الفترة التالية، ولمدّة شهرين (تشرين الأول 1990 وتشرين الثاني 1990)، تحسّنت الليرة بفعل «حقنة» ثقة لم تدم طويلاً تلتها خسائر في الليرة لثلاثة أشهر ثم انتهت بحفلة مكاسب مشابهة للنمط السابق من المكاسب المكتسبة بفعل حقنات الثقة التي تأتي بعد تدهور هائل في الأوضاع السياسية والأمنية والنقدية.

- موجة الخسائر التالية التي تعرضت لها الليرة كانت في الفترة التي سبقت وصول المرحوم الراحل رفيق الحريري إلى الحكم. بدأت هذه المرحلة في شباط 1992 ولغاية أيلول 1992. بعدها يُظهر الرسم البياني بوضوح (الخطّ الأخضر) المكاسب التي حققتها الليرة. إنما كان سعر الصرف قد بلغ حدّه الأقصى أو ما معدّله الشهري 2527,75 ليرة مقابل الدولار الواحد. طبعاً يمكن قراءة هذه المراحل بشكل تفصيلي بالتزامن مع التطوّرات السياسية والأمنية، إنما الأمر الأساسي فيها أنها تنطوي على أنماط ثابتة وواضحة من ارتفاع سعر الدولار واستقراره الهشّ في سياق حقنات الثقة التي يستفيد منها أصحاب الأموال لشراء الأصول بأسعار بخسة. اليوم تظهر أهمية هذه القراءة لمعرفة ما ينتظر لبنان وسعر صرف الليرة وتضخّم الأسعار، ومن سيدفع كلفتها. من الواضح أننا لا نزال في البداية وليس واضحاً إذا كانت هناك قدرة أو رغبة لكبح جماح هذه التطوّرات وامتصاص آثارها الاجتماعية والأمنية.

عقد المقايضة الخاسرة
مستوى العيش مقابل الإنتاج

الأمجد سلامة

من إيجابيّات خطّة الحكومة اللبنانية «للتعافي المالي» تشخيص أسباب الأزمة اللبنانيّة بشكل دقيق. ما غُرض في الخطّة من أسباب للأزمة يلقى اللوم على معظم الجهات السياسيّة الفاعلة في لبنان منذ عام 1992 إلى اليوم، فضلاً عن مجموعة من القطاعات الاقتصاديّة التي استفادت من السياسات الماليّة والاقتصاديّة لتسيطر تدريجاً على الاقتصاد الوطني. ومن بين الكثير من الاختلالات التي أتت الخطة على ذكرها، يمكن الادّعاء بأنّ تثبيت سعر الصرف هو السبب الرئيسي الذي أثّر في حجم الاختلالات الأخرى.

اختيار تثبيت أو تعويم سعر صرف العملة المحلّية من أهمّ العوامل المحدّدة للاقتصاد السياسيّ في أيّ دولة. في لبنان خيار تثبيت سعر الصرف كان عاملاً رئيسياً في تركيبة النظامَين السياسي والاقتصادي لما بعد الطائف. لذا، فإنّ طريقة التعامل مع سعر صرف الليرة خلال هذه الأزمة ستلعب دوراً رئيسيّاً في رسم معالم النظام الذي سيلي الأزمة أو الانهيار.

اليوم، الخيارات محدودة أمام الحكومة للتخلّص من عبء التركة الثقيلة لتثبيت سعر صرف الليرة على مدى العقود الثلاثة الماضية. فتثبيت سعر الصرف الاسميّ للعملة يحتاج إلى تدخّل مستمرّ من قبل مصرف لبنان عبر ضخّ ما يطلبه السوق من عملة صعبة (دولار في أغلب الحالات)، لمنع انخفاض قيمة العملة المحلّية. أو يتدخّل من خلال امتصاص السيولة بالعملات الأجنبية من السوق لمنع تضخّم سعر صرف العملة المحلّية. في كلتا الحالتين، يحتاج مصرف لبنان إلى احتياطات كبيرة بالعملات الصعبة لممارسة التثبيت على قيمة محدّدة.

إزاء ما هو ظاهر من استنزاف مصرف لبنان لاحتياطاته من الدولار، لم يعد بإمكانه تثبيت سعر الصرف عند 1507,5 ليرات وسطياً للدولار الواحد. وما تشهده الأسواق اللبنانية منذ أيلول الماضي هو تعويم غير رسمي لسعر صرف الليرة اللبنانيّة. كذلك، بات اللبنانيون يستهلكون السلع والخدمات المستوردة (ما عدا تلك المدعومة) على سعر صرف السوق الذي يتحكّم به شحّ الدولارات في الدورة الاقتصاديّة. لذا الخيارات محدودة، وهي لن تكون خارج نطاق السلع التي ستدعم الدولة اللبنانية مستقبلاً.

سعر الصرف: سياسة واقتصاد

لا بدّ من الإضاءة على التشابك بين سعر صرف العملة المحليّة، كأداة نقديّة، وعلى الاقتصاد الكليّ والحياة السياسيّة أيضاً. فمن بديهيّات الاقتصاد أنّه كلّما انخفضت قيمة العملة المحلّية ازدادت تنافسية السلع المصنّعة محلّياً. انخفاض قيمة العملة يعني انخفاض قيمة الأجور والمواد الأوّلية محلّية الإنتاج نسبة إلى العملات الأجنبية التي سيتمّ استبدال البضائع من خلالها. هذا يعني أنّ سعر البضائع المحلّية سيكون أرخص حين تصدّر إلى الخارج. في المقابل، إن ارتفاع سعر صرف العملة المحلّية يعني تجميد أو خفض التضخّم على المستهلكين ويتيح لهم الاستهلاك بكلفة أقل نسبياً، أي إنه يرفع مستوى المعيشة. يوضّح بروك بلومبرغ وجيفري فرايدن وإرنيستو ستاين، في بحثهم «الحفاظ على ثبات سعر الصرف: الاقتصاد السياسي لتثبيت سعر الصرف في أميركا اللاتينية»، أنّ التعامل مع تحديد آليات التحكّم بسعر صرف العملات المحلّية، هو عملية مقايضة بين تنافسية الإنتاج المحلّي وقدرة المواطنين على الاستهلاك. ففي اقتصاد نام أو ضعيف، يكون تعويم سعر الصرف وانخفاض قيمة العملة، عاملاً مساعداً للمنتجين المحلّيين على تصدير إنتاجهم وتحقيق أرباح أعلى؛ بنجم ذلك عن تحويل إيراداتهم من الدولار إلى العملة المحلّية. لذا يضغط المنتجون، بالأخص الصناعيين بينهم، دائماً، في اتّجاه خفض قيمة العملة المحلّية. وفي المقابل يستفيد المواطنون من تثبيت سعر صرف العملة المحلّية على قيمة مرتفعة عبر رفع القدرة الاستهلاكية. لكن لابدّ من الإشارة إلى أن سياسات تثبيت سعر الصرف تكون، عادة، مؤقّتة ومرتبطة بأهداف سياسيّة بحتة أو بالاقتصاد الكلّي. لذا، فإنّ محاولة استدامة تثبيت سعر الصرف من دون مشاكل وتبعات سلبية على الاقتصاد، صعبة جداً، باستثناء حالات الدول التي يعتمد دخلها أساساً على الموارد الطبيعيّة.

العقد الاجتماعي الارجنتيني

في لبنان، اتّخذ تثبيت سعر صرف الليرة طابعاً دائماً. ولم يأخذ في الاعتبار قدرة الاقتصاد اللبناني على الحفاظ على احتياطات مصرف لبنان بالدولار. هذا الأخير موّل تثبيت سعر الصرف عبر أموال المودعين. هنا يمكن التطرق إلى تجربة الأرجنتين المشابهة لجهة محاولة استدامة تثبيت سعر الصرف. فالأرجنتين اتّبعت نظام صرف ثُبّت سعر صرف العملة المحلّية عند بيزو واحد للدولار. ويأتي هذا التثبيت منذ 1991 رغم مساوئ التثبيت الدائم في اقتصاد يعتمد على التبادل التجاري مع دول محيطة ذات عملات متقلّبة الأسعار نسبة للدولار. كانت هذه الخطوة ردّة فعل قاسية على التضخّم المفرط وانهيار سعر صرف البيزو عدّة مرّات في ثمانينيات القرن الماضي. وبحسب أوغوستو ديلاتوري وإدواردو بياني وسيرجيو شمكلر، في ورقة بعنوان «العيش والموت مع تثبيت سعر الصرف المفرط»، فإن تثبيت سعر الصرف في الأرجنتين كان جزءاً من العقد الاجتماعي ومحوراً أساسياً في علاقة الدولة مع القوى المنتجة في تلك الفترة حتى أصبح التثبيت مؤسّسة رئيسية في الحياة السياسية والاقتصادية للأرجنتين، وعقداً أساسياً حاكماً اعتمدت عليه العلاقات الاجتماعية والمالية.

> **في 1991 اتّبعت الارجنتين نظام صرف ثابت للعملة المحلّية فادّى إلى دولرة الدين العام واستعمال اموال المودعين والضمان الاجتماعي لتمويل كلفة التثبيت قبل ان ينهار في 2002**

بنتيجة التثبيت، توحّد القطاع المصرفي الأرجنتيني وحوّله إلى قطاع دولي، علماً بأن المؤسّسات المالية لم تتطور وبقيت ضعيفة. ومع الوقت جرت دولرة الدين العام الأرجنتيني والاستعانة بأموال المودعين ومؤسسات الضمان الاجتماعي لتمويل كلفة التثبيت. إلّا أنه في النهاية انهار نظام التثبيت في عام 2002، واندلعت أعمال شغب بسبب فرض المصارف الـ«كاربيتال كونترول»، وتغيّرت الخريطة السياسيّة في الأرجنتين.

تجديد العقد

في هذا السياق التاريخي يمكن قراءة ما حصل في لبنان منذ عام 1992. فلا يمكن، عند دراسة تأثير تثبيت سعر صرف الليرة اللبنانيّة على رفع مستوى المعيشة عند اللبنانيين، إلّا تفسير هذا القرار بأنّه دعم للاستهلاك وسهولته لأهداف شعبويّة. خصوصاً أن سياسة تثبيت سعر الصرف لم تكن مؤقّتة في أيّ يوم من الأيام، لا بل رُوّج لها على أساس أنّها دائمة. وعلى هذا الأساس، جرت مقايضة الإنتاج والقطاعات المنتجة مقابل حصول حكومات الرئيس رفيق الحريري على الشرعية الشعبيّة الناتجة من رفع مستوى المعيشة والاستهلاك. رغم ذلك، لم تزَ أصحاب القطاعات المنتجة يعترضون بوضوح في مطلع التسعينيات، ولم يشكّلوا مجموعات ضغط لمواجهة سياسة التثبيت الدائم الذي ألحق أضراراً كبيرة بقدرتهم التنافسية المحلية والخارجية. ورغم الدمار الناتج عن الحرب الأهليّة، إلا أنّ الكثير من القطاعات المنتجة في لبنان كانت لا تزال تملك مرونة كافية للاستمرار والنجاة خلال أصعب سنوات الحرب. إلّا أنّها ما لبثت أن اختفت تدريجيّاً بعد 1992. أصحاب هذه القطاعات استفادوا من سياسات ما بعد 1992 عبر تضخّم أسعار العقارات وقطاع البناء. تحوّلوا من منتجين إلى تجّار عقارات ومنشئي أبنية. أصبح الريع الناتج من هذه التجارة، سواء استثمروا فيها بالكامل أو شاركوا بحصص فيها، أكثر ربحية من الإنتاج. ومع ارتفاع أسعار الفائدة على سندات الخزينة والودائع، أصبح الاستثمار في الإنتاج أقلّ جاذبيّة.

هكذا شكّل تثبيت سعر صرف الليرة اللبنانية، في الأعوام التي تلت عام 1992، محور العقد الاجتماعي بين السلطة والمواطنين والقطاعات المنتجة. حكومات الرئيس الحريري بنَت شعبيّتها على أساس مستوى معيشة واستهلاك مرتفع على أنقاض قطاعات منتجة ارتضى أصحابها استبدال أرباحهم بريوع العقارات وسندات الدين. وموّل مصرف لبنان سعر الصرف الثابت، واستهلاك اللبنانيين، بالاستدانة بداية، ثم من أموال المودعين.

بانهيار سعر صرف الليرة اللبنانية اليوم، انهار العقد الاجتماعي الذي أبرمته سلطة عام 1992 مع اللبنانيين. ويحاول المستفيدون من الربع خلال العقود الثلاثة الماضية، من جهات سياسية واقتصادية، إعادة إنتاج العقد الاجتماعيّ نفسه إنّما بكلفة أعلى بكثير هذه المرّة. يستعملون اليوم أدوات اللعب على وتر قدرة الاستهلاك بعنوان «مستوى الحياة الذي اعتاد عليه اللبنانيون». اليوم تحديداً، يجب ألّا تنطلي هذه الخدعة على اللبنانيين لأن «مستوى حياة اللبنانيين» كبّد المجتمع خسائر مباشرة بقيمة 83 مليار دولار، بالإضافة إلى تهجير أبنائهم إلى الخارج بعد تدمير القطاعات المنتجة. لذا، يجب أن يتمحور البحث في تعويم سعر الصرف حول حماية الطبقات الأضعف، وأثره على الاقتصاد الكلّي، وليس حول كيف نجتذب القروض لتمويل الاستهلاك للحفاظ على أسلوب حياة وهميّ.

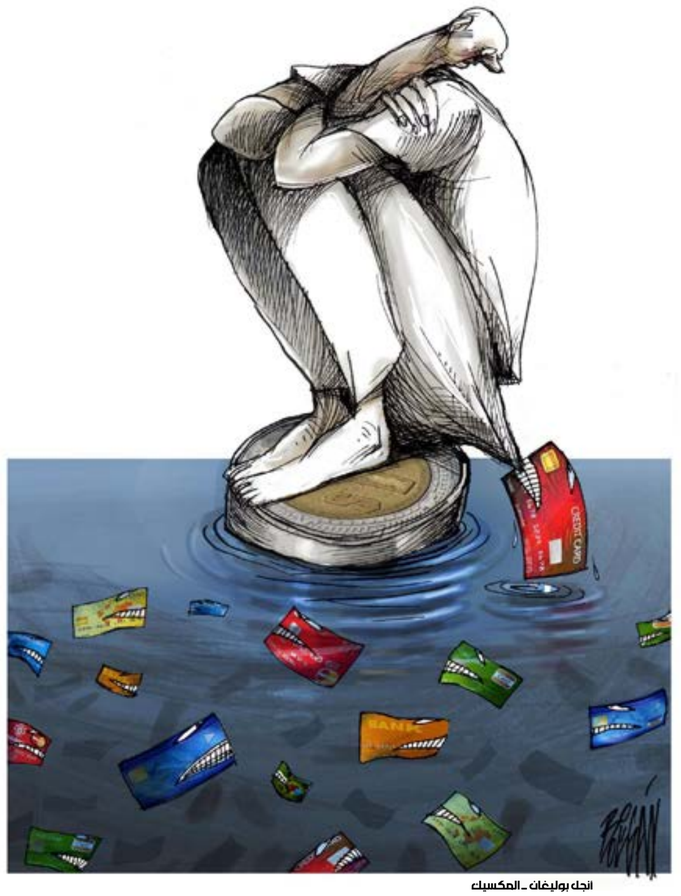

انجل بوليغان ـ المكسيك

عن إصلاح مصرف لبنان
القلب النابض للنظام السياسي العفن

حسين كنعان *

النظام السياسي اللبناني هو سبب الانهيار المالي والاقتصادي. هو نظام هزيل يحتاج إلى إعادة نظر هيكلية. أخجل من نفسي أن أعيش في بلد يكون فيه الناس رعايا عند الطوائف أكثر منهم مواطنين في دولة. البطريرك يدافع عن حاكم مصرف لبنان والمفتي يضع خطاً أحمر، وسواهم يحذون الحذو نفسه. وفي الوقت نفسه، نحن كأفراد في المجتمع نشعر بأننا جزء من قبيلة وطائفة وليس جزءاً من وطن. نتمحور حول الطائفة والقبيلة حتى صارت الأرض مساحة تجارية للمليشيات والطوائف والمذاهب. إذا حاول أحد في لبنان، مخالفة طائفته أو مذهبه فيتم إبعاده. هذا النظام إذا بقي كما هو عليه فمصيره إلى الزوال. نظام الطائف هو صيغة تقاسم جبنة وليست صيغة وطن. النظام السياسي في لبنان يُختصر بتجار الطوائف والمذاهب.

من أبرز أساسيات هذا النظام حاكم مصرف لبنان. صحيح أن الخطّة التي أقرّت أخيراً، تضيء بعناوينها على أمور أساسية مطلوبة مثل ضبط الجمارك والأملاك البحرية والهيئات الناظمة... لكن أكبر خلل فيها أنها لم تتطرّا إلى إصلاح مصرف لبنان. الإصلاح يجب أن يشمل حاكمية مصرف لبنان والمجلس المركزي والهيئة المصرفية العليا. الحاكم السابق لمصرف لبنان ادمون نعيم كان يردّ على ما يثار حول كونه محامياً وليس متخصصاً في الشؤون النقدية، بالقول إنه يطبّق النصوص القانونية. هنا تكمن ضرورة الإصلاح. فعلى سبيل المثال، تنصّ المادة 75 من قانون النقد والتسليف على أن «يستعمل مصرف لبنان الوسائل التي يرى من شأنها تأمين ثبات القطع ومن أجل ذلك يمكنه خاصة أن يعمل في السوق بالاتّفاق مع وزير المال مشترياً أو بائعاً ذهباً أو عملات أجنبية مع مراعاة المادة 69». اما المادة 69 فتنصّ على أن يبقي مصرف لبنان في موجوداته أصولاً من الذهب ومن العملات الأجنبية التي تضمن تغطية النقد اللبناني توازي 30% على الأقل من قيمة النقد الذي أصدره ومن قيمة ودائعه تحت الطلب، على ألّا تقلّ نسبة الذهب والعملات المذكورة عن 50% من قيمة النقد المصدّر. ولا تؤخذ في الاعتبار موجودات مصرف لبنان من النقد اللبناني لحساب النسبتين المذكورتين». لم يكن ادمون نعيم يعمل في المضاربات المالية في ميريل لينش، لكنّه كان يلجأ دائماً إلى قانون النقد والتسليف. بينما الحاكم الحالي استأثر بالسلطة من المجلس المركزي إلى الهيئة المصرفية العليا من دون أن يسأله أحد عمّا قام به أو عمّا كان يجب القيام به تطبيقاً لقانون النقد والتسليف في سبيل حماية النقد الوطني. هذا الأمر تكرّر لاحقاً عندما نُقّذ الهندسات المالية. أيضاً لم يسأله أحد عنها.

هناك مسألة مركزية في إصلاح مصرف لبنان. هذه العمليّة يجب أن تؤدّي إلى زوال دكتاتورية الحاكم. وفي حال الإبقاء على هذه الدكتاتورية، فيجب عندها ألّا يكون هناك نواب للحاكم. فعلى سبيل المثال، أنشأ سلامة هيئة التحقيق الخاصة وترأسها رغم أن هذا الجهاز يرتبط، في دول أخرى، بأجهزة المخابرات. كذلك أنشأ هيئة الأسواق المالية وترأسها رغم أن عملها مرتبط بالبورصة. ما دخله بها؟ وضع يده على شركة الميدل إيست وعلى كازينو لبنان وسواهما من المؤسسات. أوجد إمبراطورية بغطاء من معظم السياسيين. أعطوه ما طلب.

يجب إخراج مصرف لبنان من منطق النظام السياسي القائم. فرض هذا المنطق نفسه في محطات عدّة من بينها إنشاء لجنة الرقابة على المصارف. تأسيس هذا الجهاز كان نسخة قانونية عن لجنة الرقابة على المصارف في فرنسا. في النسخة الفرنسية (التي نُقل عنها قانون النقد والتسليف في لبنان) ذُكر أن النائب الأول لحاكم مصرف لبنان يرأس لجنة الرقابة، لكن في لبنان طالبت الطائفة السنية بمنصب في مصرف لبنان، ففازت بمنصب رئيس اللجنة. أمّا حدود العلاقة بين السلطة المالية والسلطة النقدية فتكمن في التعاون بينهما بالاستناد إلى قانون النقد والتسليف أيضاً. وزير المال لديه مفوّض الحكومة في مصرف لبنان، ومدير المالية العامة عضو في المجلس المركزي. يمكن للاثنين إطلاع الوزير على ما يجري، لكن يفترض بالسلطتين التعاون لما فيه الصالح العام. وزير المال يجب أن يعلم ما يجري. أما صلاحياته مع مصرف لبنان، فهي محصورة بما ورد في قانون النقد والتسليف لجهة أن الحاكم بالاتّفاق مع الوزير يقرّران سعر فائدة السوق على السندات والودائع.

وظيفة مصرف لبنان الحفاظ على قيمة النقد الوطني التي لم يحافظ عليها. أي تغطية على الليرة اليوم؟ إذا تركنا الليرة فلن يكون لها قيمة. والثقة بالقطاع المصرفي طارت اليوم (وإلى جانبها طارت الودائع أيضاً) بينما يعدّ هذا القطاع العمود الفقري لقيامة الوطن. من أين ستُستعاد الثقة؟ وجوب إصلاح مصرف لبنان مرتبط بحصر صلاحياته ومهامه بما تقوم به المصارف المركزية حول العالم، أي حماية النقد الوطني وحماية ودائع الناس. من واجبة أن يضع للمصارف حدوداً حتى لا تتمادى. يوم كانت الفائدة تصل إلى 12% على ودائع الدولار، كانت الفائدة في أميركا 1%، وعندما طُلب من حاكم المصرف المركزي الأميركي زيادتها نصف نقطة، أجابهم بأنه لن يزيدها طالما يبلغ معدل البطالة 9%، أي إنه ربط سعر الصرف بالبطالة الموجودة في المجتمع. هذا جزء من مسؤولية السلطة النقدية، لكنّنا لم نشهد مثل هذا الأمر في لبنان رغم كل الجوائز والنياشين التي حصل عليها حاكم مصرف لبنان.

من المفيد استعادة بعض ما قام به ادمون نعيم عندما وقعت بعض المصارف. انطلاقاً من مبدأ أن المصرف تاجر، أتيح، في عهد نعيم، للمصارف المفلسة تكوين رأسمالها أو رهن عقارات مقابل قروض من مصرف لبنان، أو وضع اليد عليها جزئياً لحماية أموال المودعين. في تلك الفترة تمكّن مصرف لبنان من تأسيس محفظة عقارية محصّلة من المصارف التي انتكست تقدّر قيمتها اليوم بما بين مليارين وثلاثة مليارات دولار، فبأيّ أسعار تُباع هذه المحفظة اليوم؟

ثمة الكثير مما يجب القيام به في مصرف لبنان من خلال مراجعة «دفاترنا». يجب إعادة النظر بتركيبة المجلس المركزي، ووقف هيمنة الحاكم على قطاعات أخرى لا علاقة له بها. الإصلاح يكمن في النظر إلى الجذور الحقيقية لمصرف لبنان وتعديل قانون النقد والتسليف، وتطبيقه. ألم يكن لافتاً أن مجلس النواب لم يستدع رياض سلامة لسؤاله عن الهندسات المالية؟ لم يساله احد ماذا تفعل حتى ظنّ نفسه إلهاً. إنه نظام سياسي عفن ومنهار، مع مصرف مركزي عفن ومنهار أيضاً. كان الصديق فؤاد الترك يقول: «نحن تحت وليس تحتنا تحتّ». حاكم مصرف لبنان عليه أن يطبّق قانون النقد والتسليف وألّا يمسّ بأموال المودعين، بل كان بإمكانه، قبل المسّ بهذه الأموال، نصح الدولة والامتناع عن القيام بدور المموّل. كان بإمكانه القول إنه لا يملك الأموال. اليوم أخذوا الودائع وسلّفوها للدولة ليصبح الوزراء وأزلامهم مليارديرات. هناك وزير كان جائعاً يُقال إنه خرج من الوزارة بمبلغ يصل إلى 50 مليون دولار.

النظام السياسي هو المدخل. إذا بقيت هذه السلطة نفسها فمن المستحيل أن نتقدم. مرّة قلت لأحد الزعماء عن خلل في مصرف لبنان فأجابني: «ما دام الحاكم يقدّم لي ما أريد فليفعل ما يشاء. إذا بقينا مذاهب وطوائف وميليشيات، هذه العقلية لا تبني وطناً ولا مؤسسة. إذا لم نغيّر نظامنا السياسي وتوجهنا نوعاً ما إلى العلمنة والكفاءة فنحن بخطر».

* نائب سابق لحاكم مصرف لبنان

انجل بوليغان ـ المكسيك

> **وظيفة مصرف لبنان الحفاظ على قيمة النقد الوطني التي لم يحافظ عليها اليوم. ليست هناك تغطية لليرة كما نص عليها قانون النقد والتسليف وإذا افلتناها فلن يكون لها قيمة**

قراءات

ندوب الإقتصاد

مايكل روبرتس *

يسود التفاؤل في أسواق الأسهم العالمية وخصوصاً في الولايات المتحدة، بعد انخفاض بنحو 30% عندما فرضت عمليات الإغلاق لاحتواء جائحة فيروس COVID-19، قفزت سوق الأسهم الأميركية بنسبة 30% في نيسان. لماذا؟ لسببين:

- الأول، هو أن الاحتياطي الفيدرالي الأميركي تدخّل لضخّ مبالغ ضخمة عبر شراء سندات وأدوات مالية من كلّ الأنواع. وتفاعلت المصارف المركزية الأخرى بالمثل أيضاً رغم انعدام المقارنة مع الاندفاعة النقدية للاحتياطي الفيدرالي.

بنتيجة ذلك، ارتفع تقييم سوق الأسهم الأميركية مقابل أرباح الشركات في المستقبل. إذا اشترى بنك الاحتياطي الفيدرالي أي سند أو أداة مالية تملكها، فكيف يمكن أن تخطئ؟

- السبب الثاني لارتفاع سوق الأسهم في الوقت نفسه الذي تكشف فيه بيانات الاقتصاد «الحقيقي» انهياراً في الناتج القومي والاستثمار والعمالة في كلّ مكان تقريباً (مع ما هو آسوأ في المستقبل)، هو الاعتقاد بأن عمليات الإغلاق ستنتهي قريباً؛ العلاجات واللقاحات في طريقها لوقف الفيروس. هكذا ستقفز الاقتصادات مرة أخرى في غضون ثلاثة إلى ستة أشهر وسيتمّ نسيان الوباء قريباً.

على سبيل المثال، كرّر وزير الخزانة الأميركي (ستيفن) منوشين وجهة نظره التي أعرب عنها في بداية عمليات الإغلاق: «سترى الاقتصاد يرتدّ بالفعل في تموز وآب وأيلول». المستشار الاقتصادي للبيت الأبيض، (كيفن) هاسيت، أشار إلى أنه بحلول الربع الرابع، سيكون الاقتصاد الأميركي «قوياً حقاً». والعام القادم سيكون عاماً هائلاً». ويعتقد الرئيس التنفيذي لبنك أميركا، (برايان) موينيهان، أن إنفاق المستهلكين قد وصل بالفعل إلى القاع وسوف يرتفع بشكل جيد مرّة أخرى في الربع الرابع، يليه نموّ الناتج المحلي الإجمالي المكوّن من رقمين في عام 2021!

يصعب تبرير انخفاض الاستهلاك الشخصي في الولايات المتحدة إلى القاع، نظراً إلى بيانات الربع الأول. ففي آذار انخفض الإنفاق الشخصي في الولايات المتّحدة بنسبة 7,5% على أساس شهري، وهو أكبر انخفاض مسجل. لكن ليست الأصوات الرسمية والمصرفية وحدها هي التي تعتقد أن الضرر الاقتصادي الناجم عن الوباء وحالات الإغلاق سيكون قصيراً إن لم يكن لطيفاً. فالعديد من الاقتصاديين الكينزيين في الولايات المتحدة لديهم الاعتقاد نفسه.

سابقاً ادعى المعلم الكينيزي، لاري سمرز، وزير الخزانة السابق في عهد كلينتون، بأن التراجع الناتج من الإغلاق مشابه لما يحصل في الأماكن السياحية الصيفية في فصل الشتاء، إذ أنه بمجرد حلول فصل الصيف، ينفتح الجميع ويستعدون للذهاب كما كان من قبل. وبالتالي، فإن الوباء ليس سوى شيء موسمي. والآن يعتقد المعلم الكينزي لهم جميعاً، بول كروغمان، أن تداعيات هذا الركود على الاقتصاد العالمي، حتى الآن، أسوأ بكثير من الركود العظيم إذ لم تكن هناك أزمة بل «حالة إغاثة من الكوارث».

يجادل كروغمان بأن هذه «كارثة طبيعية، مثل الحرب، هي حدث مؤقت». لذا يعتقد أنه «يجب التعامل معه عبر زيادة الضرائب وخفض الإنفاق في المستقبل وليس فوراً. بعبارة أخرى يجب تسديد كلفة كبيرة منها من خلال الزيادة المؤقتة في العجز». بمجرّد نجاح هذا المسار، سيعود الاقتصاد كما كان وسيصبح عجز الإنفاق «مؤقتاً» فقط. كذلك، رأى وزير العمل السابق روبرت رايش في عهد كلينتون، والذي يُفترض أنه يساري، أن الأزمة لم تكن اقتصادية بل كانت أزمة صحيّة وبمجرّد احتواء المشكلة الصحية (من المفترض أن يكون هذا الصيف) فإن الاقتصاد «سيستعيد عافيته».

قد تتوقع من مستشاري ترامب ورؤساء وول ستريت إعلان عودة سريعة إلى الوضع الطبيعي (رغم أن الاقتصاديين في بيوت الاستثمار يتّخذون وجهة نظر مختلفة بشكل أساسي)، لكن من المستغرَب أن يوافق القادة الكينيزيون. أعتقد أن السبب، هو أن أيّ تحليل كينزي للكساد لا يمكن أن يتعامل مع هذا الوباء. تبدأ النظرية الكينزية مع الرأي القائل بأن الانخفاضات هي نتيجة انهيار في «الطلب الفعال» الذي يؤدّي بعد ذلك إلى انخفاض في الإنتاج والعمالة. لكن هذا الركود ليس نتيجة انهيار في «الطلب»، بل من إغلاق الإنتاج، سواء في التصنيع أو في الخدمات على وجه الخصوص. إنها «صدمة عرض»، وليست «صدمة طلب». كذلك يقع في هذه الحيرة منظّرو مدرسة مينسكي، لأنّ هذا الركود ليس نتيجة أزمة ائتمان أو انهيار مالي، رغم أن ذلك قد يأتي بعد.

يعتقد الكينزيون أنه بمجرّد عودة الناس إلى العمل وبدء الإنفاق، سيزداد «الطلب الفعال» (حتى الطلب «المكبوت») وسيعود الاقتصاد الرأسمالي إلى طبيعته. ولكن مقاربة الركود من زاوية العرض أو الإنتاج، وخصوصاً من زاوية ربحية استئناف الإنتاج والتوظيف، وهو النهج الماركسي، فإن سبب الركود واحتمالية الانتعاش البطيء والضعيف يصبح واضحاً.

دعونا نستعيد ما حدث بعد نهاية الركود الكبير في 2008-2009. ازدهرت سوق الأسهم عاماً بعد عام، لكن الاقتصاد «الحقيقي» للإنتاج والاستثمار ودخل العمال تقدّم زحفاً. ومنذ عام 2009، بلغ متوسط النموّ السنوي للفرد في الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة 1,6% فقط. لذا، في نهاية عام 2019، كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أقل بنسبة 13%من نموّ الاتجاه قبل عام 2008. وكانت هذه الفجوة الآن تساوي 10,200 دولار للشخص - خسارة دائمة في الدخل. والآن، يتوقع بنك غولدمان ساكس انخفاضاً

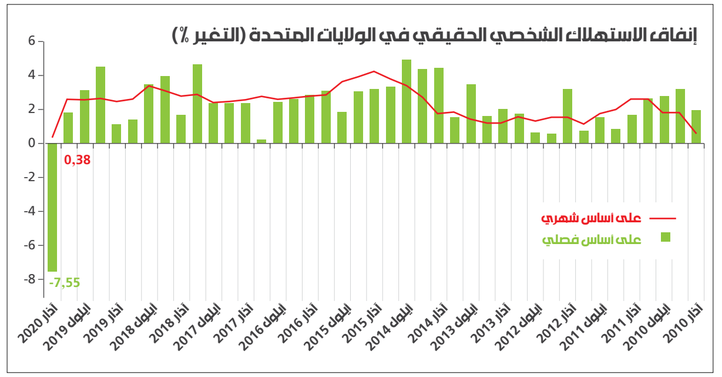

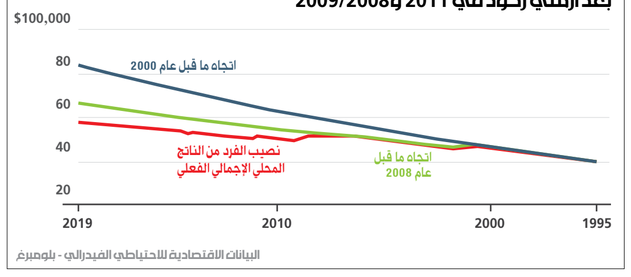

تقدّر أوكسفورد إيكونوميكس أن هناك احتمالاً لموجة ثانية من الوباء يمكن أن تفرض إجراءات إغلاق جديدة تبقي الاقتصاد الاميركي في حالة ركود حتى عام 2023

أعتقد أنه سيكون هناك الكثير من الندوب في القطاع الراسمالي من هذا الركود الوبائي

الاقتصاد، أو التباطؤ. يشير التباطؤ في مجال الاقتصاد إلى حدث اقتصادي يستمر في المستقبل، حتى بعد إزالة العوامل القائلة بأن الآثار قصيرة المدى يمكن أن تظهر في مشاكل طويلة الأجل تمنع النموّ وتجعل من الصعب «العودة إلى وضعها الطبيعي».

يعتقد الكينيزيون تقليدياً، أن الحوافز المالية ستغيّر الاقتصادات المتراجعة. ومع ذلك، فقد أدركوا أن الظروف الاقتصادية على المدى القصير يمكن أن يكون لها أثر دائم. يمكن لأسواق الائتمان المجدّدة والإنفاق الاستهلاكي المنخفض أن يوقف إنشاء الشركات الصغيرة النابضة بالحياة. قد تؤخّر الشركات الكبرى أو تقلّل الإنفاق على البحث والتطوير.

كما قال جاك راسموس جيداً في منشور حديث على مدونته: «يستغرق الأمر وقتاً طويلاً لكل من رجال الأعمال والمستهلكين لاستعادة مستويات (ثقتهم) في الاقتصاد وتغيير سلوك الاستثمار والشراء شديد الحذر إلى استثمار أكثر تفاؤلاً في أنماط الإنفاق. مستويات البطالة معلّقة مرتفعة على الاقتصاد لبعض الوقت. العديد من الشركات الصغيرة لا تفتح مرة أخرى أبداً، وعندما تفعل ذلك مع عدد أقل من الموظفين وغالباً بأجور أقل. الشركات الأكبر تكدّس أموالها. عادة ما تكون المصارف بطيئة للغاية في الإقراض بأموالها الخاصة. تحجم الشركات الأخرى عن الاستثمار والتوسع، وبالتالي إعادة الانتعاش، بالنظر إلى الإنفاق الاستهلاكي الحذر، وتكديس الأعمال، وسلوك الإقراض المحافظ للبنوك. يمكن للبنك الاحتياطي الفيدرالي، البنك المركزي، توفير مجموعة كبيرة من الأموال المجانية والقروض الرخيصة، ولكن الشركات والأسر قد تكون مترددة في الاقتراض، وتفضّل الاحتفاظ بمبالغها النقدية والقروض أيضاً». بعبارة أخرى، يمكن أن يؤدّي الركود الاقتصادي إلى «الندوب» - أي الضرر الطويل الأمد للاقتصاد.

قبل عامين، نشر صندوق النقد الدولي ورقة بحثية عن «الندوب». لاحظ الاقتصاديون في الصندوق أنه بعد فترات الركود، لا يكون هناك دائماً انتعاش على شكل حرف (V)، بل في الغالب لم يُستعَد اتجاه النموّ السابق. باستخدام البيانات المحدّثة من عام 1974 إلى عام 2012، تبيّن لهم أن الضرر اللاحق بالناتج والذي لا يمكن إصلاحه، لا يقتصر على الأزمات المالية والسياسية. تؤدي جميع أنواع حالات الركود، في المتوسط، إلى خسائر دائمة في الناتج. «من وجهة النظر التقليدية لدورة الأعمال، يتألّف الركود من انخفاض مؤقّت في الإنتاج تحت خط الاتجاه، لكن انتعاشاً سريعاً للناتج مرّة أخرى يعيده إلى خط الاتجاه التصاعدي الأولي خلال مرحلة الانتعاش. في المقابل، هناك أدلة على أن الانتعاش يتكوّن فقط من عودة النمو إلى معدّل التوسّع على المدى الطويل - من دون انتعاش النموّ المرتفع مرة أخرى إلى الاتجاه الأولي. بعبارة أخرى، يمكن أن يتسبب الركود في حدوث ندوب اقتصادية دائمة» تكمل ورقة صندوق النقد الدولي وجهة نظر الفرق بين فترات الركود والاكتئاب «الكلاسيكي». الاكتئاب الطويل. ظهر أن الانتعاش بعد الركود يأخذ شكل منخفضات، ليس على شكل حرف V، ولكن أكثر من الجذر التربيعي، مما يضع الاقتصاد على مسار جديد وأدنى. أعتقد أنه سيكون هناك الكثير من الندوب في القطاع الرأسمالي من هذا الركود الوبائي. اكتشف مين أويانغ، الأستاذ المساعد في جامعة تسينغهوا ببكين، أن «ندبات» رواد الأعمال من انهيار التدفقات النقدية في الماضي كانت تفوق الآثار المفيدة لإرغام الشركات الضعيفة على إغلاق و«تطهير» الطريق بالنسبة إلى الوافد الذين بقوا على قيد الحياة. وتقول: «من المحتمل أن يكون الأثر المتندب لهذا الركود أكثر حدّة من أي ركود سابق... إذا قلنا أن الأوبئة هي الوضع الطبيعي الجديد، فسيكون الناس أكثر تردداً في المخاطرة».

قد ترغب الأسر والشركات في توفير المزيد من المدخرات ومخاطر أقل للحماية من عمليات الإغلاق المحتملة في المستقبل، بينما ستحتاج الحكومات إلى تخزين معدات الطوارئ وضمان أنها يمكن أن تصنع بسرعة أكبر داخل حدودها. حتى لو اتّضح أن الوباء لمرة واحدة، فإن الكثير من الناس سيتردّدون في الاختلاط بمجرد انتهاء عملية الإغلاق، ما يزيد من آلام الشركات والاقتصادات التي تعتمد على السياحة والسفر وتناول الطعام في الخارج والفعاليات الجماعية.

هذا الركود سيسرّع اتجاهات التراكم الرأسمالي التي كانت جارية بالفعل؛ وجدت ليزا بي كان، الخبيرة الاقتصادية في جامعة ييل أنه بعد تراجع الشركات تحاول استبدال العمال بالآلات، وبالتالي تجبر العمال على العودة إلى العمل لقبول دخل أقل أو العثور على وظائف أخرى بأجر أقلّ أيضاً. البحث بعد كل شيء، هذا هو أحد أغراض عملية «التطهير» لرأس المال: خفض كلفة العمالة وزيادة الربحية. يندب العمل من أجل الحياة.

«ستترك هذه التجربة ندوباً عميقة في الاقتصاد وثقة المستهلك/ المستثمرين/ الأعمال. هذا سيخيف جيلاً بالعمق تماماً كما أصاب الكساد العظيم آباءنا وأجدادنا». جون مولدين.

* نقلاً عن مدونة مايكل روبرتس. للاطلاع على المقال بنسخته الأصلية: https://thenextrecession.wordpress.com)

جذور التضخّم المفرط

في بلد حيث يبلغ معدل التضخم السنوي أربعة أرقام، يمكن أن يبدو الشهر السابق وكأنه عصر ذهبي. فقدت عملة فنزويلا، البوليفار، 99,9% من قيمتها في وقت قصير. من الصعب أن نفهم كيف يمكن للحكومة أن تجعل سياساتها الاقتصادية خاطئة للغاية عندما تكون آثار التضخم المفرط شديدة للغاية. ما هي أسبابه؟

أبدأ بالتعريف. في عام 1956، نشر فيليب كاغان، الاقتصادي الذي يعمل في المكتب الوطني الأميركي للبحوث الاقتصادية، دراسة أساسية للتضخم المفرط، والتي حددها على أنها فترة ترتفع فيها الأسعار بأكثر من 50% شهرياً. هذه الظاهرة نادرة. وثّق ستيف هانكي، من جامعة جونز هوبكنز، وزملاؤه 57 حالة أحدثها فنزويلا. غالباً ما تكون الخلفية هي الثورة أو الحرب أو الانتقال السياسي. وقعت الحلقة الأولى المسجّلة بين 1795 و1796 في فرنسا الثورية. كان هناك تضخّم مفرط في أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى، لا سيما في ألمانيا، وفي أوائل التسعينيات في البلدان المتضرّرة من تفكّك الاتحاد السوفياتي. ومع ذلك، فإن الحرب والثورة ليستا المكان المناسب، كما تظهر الحالات الأخيرة لفنزويلا وزيمبابوي.

رغم أن كل حلقة من التضخّم المفرط لها بؤسها الفريد، إلّا أن هناك أنماطاً شائعة. غالباً ما يعاني الاقتصاد المعني من ضعف مزمن. عادة تكون مشكلة مالية أساسية. قد يكون هناك ضغط على الميزانية من، على سبيل المثال، كلفة محاكمة الحرب، أو الإنفاق على الرفاهية أو من نهب المسؤولين. قد تعتمد الإيرادات الضريبية بشكل كبير على سلعة واحدة.

في كثير من الأحيان، يتم ربط العملة المحلية بسعر مبالغ فيه، فيبقى التضخم مخفياً لفترة من الوقت، حتى يظهر فجأة. تبدأ المشاكل بـ«صدمة» للاقتصاد. قد يكون هناك انخفاض في أسعار النفط، كما هو الحال في فنزويلا، أو انخفاض في الإنتاج الزراعي، كما هو الحال في زيمبابوي. الصدمة تبدأ بسلسلة من الأحداث. تتبخّر الإيرادات الضريبية، تاركة فجوة في المالية العامة. تقوم الحكومة بتغطيتها عبر طباعة النقود. الزيادة في عرض النقود ترفع التضخّم. هذا سيئ بما فيه الكفاية. لكن ما يسرّع هذه العملية لتتحوّل القفزة في الأسعار إلى تضخم مفرط، هو تأثير التضخّم على الإيرادات الحكومية. نظراً إلى أن الضرائب على الدخل أو المبيعات تُدفع عادةً بعد استحقاقها، فإن فترة التضخّم المرتفع تؤدّي إلى انخفاض في قيمتها الحقيقية.

في مرحلة ما ينهار سعر الصرف ويتزايد صعود التضخّم بسرعة

لذا تلجأ الحكومة مرة أخرى إلى تمويل عجز ميزانيتها بطباعة المزيد من الأموال. وينتج عن ذلك المزيد من التضخم، وحتى الضرائب لا يزال أضعف. وجولات أخرى من تكوين الأموال. في مرحلة ما، ينهار سعر الصرف. يتزايد صعود التضخّم بسرعة، خاصة في البلدان التي تتم فيها فهرسة الأجور وارتفاع الأسعار. لا تدوم التضخمات لفترة طويلة. تنتهي بإحدى طريقتين. مع الأول، تصبح العملة الورقية عديمة القيمة تماماً فتحلّ محلّها عملة صعبة. هذا ما حدث في زيمبابوي في نهاية عام 2008، عندما تولّى الدولار الأميركي المسؤولية. سوف تستقرّ الأسعار، لكن تظهر مشاكل أخرى. تفقد الدولة السيطرة على نظامها المصرفي وقد تفقد صناعتها القدرة التنافسية. مع الثاني، ينتهي التضخم المفرط من خلال برنامج الإصلاح. يتضمن هذا عادةً التزاماً بالسيطرة على الميزانية ، وإصدار جديد من الأوراق النقدية واستقرار سعر الصرف - وكلها مدعومة بشكل مثالي بقروض أجنبية ملهمة للثقة. من دون هذا الإصلاح، قد يجد قادة فنزويلا، رغم ازدرائهم لأميركا، أن شعبها يضطر في نهاية المطاف إلى تبنّي دولاره على أي حال.

نُشر في 12 شباط 2018 - ذي إيكونوميست، بقلم J.O'S

مقال

النيوليبرالية vs الصّين [2]
التطوّر ذاتياً

علي القادري *

ساهمت النيوليبرالية وامتدادها المالي في زيادة انعدام الأمن في العالم، بحيث إنهما يؤديان إلى تآكل سيادة الدول. لكن الصين نجحت في تحاشي ذلك، وحافظت على سيادتها وعلى التنمية. هذا الأمر خوّلها أن تكون بمثابة النموذج. هو أمر لم يأت نتيجة اتساعها الجغرافي فقط، بل هو متعلق بشكل أكبر بالقوى الاجتماعية التي تمّت إعادة تشكيلها لتكوين نمط من الإنتاج هدفه الرئيس إنتاج السلع للغايات المدنيّة، بشكل نقيض للغايات العسكرية. فالقدرة على تحقيق التنمية خارج الإطار والهدف العسكري، والتمكن من التملّك خارج حدودك الوطنية في كوكب يقع عملياً تحت حكم وملكية الإمبراطورية الأميركية، بالإضافة إلى إصدار القروض الميسّرة للتنمية والسيطرة على جزء كبير من دائرة قيمة الاستخدام، هي في نهاية المطاف عملية امتلاك لحصّة في التاريخ، وهو أمر لم تقدر دول كبيرة أخرى كإندونيسيا أو الهند أو البرازيل أن تصل إليه ولو إلى حدّ قريب.

سهّل النفوذ الصيني مناورة روسيا في سوريا. ما لا يمكن تجاهله أن نجاح الصين في إجراءات تخفيف حدّة الفقر هو نجاحات لا تُعزى إلى اقتصاد السوق الذي ينتج الرفاهية من خلال معاناة العمال. هذه الملاحظة تعطي مصداقية للنظرية القائلة بأن الحزب الشيوعي مُهيّأ بشكل ذاتي للتنمية الوطنية من خلال الدولة والتي يكون العمال فيها مكوّناً عضوياً، ويمتلكون نفوذاً من خلال التحكم بالمتلكات. فالاشتراكية ذات الخصائص الصينية، تعني أن كل شيء هو عبارة عن إعارة من الدولة. فكرة أن الحزب الشيوعي يعمل ضمن سلسلة أوامر مركزية هي فكرة مثالية إلى حدّ ما، فلا شيء يعمل بأوامر من الأعلى وينجح ما لم تكن له روابط عضوية ومصالح متّصلة بالجماهير.

وبشكل متّصل، فإن الجدل عما إذا كان الاتحاد السوفياتي أو أي دولة اشتراكية، تمثّل دولة عمّالية أو دولة رأسمالية، فإن هذا الجدل ينطلق من فكرة إسقاط الواقع العملي على التصوّر النظري المسبق، وهذه الفكرة بحدّ ذاتها جزء لا يتجزأ من البنية الأيديولوجية الإمبريالية. وفقاً لماركس (1845)، إن النظرية تمارس على عكس الاعتقاد السائد بأنها تطبّق أو تسقط، والعمل الثوري هو إيجاد واكتشاف النقد خلال الممارسة،لذا فإن طريقة ومنهجية ممارسة النظريات تكونان عبر ممارسة تلك النظريات على الأرض. سواء كانت التحليلات والتقييمات المتحيّزة حول أي دولة من دول العالم الثالث الجائعة التي بالكاد تستطيع إطعام نفسها تمثّل رأسمالية-الدولة أو دولة عمالية متداعية، هي تحليلات غريبة على المنهج التاريخي الماركسي. فالوهن الهيكلي للاتحاد السوفياتي بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية هو أمر تتجاوزه هذه التحليلات المختزلة. والبنية العمالية المتبقية تم محوها خلال الحرب عبر الفاشية المدعومة امبريالياً. وفي نهاية الحرب، كان الاتحاد السوفياتي عملياً قد خسر الحرب جراء هذا النزف البشري، ثم أنهت الحرب الباردة بقايا بنيته العمالية. إنّ مجرد حصول هذا الجدل في المركز الإمبريالي الذي قام ازدهاره تاريخياً، ويقوم لغاية اليوم، على المراكمة لفائض القيمة وهدر الأرواح ومهاجمة وتفكيك أي دولة نامية سواء أكانت اشتراكية أم رأسمالية - لأن الدمار هنا بحد ذاته هو وسيلة وهدف لمراكمة فائض القيمة - هو جدل مريد وداعم للعملية والمنظومة التي تقف وراءها. وبدلاً من مناقشة الحروب التي عطّلها الاتحاد السوفياتي للولايات المتحدة، كان الجدل الماركسي الغربي يمثل الإمبريالية، وهي التي تتجادل مع نفسها حول لون الفريسة التي سوف تلتهمها.

الإمبريالية هي رأس المال المكثّف في ظل الاحتكارات المالية، وهي حكم المنتجات والسلع بشكل ضخم وواسع. قد نركز أحياناً على مستوى الصراع في المجتمع، لكن من دون تحديد سياق واضح للقضية في إطار الاستهداف الإمبريالي المهيمن المحكوم بالمادة، فإن هذا الصراع وما يتحقق منه جزئياً يقوّض النضال الكلّي. ومن منطلق الفيلسوف الفرنسي لوي ألثوسير، فإن البنية الكليّة لمنظومة الهيمنة، هي عبارة عن شبكة من العلاقات المهيمنة. والصلة المركزية هنا هي عبر إضعاف شبكة العلاقات تلك من أجل بناء وصياغة نضالات المجتمع المحلي والتعاضد بينها. هنا يبرز دور الصين كقوّة منافسة للإمبريالية الأميركية، إذ إن الصين تسهم في تفكيك وإضعاف التصوّر المفترض للقوّة الأميركية وعلاقة ذلك بأيديولوجيتها النيوليبرالية، وكلما ضعفت صورة الولايات المتحدة فإن ذلك يضعف من أيديولوجيتها.

في الفترة التي تلت الحرب العالمية وقبل صعود النيوليبرالية، تمكّنت معظم الاقتصادات من التنمية بسبب تمتعها بدرجة معينة من الاستقلالية، وعبر تنظيم رؤوس الأموال وحسابات الميزان التجاري. كانت التنمية مرتبطة بالمحافظة على الموارد وتعبئتها ومن خلال إعادة تدوير الثروة الحقيقية والمالية داخل الدولة. ومع تآكل الحكم الذاتي في العصر النيوليبرالي، تلاشت التنمية، وتبع ذلك موجة ضخمة من تزوير الحقائق حول مرحلة التنمية تلك.

مع صعود النيوليبرالية، فإن المؤسسات المحكومة بمنطق السلع والتوسع الذاتي للقيمة تتحكّم بالتدفق الكلي للأسعار. هذه المؤسسات الغريبة، وخصوصاً المؤسسة الرسمية من بينها، حوّلت الظروف المجتمعية إلى أكبر قدر ممكن من الأرباح ودائماً في خدمة السلعة. أما المؤسسات ذات الطابع الشخصي، مثل شيوخ القرى، ففيها نزعة إنسانية أكثر من تلك المؤسسات «الغريبة» سواء كانت عبارة عن مراكز مالية رسمية - دولية، أو حلف الناتو أو سواهما. عملياً، كلما كان هناك تغريب للمؤسسات (من غريبة) كلما اتسعت الفجوة في المجتمع حتى من زاوية المعيشة والتنفس بهدف خدمة أقليّة تُعرف باسم «الرأسماليين». صحيح أنهم ليسوا محصنين من الأمراض الطبيعية، لكن لديهم ما يكفي من علاج وحياة أفضل لمدّة أطول. بل ولربما الشماتة والاستمتاع بوفاة الآخرين حولهم.

> **سياسة أميركا لاحتواء الصين تتضمن رفد كوريا الجنوبية وتايوان بالموارد وقد بلغت قيمة الدعم الأميركي لكوريا 10% من الناتج المحلي**

في ظل الظرف التاريخي الحالي الذي تهيمن عليه آلية إنتاج الهدر والنفايات وإمكانية أن يؤدي ذلك إلى اختلال كارثي للتوازن الطبيعي وعليه مسار الكوكب، فإن الوضع الحالي ينطوي على كثير من المقامرة وليس من مصلحة أحد أن نبقى عالقين في بنية علاقات رأس المال.

تمكّن عدد قليل من البلدان من النجاة من ويلات النيوليبرالية. هنا تكثر الافتراءات المرتبطة بتجربة نجاح النمور الآسيوية، حيث تعاملت غالبية الأبحاث حول تلك التجربة مع واقع التعامل الأمني والمظلة العسكرية الأمريكية كما لو أن ذلك معطى أو متغير طبيعي في المعادلة. دعمت الولايات المتحدة إصلاحات الأراضي في كوريا الجنوبية وتايوان - رغم طابعها الاشتراكي - لخفض كلفة العمالة وتحرير يد الدولة لتمويل الصناعة. وكان تدخل الدولة عاملاً رئيسياً في التنمية خاصة في الزراعة، حيث تمّت تعبئة الموارد البيروقراطية لتوجيه أنشطة الإنتاج الزراعي لدعم مشروع التنمية الوطنية من خلال إنشاء روابط استراتيجية بين المشاريع الصناعية والزراعية. فمن ضمن سياسة احتوائها للصين، رفدت الولايات المتحدة كلاً من كوريا الجنوبية وتايوان بالموارد، حتى وصل الدعم الأميركي لكوريا إلى زهاء 10% من مجمل الناتج المحلي.

مهما كان النجاح الذي حققته هذه الدول، فقد يُعزى إلى أدوارها الوظيفية كمراكز للشرطة الإمبريالية. ونجاحها النسبي وصيرورة التنمية فيها تتعلق أكثر ببناء جيش مرتزقة للإمبراطورية بدلاً من التنمية البشرية الشاملة، حيث لا يمكن أن يُنسب هذا النموذج بشكل خادع إلى مجرد محاكاة إيديولوجية للسوق الحرّة الأميركية.

للاحتذاء بالنموذج الآسيوي، يجب على الدولة أن تبيع عمالها إلى جنود مرتزقة للإمبراطورية. في كثير من الأحيان، إن قصص النجاح الآسيوية تهدف إلى الربط عمداً بين التنمية والعلاقات الأمنية الإمبريالية، وخصوصاً أن التنمية تكتسب ولاء السكان المستعدّين للتضحية بالنفس من أجل الإمبراطورية.

وبما أن نمور آسيا تعمل على توسيع هيمنة الولايات المتحدة، فإنها ستتلقى الكثير من المساعدة بدلاً من الاستثمار الإمبريالي، وإن كان ذلك لتوسيع معدلات أعلى من الاستغلال التجاري أو الاستغلال المنهج لجيرانها الأكثر سكاناً في جنوب آسيا.

نظراً إلى اتصال النسيج الطبقي، فإن الهيمنة الأميركية المتزايدة تنطوي أيضاً على تأثّر بقية العالم النامي. هناك ستؤطّر عملية التنمية في العالم النامي بمكاسب ماديّة ضيّقة إذا قارناها بنموذج تنمية أممي، لنكون واضحين، هذا تطوّر فقط للدول الشمالية المسلحة تسليحاً جيداً ككوريا الجنوبية، وتايوان، وعلى حساب مساحة متزايدة من البلدان الفقيرة حولهما.

إن البلدان التي تتمتع بمستوى علاقة معين من الأمن والشراكة مع حلف الناتو، أو بمعاهدات ثنائية مع الولايات المتحدة، قادرة على توسيع أسواقها والولوج إلى رؤوس الأموال بدلاً من أن تكون ساحة ومصدراً لاستغلال تراكم رأس المال والحروب. تتيح لها مظلّة الأمن مدعومة بسياسات تحفّز إعادة تدوير رؤوس الأموال وطنياً، من تحقيق هذا المستوى من التنمية. ويمكن ملاحظة أن حفنة الدول التي تحقّق التنمية لتصعد إلى مصاف دول العالم الأول، كلها تجنّبت نيوليبرالية المراكز المالية الدولية أو وصفات السوق الحرّ، كما أنها لم تكن حتى كينزية النهج. هي ببساطة تمتّعت بامتيازات واستثمارات إمبريالية كبيرة تحت قناع المساعدات. ومع ذلك، فإن الحكم الذاتي الذي تتمتع به هو على سبيل الإعارة من قبل الإمبراطورية التي تقودها الولايات المتحدة. الدولة الوحيدة التي تطوّرت باستقلال ذاتي هي الصين.

* مفكر وأحد كبار أساتذة الجامعة الوطنية في سنغافورة ومعهد لندن للاقتصاد. من أبرز مؤلفاته «تفكيك الاشتراكية العربية» و«الحزام الواقي: قانون واحد يحكم التنمية في شرق آسيا والعالم العربي» و«التنمية الممنوعة».
تعريب وسام

مختارات من ورقة عمل أعدّها الكاتب وستنشر في ملحق رأس المال على حلقات

داريو كاستيليخوس ـ المكسيك